



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة جنوب
الضفة الغربية

أحمد محمد عبد الله القرنة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1433هـ - 2012م

دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة جنوب
الضفة الغربية

إعداد:

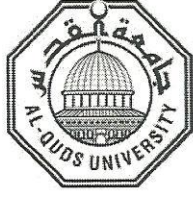
أحمد محمد عبد الله القرنة

بكالوريوس إدارة وريادة تخصص محاسبة من جامعة القدس
المفتوحة - فلسطين.

إشراف: د. سمير أبو زنيد

قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير - معهد التنمية الريفية
المستدامة - بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية، جامعة القدس

1433هـ - 2012م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة جنوب الضفة الغربية

اسم الطالب: أحمد محمد عبدالله القرنة
الرقم الجامعي: 21011827

المشرف: د. سمير أبو زنيد

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2012/ 7 /21 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
أسماءهم وتوقيعهم.

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. سمير أبو زنيد
2. ممتحناً داخلياً: د. ثمين الهيجاوي
3. ممتحناً خارجياً: أ. د. طارق الحاج

القدس - فلسطين

1433هـ/2012م

الإهداء

إلى والدي

الذي علمني حب العلم

إلى والدتي

التي علمتني حب التقدم والتطور

إلى إخوتي

وأخواتي

إلى زوجتي

اعترافا بصبرها، وتقديرا لعنائها

إلى أبنائي وفلذات كبدي

محمد و فاطمة

أهدي هذا البحث

أحمد محمد عبد الله القرنة

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:.....

أحمد محمد عبدالله القرنة

التاريخ:

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا البحث

وأقدم شكري وامتناني لكل من عمل على مساعدتي في إنجاز هذا البحث

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر والاحترام للمشرف على هذه الرسالة الدكتور الفاضل سمير أبو زنيد الذي كان لتوجيهاته القيمة وأفكاره النيرة الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل، وإلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور طارق الحاج الممتحن الخارجي، والدكتور ثمين الهيجاوي الممتحن الداخلي، على ما قدماه من ملاحظات قيمة أثرت الرسالة.

وأتقدم أيضاً بالشكر والاحترام والتقدير إلى من كان لي موجهاً ومشرفاً طوال مرحلة دراستي الجامعية والحياة العملية والذي الدكتور محمد عبد الله خليل القرنة.

ولا أستطيع أن أنسى فضل مشرفي الأكاديمي الدكتور زياد قنام على ما قدمه لي من عون في دراستي الجامعية العليا، وإنجاز هذا العمل بهذا الشكل.

وكما لا يفوتني أن اتقدم بالشكر إلى جامعتي الغالية هذا الصرح العلمي الأصيل، الذي احتضنني وأتاح لي فرصة التعليم العالي، وإلى معهد التنمية المستدامة، وأخص بالذكر الدكتور عبد الوهاب الصباغ.

وأخيراً، أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يدّ العون وساهم في اتمام هذا الدراسة، أشخاص ومؤسسات، وأخص بالذكر المدير العام للإدارة العامة للتعاون المهندس يوسف العيسه، ولكل من قاموا بتحكيم الاستبانة من متخصصين وإخراجها بشكلها النهائي.

إليهم جميعاً كل الشكر و التقدير

أحمد محمد عبدالله القرنة

تعريفات

- التعاون : هو تشكيل مجموعة بطريقة منظمة من الأفراد وبصفتهم الإنسانية، والمساواة فيما بينهم للنهوض بمصالحهم الاقتصادية (قطينة، 1964).
- جمعية تعاونية : أية جمعية مكونة من سبعة أفراد أو أكثر، يجتمعون لغاية النهوض بشؤون اقتصادية واجتماعية لهم، ووفقاً لمبادئ التعاون (الأردن، قانون جمعيات التعاون، 1956).
- الجمعية التعاونية : هي مؤسسة اقتصادية ينتسب إليها أعضاء من المزارعين ويعملون بعمليات الزراعية مشتركة لتحقيق أهداف وحاجات تجمعهم.
- التحالف التعاوني الدولي (الحلف) : منظمة غير حكومية أسست من أجل تعزيز وتدعيم العلاقات الاقتصادية والودية للمنظمات التعاونية ومن مختلف الأنواع العالمية، والإقليمية، والوطنية (Bello، 2010).
- أهداف الجمعية التعاونية الزراعية : تعريف إجرائي حاجات اقتصادية واجتماعية وثقافية دفعت مجموعة من الأفراد إلى تأسيس جمعية لإشباع حاجات زراعية (النباتية، الحيوانية، التصنيع الغذائي،... إلخ) بواسطة إقامة مشاريع اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وفق مبادئ العمل التعاوني.
- الأهداف الاقتصادية للجمعيات التعاونية الزراعية : تعريف إجرائي وهي أهداف اقتصادية تسعى الجمعية لتحقيقها وتشمل: القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد، ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة، محاربة الغش والتلاعب بالأسعار، زيادة الإنتاج، محاربة الاحتكار، المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- النظام الداخلي (اللائحة الداخلية) : النصوص القانونية التي تحتكم لها الجمعية التعاونية، باعتباره دستورها، ويتم وضعه بواسطة أعضائها وبالإستعانة بالمؤسسات الحكومية النازمة للعمل التعاوني (جامعة القدس المفتوحة، 1999).
- العمل الاجتماعي التطوعي : إسهامات أفراد وهيئات في الأعمال الاجتماعية، وبشكل تعاوني سواء بالعمل أو بالرأي أو بالدعم المالي أو بأي وسيلة أخرى، وجميع هذه الأعمال تأتي وفق احتياجات المجتمع (ملاوي، 2008).
- التنظيم التعاوني : وعي مجموعة من الأفراد بأن هناك حاجات مشتركة، وبإستطاعتهم سدها بالاعتماد على العمل الجماعي وليس على العمل الفردي، وذلك بإنشاء مؤسسة اقتصادية كانت أم اجتماعية تمتلكها المجموعة، ويديرونها بأنفسهم، ويكون الهدف منها إشباع حاجاتهم المشتركة، وذلك بالتوافق والاعتماد على مبادئ

- وقواعد محددة (جامعة القدس المفتوحة، 1999).
- التنمية : إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلد، وبعلاقاتها الخارجية بالنظام الاقتصادي العالمي والتي تحقق النمو المتراكم في دخل الفرد الحقيقي ولفترات طويلة، بالإضافة لتحقيق نتائج في جوانب غير اقتصادية (العيساوي، 2000).
- التنمية الاقتصادية : هي " عملية مخططة تهدف إلى الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي. لذلك فهي تعد نمو إراديا مخططا في الأساس أو على الأقل يجب أن يتوفر لها قدر معين من التنظيم والسيطرة الحكومية" (العبطان، ص45، 1990).
- الفائض الزراعي : أداة لقياس ثروة المجتمع، والإيرادات المتأتية من هذا الفائض تركز عليه السلطة السياسية (ربايعة، أبو حوسة، وعزام، 2006).
- جنوب الضفة الغربية : تعريف إسرائيلي وهي مناطق جغرافية تشمل كل من محافظة بيت لحم والخليل، وتمثل المنطقة الجنوبية من الضفة الغربية.
- الفقر : وهو شكل من أشكال المشاكل الاقتصادية، والمتمثل بنقص الدخل وقلة الإنتاجية وعدم القدرة على سد الاحتياجات الأساسية للإنسان من مأكلاً ومشرب وملبس، متسبباً في نقص الوعي العلمي والحصول على التعليم الأساسي، ومشاكل صحية، مما يكسب الفقير عدم القدرة على المشاركة في الجوانب الاجتماعية والثقافية والحياة المدنية (Sizya، 2001).
- عضو : أي فرد انضم وسجل عند تأسيس الجمعية، بالإضافة لأي فرد انضم بعد تسجيلها وفق نظام الجمعية الداخلي، والأنظمة والقوانين المنبثقة منه (الأردن، قانون التعاونيات، 1956).
- المجموعة البؤرية المركزة : وهي مجموعة من الأفراد المختصين وأصحاب العلاقة بالدراسة، يتم إجراء مقابلة معهم من قبل الباحث المعد مسبقاً أسئلة مستند إلى أهداف الدراسة للحصول منهم على استجابات حولها (قنّام، 2010).
- التمكين : عملية يشارك فيها أفراد من المجتمع بعملية صنع القرار أو العمل على التأثير على صنع القرار (قنّام، 2011).
- التطوع : أي أعمال يؤديها فرد أو هيئة غير رسمية وطوعية لإشباع حاجة للمجتمع، ودون توقع مردود مالي لهذا العمل (ملاوي، 2008).
- البطالة : الأفراد الذين يستطيعون العمل ويقعون ضمن السن القانوني للعمل، وبيحثون عن عمل خلال فترة إجراء عملية الإحصاء للقوى العاملة ولا يؤديون أي نوع من الأعمال (إخميس، 2006).

الملخص

أجريت الدراسة في الفترة الواقعة ما بين شهر أيلول 2011 وشهر حزيران 2012، بهدف التعرف على دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية. وتتبع أهمية الدراسة من كونها جاءت متممة لما سبقها من دراسات على المستوى المحلي، وتوفيرها معلومات للباحثين عن دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي (الدراسة المسحية). وتم جمع المعلومات لتحقيق أهداف الدراسة بالاستعانة بمصادر أولية وثانوية، أما المصادر الثانوية تمثلت بمراجعة الأدبيات السابقة والأبحاث والدراسات والكتب ذات العلاقة، وفيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد تم تصميم أداتين للدراسة، الأولى مجموعة بؤرية تقيس دور الجمعيات التعاونية في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر الخبراء وأعضاء هيئات عامة من الجمعيات، وتكونت من (22) فرداً، والثانية تقيس دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر إدارات الجمعيات وعددها (51) جمعية، حيث تم توزيع الاستبيانات عليهم، ومن ثم تحليل ومعالجة وعرض البيانات بواسطة الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج اكسل (Excel).

أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فتشير إلى أن مستوى دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية كان بدرجة كبيرة، وأكثر الأهداف الاقتصادية تأثيراً بنجاح دور الجمعيات التعاونية في التنمية الاقتصادية كانت على الترتيب: ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة بدرجة كبيرة، تلاها المساهمة في التنمية الاقتصادية، تلاها محاربة الاحتكار، ثم القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد، تلاها محاربة الغش والتلاعب بالأسعار، وأقلها زيادة الإنتاج بدرجة متوسطة. أما أبرز المعوقات التي تعيق دور الجمعيات الزراعية في التنمية الاقتصادية التي توصلت إليها الدراسة فأشارت إلى أنها كانت بدرجة كبيرة، وظهرت النتائج اختلاف درجة إعاقتها لدور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية على النحو التالي: المعوقات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية بدرجة كبيرة جداً، تلاها المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي بدرجة كبيرة، ثم تلاها المعوقات المؤسسية والتشريعية، تلاها المعوقات المالية التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية، وكان أقلها المعوقات الفنية والإدارية بدرجة متوسطة.

أما أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة فكانت كما يلي: التوصيات للحكومة الفلسطينية فقد

أوصت الدراسة بتقديم دعم للبنية التحتية للقطاع الزراعي، وإنشاء بنوك تموية متخصصة، والمساهمة في تعجيل إقرار قانون التأمين الزراعي، أما التوصيات المتعلقة بوزارة العمل فأوصت الدراسة بتكثيف عقد دورات تدريبية لزيادة وتنمية قدرات إدارات الجمعيات، وتكثيف عقد دورات تدريبية لزيادة الوعي التعاوني بين أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية، وزيادة الرقابة على الجمعيات، والمساهمة في إقرار قانون للتعاون، وبخصوص التوصيات لإدارات الجمعيات التعاونية فقد أوصت الدراسة باستقطاب كفاءات إدارية وفنية وتوظيفها للنهوض بالجمعيات التعاونية، وزيادة التعاون بين التعاونيات لتبادل الخبرات والموارد، وإنشاء مشاريع ذات جدوى اقتصادية، أما التوصيات لأعضاء الجمعيات التعاونية فقد أوصت الدراسة باختيار إدارات الجمعيات وفق الدرجة العلمية والعملية والعمل على إدارة الجمعيات بشكل علمي، وتفعيل الاتصال بالجمعيات، أما بحثياً فقد أوصت الدراسة الباحثين بالعمل على دراسة البعد الاجتماعي للجمعيات التعاونية الزراعية لتعزيز دورها التنموي، ودراسة أسباب قلة أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية في جنوب الضفة الغربية، وقلة الدعم الموجه للجمعيات التعاونية الزراعية للمناطق الجنوبية من الضفة الغربية، ودراسة مدى مساهمة القطاع التعاوني في الدخل القومي، ودراسة كيفية رفع مساهمة القطاع التعاوني في الناتج القومي.

The Role of the Agricultural Cooperative Associations in the Economic Development: A Case study in the Southern West Bank

Prepared by: ahmad Mohammad Abdallah AL-Qurnah

Supervisor: Dr.Samir A. Abuznaid

Abstract:

This study was conducted between February – June 2012 in order to investigate the role of the agricultural cooperative associations in the economic development in southern West Bank . This study is particularly important because it completes what has been done at the local level and provides information for researchers about the role of associations in the economic development. The current study is descriptive in nature and data were collected using primary and secondary resources. The secondary resources are the previous and related studies while the primary resources consisted of the study tools, the first of which measures the role of associations from the point of views of (22) experts and members of associations while the second measures the role of associations from the point of views of (51) society board members. The SPSS and EXCEL were used in the statistical analysis.

The study showed that there is an important role of the cooperative agricultural associations in the economic development in the southern West Bank with an average of (3.72). The effect of such a role was in this order: emphasis of the spirit of belonging of the group, a great rate of participation in the economic development, struggle against monopoly, ending individual economic misuse, fighting price deception and price increase and production increase at an average degree. The obstacles that stand on the way of the economic development are: obstacles related to environmental and natural resources, the Israeli occupation obstacles, the legislative and institutional obstacles, the financial obstacles that face the cooperative economic associations and the administrative and technical obstacles.

The study recommends that we should support the infrastructure of the agricultural associations and establish special development banks and participate in the agricultural insurance law. Moreover, we should hold training courses to increase and develop the society and administrators, increase cooperative awareness among society members, increase supervision and participate in setting up the cooperation law. In addition, these associations should focus on attracting and employing administrative and technical qualified staff, increase cooperation among associations and establish joint projects. Furthermore, we should select qualified administrations. The study advises researchers to study the social aspect of the cooperative economic societies to reinforce their development roles and to study the reason behind the small number of these associations in southern West Bank as well as the reasons behind the scarcity of support that these associations receive. It also recommends that the cooperative sector participation in the national revenue should be studied as well as to study the ways for enhancing cooperatives this participation.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وأساسياتها

1.1 مقدمة

للعمل التعاوني أهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد ذلك العديد من الأبحاث والدارسات الدولية والمحلية في مجال العمل التعاوني في الدول النامية والمتقدمة على السواء، باعتباره وسيلة للنهوض بالاقتصاد وزيادة الدخل ووسيلة لمحاربة البطالة والفقر، وعليه يستوجب العمل التعاوني أن يبني قدراته من خلال قوانين وبيئة تنظيمية لعلاقات الجمعية الخارجية والداخلية على حد سواء، للقيام بالواجبات التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (البدعي، 1985-1986).

وتعد عملية تفعيل دور الجمعيات للمساهمة في تحسين كفاءة إنتاج الغذاء وزيادة القدرة على المساومة للمنتجين في إطار تزايد قوة المشترين السوقية، وتخفيض التكاليف الإنتاجية، من خلال إتباع أحدث الوسائل الإنتاجية والتسويقية (النفيسة، 2009).

تعتبر عملية التنمية الأساس الذي تسعى لتحقيقه دول العالم بإحداث تغييرات جذرية في شتى المجالات التنموية، لنقل القطاعات الإنتاجية من الوضع الحالي إلى حال أفضل بتوفير حياة كريمة للإنسان، وبشكل عام انتشرت الحركة التعاونية بالعالم أجمع ونمت نموا هائلا بعد وقت قصير من ظهورها خلال الثلث الأخير من القرن الثالث عشر في كل من إنجلترا واسكتلندا إلى بقية أنحاء العالم، باستثناء عدد ضئيل من الدول لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة (البدعي، 1985-1986). ولهذا

تعمل الدول على تحقيق أهدافها التنموية من خلال برامج وخطط للوصول إليها، وبهذه الجهود التنموية استطاعت بعض الدول من الوصول إلى التنمية والرخاء (الدول المتقدمة) والبعض الآخر لم تصل للتنمية ولا تزال تصارع محاربة التخلف للخروج من حلقته (الدول النامية) (اللوزي، 2000). وتعمل التعاونيات في العالم على تحقيق الأهداف الاجتماعية ومنها القضاء على الفقر، وذلك بتوفيرها أكثر من 100 مليون وظيفة في العالم، وتفوق الشركات المتعددة الجنسيات بنسبة 20% بتوفير الوظائف. وأيضاً يقدر قيمة تداول أول 300 جمعية تعاونية بمبلغ 1.1 تريليون دولار أمريكي، وذلك يساوي ما يؤمنه الاقتصاد العاشر في العالم (بولات، 2010). وكما يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية للاكتفاء الذاتي لأي بلد، ويجب أن يتوفر له الاستقرار في الإنتاج، ودعم المزارعين لتحقيق الأمن الغذائي بكفاءة وجودة عالية، ويعاني القطاع الزراعي من هجمة شرسة من قبل الاحتلال الإسرائيلي بإضعاف العلاقة بين المزارع وأرضه من خلال المستوطنات، والمحميات الطبيعية، والجدار الفاصل، وتدمير الممتلكات الزراعية، ومنع شق الطرق الزراعية (عدوان، ونوفل، 2010).

ومن الملاحظ في العالم العربي أن هناك اختلافاً في نشأة الجمعيات التعاونية الزراعية فنجد أن أول جمعية تعاونية زراعية في مصر تم تأسيسها في 1910م، أما في إمارة رأس الخيمة فأول جمعية تعاونية زراعية تأسست في 1970م. وفيما يتعلق بتطور الحركة التعاونية فنجدها بطيئة الحركة في بعض الأقطار العربية والبعض الآخر قطعت شوطاً كبيراً في تطوير الحركة التعاونية، وذلك نتيجة أن بعض الدول دعمت الحركة التعاونية ورعتها والبعض الآخر وقفت موقف الحياد أو الرفض لها (جامعة القدس المفتوحة، 1999).

أما في فلسطين فقد تم تأسيس أول جمعية في أوائل تموز 1924م وهي (جمعية تعاون القرى)، وذلك باجتماع ممثلي 25 قرية وحيث اتفقوا على تأسيس الجمعية، وهدفت لتحسين أوضاع المزارع الفلسطيني، وخلال نفس العام تم تأسيس جمعية منتجي التبغ في عكا وصفيت عام 1927م (شويكة، 1998). وتطورت الحركة التعاونية الفلسطينية حتى تم احتلال فلسطين عام 1948 وهي الفترة التي توقفت الحركة التعاونية عن النمو حتى عام 1956 عملت الحركة التعاونية الفلسطينية على أعادت تنظيم نفسها بواسطة الحركة التعاونية الأردنية، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي المباشر لها من قبل ميزانية الحكومية الأردنية، والحكومة المصرية في قطاع غزة. أما بعد عام 1967 احتوى الاحتلال الإسرائيلي الحركة التعاونية في الأراضي الفلسطينية وعمل إعاقة عملها بزيادة الأعباء على الجمعيات التعاونية. ومع بداية تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية منتصف التسعينيات من القرن الماضي تنبعت لهذا الأمر مما أدى إلى نمو الجمعيات وزيادة تقديم أنشطتها، وبلغ عددها عام 2008م 836 جمعية مسجلة، وصنف منها 535 جمعية عاملة وتقدم أنشطتها لأعضائها والمجتمع،

ومعظمها جمعيات زراعية وجمعيات إسكان بنسبة 83% (شويكة، 1998) و(صرصور، 2009). وفي 2012/06/30 بلغ مجموع ممتلكات الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية على مختلف أنواعها 111345818 دينار أردني حسب سجلات الادارة العامة للتعاون، في حين لم يعثر في تلك السجلات على أحصائيات مالية فيما يتعلق بقطاع غزة، والعدد الكلي للجمعيات التعاونية (في الضفة الغربية وقطاع غزة) 877 منها في الضفة الغربية 796 جمعية وفي غزة 80 جمعية ، حيث انقسمت إلى جمعيات تعاونية عاملة (في الضفة الغربية وقطاع غزة) 609 منها في الضفة الغربية 533 وفي القطاع 76 جمعية، وجمعيات تعاونية غير عاملة (في الضفة الغربية وقطاع غزة) 267 منها في الضفة الغربية 363 جمعية والقطاع 4 جمعيات(وزارة العمل، 2012).

وتزداد أهمية العمل التعاوني بشكل عام والعمل التعاوني الزراعي بشكل خاص في ظل الخصوصية للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وكما يتبين من الدراسات السابقة والإطار النظري أن العمل التعاوني الفلسطيني يلعب دوراً مهماً في تنمية المجتمع الفلسطيني وتعزيز دور المزارع الفلسطيني في مواجهة الآلة الحربية الصهيونية، وزيادة الإنتاج وتوفير الأمن الغذائي الفلسطيني، والذي يحقق التنمية الاقتصادية والرفاهية للإنسان الفلسطيني. وبذلك تمثل الهدف الرئيس من الدراسة التعرف على دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية ممثلة بـ(51) جمعية زراعية تعاونية عاملة مبينة في ملحق (1:1)، تابعة لدائرة التعاون بيت لحم، والخليل، ودورا، ويطا، وكما تقدم الدراسة مجموعة من النتائج و التوصيات تمثل أموراً مهمة لتطوير الحركة التعاونية الفلسطينية وعلى وجه الخصوص جنوب الضفة الغربية.

2.1 مشكلة الدراسة

إنّ الأهمية البارزة لدور الجمعيات التعاونية الزراعية في تحقيق التنمية الاقتصادية على مستوى الدولي والإقليمي والمحلي، وحاجة الأراضي الفلسطينية للقطاع التعاوني وخصوصاً في ظل التعقيدات الكبيرة في الأراضي الفلسطينية بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وزيادة المهودور من الموارد الطبيعية والاستغلال الجائر لها، استوجب العمل على تبيان دور الجمعيات التعاونية في استدامة الموارد وآليات تطويرها للنهوض بالمجتمع الفلسطيني، فتلخصت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي:

ما الدور الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية؟

3.1 مبررات الدراسة

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة والاطار النظري المتعلق بموضوع الدراسة تبين وجود فجوة معرفية يجب سدها والمتمثل بمشكلة الدراسة بمعرفة الدور الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية، وعليه جاءت هذه الدراسة استجابة للعديد من الأسباب، أهمها:

- تزايد الاهتمام بالقطاع التعاوني على مستوى المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية وذلك نتيجة المرحلة الحالية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية للوصول إلى الاستقلال واستدامة الموارد.
- قلة الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة وخاصة في جنوب الضفة الغربية.
- خصوصية القطاع التعاوني في التنمية الاقتصادية في ظل التقسيمات الاحتلالية لجنوب الضفة الغربية.
- توصيات من دراسات سابقة بحثت جانباً من الجمعيات التعاونية الزراعية.

4.1 أهمية الدراسة

تبرز أهميه الدراسة من المنطلقات التالية:

- الأهمية العلمية: تتبع أهمية الدراسة العلمية من خلال:
 - كونها تأتي متممة لدراسات حول دور الجمعيات التعاونية الزراعية وخاصة في جانب التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية بشكل خاص وفلسطين بشكل عام.
 - التعرف على أهم المعوقات والتي تعيق الدور التنموي للجمعيات التعاونية وكيفية التغلب عليها لتطوير أداء هذه التعاونيات الزراعية من خلال البحث العلمي.
 - توفير المعلومات للباحثين والجامعات باعتبار الدراسة تغطي جانباً مهماً للجمعيات التعاونية الزراعية وفتح آفاق لدراسات مستقبلية.
- الأهمية التطبيقية: تتبع الأهمية التطبيقية في المساهمة فيما يلي:

- ان مخرجات هذه الدراسة أداة مساعدة في تحسين أداء الإدارات للجمعيات التعاونية الزراعية في فلسطين، وجنوب الضفة بشكل خاص.
- تعتبر مخرجات هذه الدراسة أداة مساعدة في تطوير أداء دائرة التعاون المسؤولة عن الجمعيات التعاونية في السلطة الوطنية الفلسطينية.
- تعتبر مخرجات هذه الدراسة أداة مساعدة للحكومة الفلسطينية للاستفادة من الدور التنموي للجمعيات التعاونية الزراعية لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلد وتعزيز صمود المجتمع.

● أهمية مرتبطة بالحدود: تكمن أهمية هذه الدراسة كونها:

- بحثت وجهات نظر الجمعيات التعاونية الزراعية في جنوب الضفة الغربية.
- غطت الدراسة منطقة جغرافية كبيرة تمثل الجزء الأكبر من الضفة الغربية.
- البعد السكاني باعتبار منطقة الدراسة يسكنها أكبر عدد سكان في الضفة الغربية.

● أهمية مرتبطة بالباحث: تكمن أهمية هذه الدراسة للباحث كونها:

- تطوير معرفة الباحث العلمية والعملية وزيادة معرفته بعمل الجمعيات التعاونية الزراعية، كون الباحث عضواً في إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية.
- بالإضافة إلى الرغبة في زيادة المعرفة البحثية وكيفية إجراء البحوث والدراسات بشكل علمي دقيق.

5.1 أهداف الدراسة

هدفت الدراسة بشكل عام للتعرف على دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية، من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على واقع مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث أهدافها الاقتصادية التالية:

- القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد
- ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة.
- محاربة الغش والتلاعب بالأسعار.
- زيادة الإنتاج .
- محاربة الاحتكار.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية.

- التعرف على المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية.
- التعرف على الآليات الكفيلة بتحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية من وجهة نظر مجتمع الدراسة.

6.1 أسئلة الدراسة

تتضمن أسئلة الدراسة سؤالاً رئيساً ومجموعة من الأسئلة الفرعية، أما السؤال الرئيسي فيتمثل في: ما الدور الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية؟ أما الأسئلة الفرعية التي تحقق السؤال العام، فتتمثل في:

- ما واقع مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث أهدافها الاقتصادية التالية:

- القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد.
- ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة.
- محاربة الغش والتلاعب بالأسعار.
- زيادة الإنتاج.
- محاربة الاحتكار.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية؟

- ما هي أهم المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مجتمع الدراسة؟
- ما هي أهم الآليات لتحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية من وجهة نظر مجتمع الدراسة؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة.

1.2 مقدمة

يتناول هذا الفصل، القسم النظري من الدراسة، بالاستناد على أهم ما ورد من دراسات وكتابات محلية وإقليمية وعالمية عن الجمعيات التعاونية الزراعية والتنمية الاقتصادية ومنطقة الدراسة جنوب الضفة الغربية.

2.2 مفهوم التعاون

عرف التعاون كظاهرة اجتماعية، موجودة داخل المجتمعات سواء في الماضي أو الحاضر، ويستهدف بالدرجة الأولى السعي لإشباع حاجات مشتركة بين أفراد أو جماعات من خلال التكافل والتضامن والتماسك فيما بينهم، ولكن قد تختلف مجالات التعاون وميادينه باختلاف الثقافات والمجتمعات (كايد، 1992).

وكما عرف مفهوم التعاون من الواجهة الاقتصادية على أنه تضامن وتكافل مجموعة من الافراد ذوي الحاجات المتشابهة الذين هم يسعون إلى حل مشاكلهم بواسطة العمل المشترك المنظم والذي ليس فيه أستغلال (حمدان، 2010).

1.2.2. التعاون لغة:

يعود المفهوم اللغوي للتعاون متفي اللغة العربية كما ورد في المعجم الوسيط "بتعاون القوم : عاون بعضهم بعضاً"، والتعاون في علم الاقتصاد قصد به "مذهب اقتصادي شعاره الفرد للجماعة والجماعة للفرد، ومظهره: تكوين جماعات للقيام بعمل مشترك لمصلحة الأعضاء والاستغناء عن الوسيط" (أنيس، منتصر، الصوالحي، وأحمد، 1972، ص 638).

وفي اللغات اللاتينية " تتألف كلمة Cooperation أي التعاون، من مقطعين: الأول Co وتعني معاً والثاني Operate وتعني يعمل. وفي اللغات الجرمانية كالألمانية مثلا توجد مرادفات لهذا التعبير بالتركيب والمعنى والدلالة" (حمدان، ص 5، 2010).

2.2.2. التعاون اصطلاحاً:

عرف الكاتب الروماني "ملاذنانز" (Maladnatz) التعاون بأنه عبارة عن "جمعيات أشخاص، تضم صغار المنتجين أو المستهلكين الذين ينتمون إليها بمحض إرادتهم، لتحقيق غرض مشترك عن طريق تبادل الخدمات بواسطة مشروع اقتصادي، جماعي يعمل بأموال الجميع وتحت مسؤوليتهم المشتركة" (العبطان، 1990، ص 20).

وكما أورد كايد (1992، ص 5) في دراسته، بين فيها أن كوهن kuhn عرف التعاون "بأنه نظام اقتصادي تتضافر فيه الموارد المالية والجهود الشخصية لمجموعات من أفراد المجتمع تربط بين كل مجموعة منها الرغبة المشتركة في تحقيق مصالح أفرادها المالية والاجتماعية وتنمية المجتمع بصفة عامة، معتمدة على الديمقراطية والإدارة العلمية".

ويمكن تعريف التعاون أيضا من الناحية الاقتصادية: باعتباره نظام اقتصادي تتشارك فيه الموارد المالية و الجهود الشخصية لمجموعات من الأفراد تربط بينهم الحاجة المشتركة لتحقيق مصالحهم المالية والاجتماعية وتنمية المجتمع بصفة عامة مستندة إلى الديمقراطية والإدارة العلمية (البرقاوي، 1995).

وكما يمكن تعريف التعاون من الوجهة الاقتصادية على أنه تضامن مجموعة من الأفراد من ذوي الحاجات المتشابهة ويقوم تعاونهم معا على فكرة إنشاء مؤسسة أو جمعية أو تنظيم الغرض منه

تحسين الظروف التي يعملون فيها وحمايتهم من الاستغلال بجميع أشكاله، لذلك فإن مشروعهم هذا يتخذ صورة مادية فيكون بصورة مؤسسة ذات رأسمال بمساهمة جميع الأعضاء وذات مخازن، وأحياناً متاجر وبنوك يمتلكونها ويتعاملون معها لتخلصهم من الاستغلال بجميع صورة. (خلاف، 1990)

وكما عرف مفهوم التعاون من الوجة الاقتصادية بأنه تشارك عدد من الأفراد على أساس المساواة في الحقوق والواجبات لتحقيق حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية المشتركة ذات الارتباط الوثيق بالحياة الاجتماعية العامة سواء كانوا مستهلكين أو منتجين (الرمحي، وحمدان، 2007).

واعتبر العزب (1990) أنّ الدافع للتعاون هو تحسين وتطوير الأوضاع والقضاء على مفاصد الحياة الاقتصادية.

وفي تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة (2009، ص4) للتعاونيات: "بأنها رابطة مستقلة بذاتها تتكون من أشخاص يتحدون بمحض إرادتهم من أجل الوفاء باحتياجاتهم وتطلعاتهم المشتركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال مؤسسة يشتركون في ملكيتها وتدار إدارة ديمقراطية".

ومما سبق يتبين للباحث أن التعاون يعبر عن ارتباط مجموعة من الأفراد يمتلكون موارد مختلفة ومتنوعة ولا يستطيعون إشباع حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى من خلال عملهم مع بعضهم البعض متحدين مشكلين قوة لا يستهان بها لتحقيق وإشباع حاجاتهم المشتركة وبغض النظر عن انتمائهم ومعتقداتهم.

3.2.2. مفهوم الجمعية التعاونية الزراعية:

يعود مفهوم الجمعية التعاونية الزراعية إلى رغبة التعاون الموجودة لدى البشر والموجودة بالفطرة، ويمكن توضيح المفهوم بأنها مؤسسة اقتصادية أعضاؤها من المزارعين تهدف إلى تحقيق حاجات مشتركة بواسطة القيام بعمليات مشتركة (حمدان، 2010).

4.2.2. خصائص الجمعيات التعاونية الزراعية:

تتميز الجمعيات التعاونية الزراعية عن غيرها من الشركات الرأسمالية باستخدام فكرة الخدمة محل فكرة

الربح، وهذا ما يجعلها تتميز بعدة خصائص أهمها (العبطان، 1990):

- لكل عضو حقوق وواجبات مساوية لحقوق العضو الآخر في نفس الجمعية.
- يوزع الفائض فيها حسب المعاملات التي قدمها العضو من خلال الجمعية وكذلك حسب المحصول وعلى هذا الأساس فليس لحصة العضو في رأس مال الجمعية اثر في توزيع الفائض.
- في حالة حل الجمعية التعاونية الزراعية أو دمجها فإن المال المتبقي لا يوزع على الاعضاء إنما يخصص لزاما إلى جمعيات تعاونية زراعية اخرى أو الى أعمال متصلة بالزراعة.
- تقوم الادارة في التعاونية الزراعية على اساس خدمة عامة وبدون مقابل.

5.2.2. مبادئ الإدارة التعاونية:

للإدارة التعاونية عدة مبادئ تستند فيها إلى عملية إدارة الجمعية التعاونية وهي كما يلي (الرمحي وحمدان، 2007):

المبدأ الأول: تحديد طبيعة النشاط الاقتصادي للجمعية، وتقدير آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالاعتماد على دراسة الجدوى الاقتصادية للنشاط.

المبدأ الثاني: إعطاء عائد عادل للأعضاء مقابل الجهود المبذولة و رأس المال المدفوع من قبلهم.

المبدأ الثالث: الموازنة بين حاجات الأعضاء ونشاطات الجمعية، لتحقيق أكبر منفعة لأعضائها.

المبدأ الرابع: العمل على زيادة العضوية في الجمعية، وتكثيف الاتصالات فيما بينهم.

المبدأ الخامس: تحقيق التماسك والتواصل في التعاون بين الأعضاء، من خلال العمل بمجموعات متجانسة وصغيرة من أعضاء الجمعية والتركيز على المصالح والحاجات المشتركة فيما بينهم.

المبدأ السادس: خلق الثقة المتبادلة ، وذلك من خلال المرونة بتوزيع المهام في الجمعية التعاونية وبموازنتها مع قدرات أعضائها ومهاراتهم وخبراتهم.

6.2.2. أهمية الجمعيات التعاونية:

وبانتشار التعاونيات في داخل الريف، وقيامها بدورها من خلال دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بما يتلاءم مع الواقع، وتعمل أيضا على النهوض بالقطاعات الأخرى لتدعيم

وتطوير العملية الإنتاجية في البلد، وعليه يمكن اعتبار التعاون وسيلة مهمة لتحقيق التنمية الزراعية، وعمل المزارعين من خلال التعاونيات على حل مشكلاتهم وسد احتياجاتهم بمجموعات متناسقة ومتشابهة، وإرشادهم، والمساعدة على المشاركة في اتخاذ القرار للمزارعين فيما يخص المشاكل التي يواجهونها، وتوفر لهم احتياجاتهم التمويلية لزيادة قدرتهم على مواجهتها (شويكة، 1998) و(علام، 2007). وعالمياً ضمت التعاونيات تحتها حوالي 800 مليون عضو فأكثر من 100 بلد والمنتسبة للحلف التعاوني العالمي، ويقدر عدد موظفي التعاونيات حوالي 100 مليون وظيفة في مختلف أنحاء العالم (الأمم المتحدة الجمعية العامة، 2009).

وتعمل التعاونيات على تعزيز الانتماء للجمعية وأشراك المرأة في العمل في الجمعيات التعاونية، فيقدر حجم مشاركة النساء في الهيئات العمومية 13121 وتشكل نسبة 23.5% وعدد النساء في اللجان الادارية 528 وتشكل نسبة 21.2% (وزارة العمل، 2012).

وكما تزداد أهمية الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية من خلال تعدد أنواع الجمعيات الزراعية والجدول (1.2) يبين أنواعها وأعدادها وعدد أعضائها وذلك حسب آخر احصائية للإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل.

الجدول 1.2: أنواع وأعداد الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي وأعداد أعضائها (وزارة العمل، 2012).

النوع	عدد الجمعيات العاملة	عدد اعضائها
تسليف والتوفير	5	290
زراعة عاملة/ آليات زراعي	130	8419
تسويق زراعي	12	3951
تصنيع زراعي	18	4102
ثروة حيوانية	89	3310
أخرى	20	879
إجمالي الجمعيات الزرعية	274	20951

وكما يبين الجدول (1.2) أن الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأنواع وتغطي كافة الجوانب وذلك من تسليف وتوفير الاموال للمزارعين، والعمل على أستيراد المعدات والآليات الزراعية وتسويق

المنتجات الزراعية للمزارعين، والعمل على تصنيع المواد الزراعية للاستفادة القصوى من المواد الزراعية وتربية الثروة الحيوانية وتزيد الأراضي الفلسطينية بمشتقات الحليب واللحوم بمختلف أنواعها الحمراء والبيضاء.

وتزداد أهمية التعاونيات من خلال الزيادة في أعداد السكان مع محدودية الموارد المتاحة لأعضائها، بواسطة العمل على الاستفادة من جميع الموارد الإنتاجية، لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية (قطينة، 1964). إن قيمة التعاونيات تزداد بتقديمها الخدمات الاجتماعية، واستيعاب أعضاء دون تمييز، لتوحيد قوى أفرادها فيها ولتكون في النهاية قادرة على إحداث تغييرات إيجابية في المجتمع، من خلال تقديم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من قبل الجمعية (قعقورة، 2009).

ويرى الباحث أن للتعاونيات أهمية تتبع من خلال دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتقديم الجمعيات العديد من الأنشطة المهمة للمجتمع، وزيادة قدرات أعضائها على الدفاع عن أنفسهم في مواجهة السوق المنقلب في الأراضي الفلسطينية وبدرجة كبيرة، وإشراك المرأة الفلسطينية في سوق العمل من خلال أنتمائها للجمعيات التعاونية وتطوير مهاراتها ومعارفها، وكما تلعب التعاونيات دوراً مهماً في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

7.2.2. أهداف الجمعية التعاونية:

يعمل النظام التعاوني كنظام اقتصادي واجتماعي على النهوض بالمستوى المعيشي للإنسان وحمايته من أخطار الفقر والمرض والجهل والظلم وظواهر الاستغلال والاحتكار (جامعة القدس المفتوحة، 1999)، ويمكن تقسيم أهداف الجمعية التعاونية إلى أهداف اقتصادية واجتماعية وأخرى ثقافية كما يلي:

1.7.2.2. الأهداف الاقتصادية:

تعمل الحركة التعاونية على جملة من الأهداف الاقتصادية يسعى لتحقيقها وهي كما يأتي:

- القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد: تعمل الجمعيات التعاونية على القضاء على الاستغلال والذي هو بمفهومه الدقيق "احتفاظ صاحب العمل بجزء من جهد العامل على شكل تراكم لرأس المال يعده صاحب العمل حقا من حقوقه بينما نازعه العامل في ذلك

بادعائه بأن ذلك من حقه هو لا من حق صاحب العمل" ، وهو ما أسمته النظرية الماركسية بصراع الطبقات بين العمال وأرباب العمل (الرمحي، وحمدان، 2007، ص10). ويعمل الجمعية التعاونية كمؤسسة غير ربحية لأنها تكافح الاستغلال عن طريق أداء العمل التعاوني للحفاظ على مصالح أعضائها وذلك وفق نظام وخطة عمل إنتاجية يضعها التعاونيون لأنفسهم بتوزيع صافي العائد على الأعضاء كلاً حسب حجم تعامله مع الجمعية. وكما تعمل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، بمكافحة استغلال أعضائها من قبل الوسطاء وتجار الجملة والمفرق على حد سواء، من خلال قيامها ببيع المواد مباشرة وبأسعار منافسة، وتوزيع نتيجة أعمالها على أعضائها (الرمحي، وحمدان، 2007) و(جامعة القدس المفتوحة، 1999).

- ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة: تعمل الجمعيات التعاونية الزراعية على الحد من النزعة الفردية والأنانية، إدراكاً منها بأن العمليات الإنتاجية تحتاج إلى العمل الجماعي، باعتبار أن شراء مستلزمات الإنتاج ، والتسويق للمنتجات، تحتاج للعمل وفق خطط إنتاجية وتسويقية لتحقيق أعلى عائد وأقل تكلفة، وذلك الأمر يستوجب من أعضاء الجمعيات العمل والالتزام الجماعي لتحقيق ذلك، وخلق الولاء للجمعية باعتبارها جاءت لتحقيق أهداف أعضائها، يضاف إلى ذلك أن حجم مشاركة المؤسسة الاقتصادية في سوق السلع يحدد قوتها على المساومة، وتزداد نسبة المشاركة بزيادة عدد الأعضاء التعاونيين وحجم إنتاجهم بشكل أكبر (الرمحي، وحمدان، 2007) (حمدان، 2010).

- محاربة الغش والتلاعب بالأسعار: يعاني الكثير من صغار المنتجين من عمليات الغش والتلاعب بالأسعار، وذلك من قبل الوسطاء وتجار الجملة وتجار المفرق، من خلال عملهم على تخفيض سعر المنتج، والتلاعب بالفواتير، وتأجيل دفعها...إلخ، وأيضاً في حالة شراء المنتجين الصغار لمستلزمات الإنتاج فإنهم يتعرضون للغش والتلاعب في السعر والنوعية والكمية، ولهذا استوجب الأمر من الجمعيات العمل على حصول العضو على كامل حقوقه من خلال محاربة الغش والتلاعب بالأسعار (الرمحي، وحمدان، 2007).

- محاربة الاحتكار: تعمل الجمعيات التعاونية على تشكيل قوة واضحة في السوق، وذلك لزيادة قدرتها على المجابهة لتحصيل حقوق أعضائها، لأنه لا يمكن أن يجابه أي فرد السوق وحده باعتبار السوق نظام واسع، فيجبر على الانصياع له بغض الطرف عن عدالتها أو ظلمها، مما يتسبب في ضياع قدرته على تحصيل حقوقه (الرمحي، وحمدان، 2007). وتوفر التعاونيات ومن خلال قوتها في السوق الحماية لكل من الفرد والمجتمع من تحول السوق إلى سوق احتكاري وتسببه في الضرر والاستغلال للمجتمع، وأيضاً يهدف العمل التعاوني لكسر احتكار الوسطاء التجاريين للسوق والسيطرة عليه من قبلهم، بتسويق

الإنتاج إلى المستهلك مباشرة، والاستغناء عن وساطتهم والقيام بجميع الوظائف التسويقية من فرز وتدرج وتعبئة ثم تسويقها في الأسواق المحلية أو الأجنبية، بما يحقق عائداً أفضل للأعضاء (بشر، 2003) و(الرمحي، وحمدان، 2007).

- زيادة الإنتاج: وكما تسعى الجمعيات التعاونية على زيادة الإنتاج من خلال العمل على تجميع الوحدات الإنتاجية الصغيرة بوحدة إنتاجية أكبر، لزيادة القدرة على استغلالها والاستفادة منها بشكل أفضل بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية وعوامل الإنتاج الأخرى، والعمل على تحسين نوعيتها وبإدخال التقنيات الحديثة في العملية الإنتاجية (بشر، 2003). وكما تتحقق الزيادة بالإنتاج بإعطاء المنتج ثمرة جهوده مما يولد الحافز والدافع للاستمرار في أعماله وتوسيعها وتحسينها بسبب المردود المتحقق من العملية، محققاً في النهاية زيادة في الإنتاجية وجودة السلع. وعند إدراك المنتج أن ذلك يتحقق من خلال العمل التعاوني فإن ذلك يعزز الثقة به بسبب الميزات المتحققة من ذلك الانتماء، وبتحقيق الزيادة في الدخل الشخصي يتحقق نمو الدخل القومي (الرمحي، وحمدان، 2007). بالإضافة لذلك تعمل التعاونيات على تحسين إنتاجية المزارع بحصولها على المدخلات بكلفة منخفضة واعتماد تقنيات الزراعة المستدامة وذلك عن طريق الإدارة وتطوير النواحي التنظيمية لدى الأعضاء (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2009).
- المساهمة في التنمية الاقتصادية: تساهم الجمعيات التعاونية بصفقتها الاعتبارية بأنها أكثر قدرة على الاستجابة للخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية من الأفراد، فهي أقدر على الأخذ بالخطط واستيعاب أهدافها وأدواتها لتسهم مباشرة في الاستباق في تنفيذ الخطط التنموية بإعطاء أعضائها التوجيه نحو ضبط أعمالهم الاقتصادية والمنتاسبة مع المراحل التنموية في المجتمع، وبذلك العمل تكون الجمعية خطاً لها مستنبطة من الخطط التنموية الوطنية للنهوض بالإنتاج وتحسين جودته وتنظيمه بما يحقق مصلحة الأفراد والمصلحة الوطنية، دون الاعتبار إلى تحقيق الربح بشكل أساسي بحكم طبيعة العمل التعاوني (جامعة القدس المفتوحة، 1999).

وفي ظل غياب الإحصائيات الرسمية التي تقيس مدى مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية يمكن الاستدلال على مساهمة التعاونيات الزراعية من خلال مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي باعتباره من الأنشطة الاقتصادية المشكلة لهيكل وبنية الاقتصاد الفلسطيني، ويوضح الجدول (1.2) أبرز المؤشرات الاقتصادية للأنشطة الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2011.

جدول 2.2: أبرز الأنشطة الاقتصادية وأهم خصائصها في الأراضي الفلسطينية عام 2011، الجهاز المركزي الفلسطيني، 2012 .

المؤشر	الزراعة	الصناعة	التجارة	الخدمات	النقل	الإشاعات
نسبة المساهمة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.5	12.6	9.3	21.9	2.1	11.2
القيمة المضافة (بالمليون دولار)	346.1	789.7	587	1382	133.3	708.2
معدل الإنتاجية (بالدولار / عامل)	3721.5	9276.4	3809.2	4765.5	5721	10117.1
عدد العاملين (بالآلاف)	93	86	154	290	23	70
معدل الأجر اليومي الاسمي (شيكل)	55.7	79.6	70.3	93.6	101.9	119.3

ويلاحظ أيضاً من الإحصائيات المتعلقة بالنشاط الزراعي ارتفاع عدد العاملين فيه بنسبة 14.7% مقارنة مع العام 2010 ليصل إلى 93 ألف عامل عام 2011، وكما ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الزراعي بنسبة 9.9% خلال عام 2011 مقارنة مع عام 2010، مما يدل على أن القطاع الزراعي والقطاع التعاوني يزداد أهميته في الناتج المحلي الإجمالي (الجهاز المركزي الفلسطيني، 2012).

2.7.2.2. الأهداف الاجتماعية:

نظراً لطبيعة الإنسان الاجتماعية فإنه يحتاج إلى الشعور بالاستقرار والأمن والطمأنينة من خلال الانتماء إلى نسق اجتماعي يساعده على إطلاق قدراته ويرفع من مستواه المعيشي، ويسهم في تقدم ورفاه المجتمع، ومن أهم الأهداف الاجتماعية للعمل التعاوني مايلي (الرمحي، وحمدان، 2007):

- نشر الوعي والثقافة والتعليم : يعمل المنهج التعاوني على توعية أفراد لمعاني التعاونية بخلق التماسك وتضامن وتكاتف أفراد المجتمع حول أهدافهم ومشاكلهم ومشاريعهم، وبحصول العضو على التوعية التعاونية من جمعيته بتعريفه بواجباته وحقوقه، من خلال تقديم ندوات ودورات تدريبية وتنقيفية ودروس محو أمية، لزيادة الثقافة التعاونية.
- الحث على القيم والأخلاق الفاضلة: ينمي العمل التعاوني الصفات والأخلاق وذلك بالتعامل الجماعي داخل الجمعية، وممارسة حل المشكلات بشكل جماعي والتضامن والتكافل فيما بينهم والاعتماد على النفس، وبترسخ ذلك من خلال الإرشاد والتوعية للأفراد خصوصاً والمجتمع عموماً.

- تحسين شروط العمل وتأمين الخدمات: تشمل أنشطة العمل التعاوني تقديم الخدمات للأعضاء ولغير الأعضاء كالمرافق الصحية والتعليمية والكهربائية والماء والمساجد التي تسهم في عملية التنمية الاجتماعية، ويتم تمويل ذلك من خلال تحقيق الجمعيات التعاونية للأهداف الاقتصادية من زيادة الإنتاج تحسين جودته وتحسين ظروف العمل التي توفر دخلاً إضافياً للأعضاء.

3.7.2.2. الأهداف الثقافية:

وهي البرامج الثقافية التي تعمل الجمعيات التعاونية على نشرها من خلال العمل على عقد ورش العمل، والدورات التعليمية لأعضائها والمجتمع المحلي وإصدار كتيبات ونشرات في مجال عمل الجمعية التعاونية، لزيادة الوعي الثقافي للأعضاء وللمجتمع المحلي بدور الجمعيات التعاونية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (قعقورة، 2010)

ويتضح للباحث أن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمعيات التعاونية لها الأثر في التنمية الاقتصادية من خلال المساهمات المباشرة بتنفيذ الخطط التنموية للدولة، وزيادة الإنتاج ونشر العمل الجماعي ومحاربة الاحتكار والقضاء على الاستغلال للأعضاء والمجتمع والتلاعب بالأسعار، وأيضاً من خلال العمل الاجتماعي والثقافي التي تؤديه لأعضائها وللمجتمع.

8.2.2. مصادر تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية:

ينقسم التمويل الزراعي الذي تحصل عليه الجمعيات التعاونية الزراعية إلى مصدرين لتمويل أعمالها كما ورد لدى (العزب، 1990) و(البرقاوي، 1995) و(سويد، 2000) و(بشر، 2003) و(حمدان، 2010):

- مصادر التمويل الداخلية: وهي الأموال التي تتوفر داخل الجمعية التعاونية الزراعية وتكون ملكاً خاصاً لها أو لأعضاء التعاونية يضعونه تحت تصرفها وفقاً لأنظمة وقوانين معينة، وتنقسم إلى عدة أقسام وهي:

○ رأس المال الأسهمي: ويتكون من القيم الاسمية للأسهم التي يشترك بها الأعضاء وفقاً للنظام الداخلي للجمعية، وإما أن يكون مكتتباً به مدفوعاً بكامله أو يتم تسديده على أقساط.

- رأس المال الاحتياطي: ويتم تكوينه لدعم مركز الجمعية من جهة ومقدرتها على الاقتراض وزيادة خدماتها والتوسع في مشاريعها من جهة أخرى.
- الاحتياطات والصناديق الأخرى: وهي الاحتياطات الخاصة وصندوق التعليم وصندوق الطوارئ ومخصصات الاهتلاك للموجودات الثابتة.
- الهبات والمساعدات: وتحصل عليها الجمعيات من جهات داخلية تعنى بالجمعيات التعاونية ولدعم نشاطها، وتكون على شكل نقدي أو عيني.
- رأس المال الدوار: وتتكون من أموال ترد إلى الجمعية أو توضع تحت تصرفها لتستثمرها بصورة دائمة أو لفترة زمنية طويلة نسبياً، وتستثمر في نشاط معين لايجوز للجمعية أن تحيد عنه، وترد من مصادر حكومية أو شبه حكومية أو من مصدر خارجي.

● مصادر التمويل الخارجية: وتنقسم تمويل الجمعيات التعاونية الخارجية إلى مايلي:

- القروض: ويتم الحصول عليها لسد احتياجات الجمعية وتنقسم إلى: قروض قصيرة الأجل تسدد في أقل من سنة، وقروض متوسطة وطويلة الأجل وتسدد خلال فترة تزيد عن سنة وتصل إلى عشرين سنة.
- الهبات والمساعدات: وتحصل الجمعيات على أموال من جهات خارجية دون الحاجة إلى تسديدها وتقدم من مصادر خارجية لدعم نشاط الجمعية.

9.2.2. نشأة الحركة التعاونية في فلسطين وتطورها:

مرت الحركة التعاونية في فلسطين بعدة مراحل وسوف يتم التطرق إلى هذه المراحل على النحو التالي:

- المرحلة الأولى (1924-1948): كانت هناك محاولات لبناء حركة تعاونية خلال الاحتلال البريطاني لفلسطين ولكنها لم تتجح إلا بعد إصدار قانون التعاونية الأول سنة 1920، مما ساهم في إعطاء الحركة التعاونية الشرعية على أعمالها. وكانت أولى المحاولات لتأسيس جمعية تعاونية هي جمعية تعاون القرى المؤسسة في أوائل تموز عام 1924، ومن ثم تلاتها في نفس العام جمعية منتجي التبغ في عكا، وتلها عام 1931 جمعية منتجي الحمضيات التعاونية في يافا، وتوالى بعدها إنشاء الجمعيات التعاونية (شويكة، 1998). أما الحركة التعاونية اليهودية في فلسطين فتعود إلى 1878 بتأسيس أول تعاونية يهودية في مستعمرة ملبس (بتاح تكفا)، وتوالى إنشاء الجمعيات التعاونية اليهودية حتى وصلت عام 1937 (871) جمعية، وبلغ عدد أعضائها

تقريباً 243327 عضواً. ونتج النمو الكبير في الحركة التعاونية اليهودية بسبب الدعم المالي القوي وارتفاع الوعي التعاوني، والخبرات السابقة التي يتمتع بها اليهود المهاجرين من الدول الاشتراكية، وربط حركتهم بأهداف سياسية وتعزيز الهدف منها تقوية اليهود في فلسطين (الزغموري، كانون أول، 1991) و(جامعة القدس المفتوحة، 1999).

• المرحلة الثانية (1948-1967): وبعد نكبة الشعب الفلسطيني عام 1948 وتشريده، توقفت الحركة التعاونية حتى عام 1952، حيث أعادت تنظيم نفسها بواسطة الحركة التعاونية الأردنية، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي المباشر لها من قبل ميزانية الحكومة الأردنية، وتقديم الخدمات للجمعيات التعاونية الفلسطينية، ومنها التدقيق المالي، وتقديم الخدمات الاستشارية، والإعفاءات الضريبية، والتدريب... إلخ، حتى وصلت في عام 1967م (418) جمعية تعاونية (شويكة، 1998) (صرصور، 2009، غير منشور).

• المرحلة الثالثة (1967-1995): وفي هذا المرحلة تم احتلال الأراضي الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وعمل الاحتلال الإسرائيلي على احتواء الحركة التعاونية بإصدار حكم عسكري رقم (94) باعترافه بالتعاونيات المسجلة طبقاً للقانون الأردني رقم 17 لسنة 1956، ولكن من الناحية العملية حاصر الاحتلال الجمعيات ولم يقدم الدعم والتسهيلات المناسبة لها مما أضعف الحركة التعاونية، وعقد إجراءات التسجيل للجمعيات بأخذها فترة تقدر بحوالي سنتين، إذا وافق على تأسيسها، وصعبت من قبول الأعضاء وعقد الاجتماعات العامة... إلخ (شويكة، 1998) (صرصور، 2009، غير منشور)، وجدول (3.2) يبين تطور الحركة التعاونية الفلسطينية (1933-1994).

جدول 3.2-أ: تطور الحركة التعاونية الفلسطينية 1933-1994 (شويكة، 1998):

الضفة الغربية			فلسطين		أنواع الجمعيات
آب 1994	79/12/31	66/12/19	1946	1934-33	
387	202	176	190	36	زراعية
142	142	143	148	32	التسليف والتوفير الريفية
122	24	4	19	3	تسويق زراعي، آليات، ري
77	16	-	-	-	الثروة الحيوانية(دواجن، نحل)
35	10	7	-	-	التصنيع الغذائي/معاصر الزيتون
1	1	-	-	-	اتحاد نوعي (العصر الزيتون)
9	9	9	23	1	زراعي متعددة الأغراض
1	-	-	-	-	اتحاد تعاوني زراعي

جدول 3.2- ب: تطور الحركة التعاونية الفلسطينية 1933-1994 (شويكة، 1998):

الضفة الغربية			فلسطين		أنواع الجمعيات
آب 1994	79/12/31	66/12/19	1946	1934-33	
-	-	13	-	-	جمعيات زراعية (إنتاج واستصلاح)
299	119	61	54	14	غير زراعية
18	10	8	-	-	حرفية ومهنية
14	6	4	-	-	المنافع المتبادلة
9	8	9	21	14	جمعيات النقل
164	21	12	-	-	الإسكان
21	20	10	25	-	استهلاكية
31	2	2	-	-	إنارة كهربائية
22	20	12	2	-	التوفير والتسليف مدن
9	6	-	-	-	مياه شرب
3	3	-	-	-	المخابز التعاونية
2	2	-	-	-	تكسير حجارة وأعمال بناء
2	2	*-	-	-	التعليم العالي
3	18	*-	-	-	الضمان والخدمات الصحية
1	1		-	-	اتحاد نوعي للتوفير الكهربائي
	-	4	6	-	أخرى
686	321	237	244	50	المجموع الكلي

* ضمت هذه الأنواع من التعاونيات تحت نوع أخرى.

أما الحركة التعاونية في قطاع غزة، فقد رعتها الحكومية المصرية بإعطائها المميزات الاقتصادية، لمساعدة اللاجئين في القطاع، والإعفاء الضريبي، وتشجيع التسوق في قطاع غزة من قبل المواطنين المصريين وتشكيل جمعيات تعاونية استهلاكية مدعومة من الحركة التعاونية الاستهلاكية المصرية، وتشكيل دائرة مختصة بالعمل التعاوني في قطاع غزة، لدعم الجمعيات وتقديم الخدمات لها (قعقور، 2010).

- المرحلة الرابعة (1995- إلى الوقت الحاضر): وفي هذه المرحلة انتقلت الحركة التعاونية من الاحتلال الإسرائيلي إلى إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن لحظة استلام السلطة زمام الأمور في الضفة الغربية وقطاع غزة عملت من خلال الإدارة العامة للتعاون والتي نشرت مكاتبها في

جميع محافظات الوطن لتنظيم الحركة التعاونية للنهوض بها، وتطويرها من خلال نشر المبادئ وأسس العمل التعاوني بين أعضائها والمواطنين، وزيادة قدرات الجمعيات على التعامل مع المجتمع المحلي والوضع الجديد لأخذ دورها التتموي، وتوزعت الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية في جميع المناطق وبمختلف الأنشطة التي تقدمها ويوضح جدول (4.2) أعداد الجمعيات ونشاطاتها والمناطق الجغرافية التي تشملها.

وأخذت الحركة التعاونية على النمو في عدد جمعياتها، وتركزت الحركة التعاونية على جمعيات الإسكان والجمعيات الزراعية وبنسبة 83% من إجمالي الجمعيات عام 2008م، وبلغ عدد المنتسبين لهذه الجمعيات 55758 عضواً، تحت ظل الجمعيات التعاونية والمقدر عددها 535 جمعية تعاونية عاملة من أصل 836 جمعية مسجلة وصنف الباقي بأنها غير عاملة حسب سجلات دائرة التعاون حتى تاريخ 2008/12/13م (شويكة، 1998) و(صرصور، 2009، غير منشور).

جدول 4.2: أعداد الجمعيات ونشاطاتها والمناطق الجغرافية لعام 2010 (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2012- أ).

المجموع	نوع النشاط							المنطقة
	إنتاج نباتي	تربية ثروة حيوانية ودواجن	تربية النحل	خدمات زراعية	عصر الزيتون	تسويق وتوريد مستلزمات إنتاج وإقراض	أخرى	
240	45	66	8	60	18	26	17	الأراضي الفلسطينية
222	44	64	7	59	18	14	16	الضفة الغربية
131	31	36	3	27	15	7	12	شمال الضفة الغربية
54	6	16	4	21	2	4	1	وسط الضفة الغربية
37	7	14	-	11	1	3	3	جنوب الضفة الغربية
18	1	2	1	1	-	12	1	قطاع غزة

وكما أن الحركة التعاونية في الأراضي الفلسطينية في نمو مستمر حسب سجلات الإدارة العامة للتعاون ففي آخر إحصائية 2012/06/30 بلغ المجموع الكلي للجمعيات التعاونية (في الضفة الغربية وقطاع غزة) 877 منها في الضفة الغربية 796 جمعية وفي غزة 80، وأن الجمعيات التعاونية العاملة (في الضفة الغربية وقطاع غزة) 609 منها في الضفة الغربية 533 وفي القطاع 76، والجمعيات التعاونية غير العاملة (في الضفة الغربية وقطاع غزة) 267 منها في الضفة الغربية 363

والقطاع أربع جمعيات (وزارة العمل، 2012)، والجدول (5.2) يبين عدد الجمعيات العاملة في الضفة الغربية وعدد أعضائها ونسبهم المئوية.

جدول 5.2: أعداد الجمعيات العاملة في الضفة الغربية وعدد أعضائها ونسبهم المئوية (وزارة العمل، 2012).

الجمعيات العاملة	عدد الجمعيات	النسبة المئوية	عدد الاعضاء	النسبة المئوية
الزراعية	253	% 47.2	20951	% 44.3
الاسكان	182	% 34	7296	% 15.4
الحرفية	13	% 02.4	779	% 1.6
الخدمائية	71	% 13.2	17042	% 36
الاستهلاكية	17	% 3.2	1227	% 2.6
الإجمالي	536	% 100	47295	%100

وكما يبلغ عدد أعضاء الهيئات العامة للجمعيات غير العاملة في الضفة الغربية هو (8558) وعليه يصبح مجموع الأعضاء التعاونيين في الجمعيات العاملة وغير العاملة في الضفة الغربية هو (55853)، وتبلغ مشاركة النساء في الهيئات العمومية 13121 وتشكل نسبة 23.5% وعدد النساء في اللجان الإدارية 528 وتشكل نسبة 21.2% (وزارة العمل، 2012).

وكما توزعت الحركة التعاونية في الأراضي الفلسطينية حسب سجلات الادارة العامة للتعاون في آخر إحصائية 2012/06/30 بين المحافظات، بتوزع (274) جمعية على (14) محافظة مابين كما في الجدول (6.2)، وبأجمالي عدد أعضائها (20997). ويتبين من الجدول أن هناك تركيز للجمعيات التعاونية الزراعية في مناطق، وذلك حسب الطبيعة الجغرافية للمنطقة المنتمية إليها الجمعية.

وتعمل دائرة التعاون على تحقيق مجموعة من الأهداف لتحقيق رسالتها لتفعيل كافة الجمعيات التعاونية في الأراضي الفلسطينية، وتمكينها من تأدية دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء الاقتصاد الوطني، ودمج الفئات المهمشة في المجتمع، وتمثل تلك الأهداف التي تحقق رؤيتها بما يلي: صياغة قانون داعم للحركة التعاونية، وتطوير أنظمة ولوائح العمل التعاوني، لتنمية قدرات وإمكانيات التعاونيات على استثمار مواردها المالية والبشرية بكفاءة، وتطوير وحماية أعضائها ورفع مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، تنمية وتطوير المؤسسة التعاونية للاعتماد على نفسها في إدارة أعمالها ورسم خططها وبرامجها وأنشطتها، ونشر الوعي والثقافة التعاونية في المجتمع الفلسطيني،

وبناء علاقات بين الجمعيات التعاونية والمنظمات المحلية والإقليمية والعالمية، للوصول إلى تحقيق التنمية، ودعم البحث العلمي وتعزيز دور المرأة وتنمية المجتمعات المحلية، وتنمية المصادر المالية وتطوير نشاطات الجمعيات التعاونية... إلخ (وزارة العمل، 2010).

جدول 6.2: أعداد الجمعيات العاملة في الأراضي الفلسطينية مابين عددها وعدد اعضائها (وزارة العمل، 2012)

الرقم	المحافظة	الجمعيات الزراعية العاملة	
		الجمعيات	اعضاء
1.	الخليل	46	4456
2.	بيت لحم	8	1438
3.	القدس	7	219
4.	اريجا	17	3121
5.	رام الله	36	2591
6.	نابلس	25	1670
7.	طولكرم	22	2075
8.	قلقيلية	24	1028
9.	سلفيت	17	1459
10.	جنين	32	1980
11.	طوباس	16	762
12.	غزة	21	*-
المجموع		274	20997

10.2.2. أنواع الجمعيات التعاونية في الأراضي الفلسطينية:

تنقسم أنواع الجمعيات التعاونية في الأراضي الفلسطينية إلى عدة أنواع وسيتم التركيز على الجمعيات التعاونية الزراعية لأن هدف الدراسة دور الجمعيات التعاونية الزراعية. وفيما يلي أهم التقسيمات للجمعيات التعاونية في فلسطين (شويكة، 1998):

- الجمعيات التعاونية الزراعية: وتشمل الجمعيات ذات الاختصاص في القطاع الزراعي.

- الجمعيات التعاونية غير الزراعية: وتشمل الجمعيات ذات العلاقة بالأنشطة غير الزراعية، ومنها جمعيات الإسكان، والاستهلاك، والنقل، والحرفيين،...إلخ.
- الجمعيات التعاونية المدرسية: ويقصد بها المقاصف المدرسية التي وشهدت تراجعاً كبيراً وعدم اهتمام بها، مع أن لها دوراً كبيراً في نشر التعاون بين طلبة المدارس.

11.2.2. أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية:

وتشمل الجمعيات التعاونية الزراعية على العديد من التقسيمات وفيما يلي توضيح لها:

1.11.2.2. حسب التخصص:

وتنقسم الجمعيات الزراعية حسب التخصص إلى ما يلي (شويكة، 1998):

- الجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي: وينتشر هذا النوع في جميع الأراضي الفلسطينية دون استثناء، وترتكز وظيفتها الأساسية بعد نشر الوعي التعاوني وتحقيق مبادئها، على تسويق إنتاج أعضائها من المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية.
- الجمعيات التعاونية للتصنيع الزراعي: وتعمل هذه الجمعيات على إنشاء المصانع الخاصة بالقطاع الزراعي والمنتشرة في الأراضي الفلسطينية، وتشمل جمعيات عصر الزيتون واتحاد تسويق الزيت في الضفة الغربية، وتصنيع الأعلاف...إلخ.
- الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية: وتعمل على تزويد المواطنين باللحوم الحمراء والبيضاء، ومشتقات الألبان المتنوعة وبأسعار مقبولة، وتعمل أيضاً على تصنيع منتجات أعضائها لتسهيل عملية بيعها والقدرة على تسويقها، وتنتشر الجمعيات في مناطق جغرافية بعيدة.
- جمعيات أخرى: وهي جمعيات تهتم في استصلاح أراضي البور والوعر، وإقامة مشاتل للخضار والفواكه، وتربية النحل وتصنيع خلايا النحل وتوزيعها على المواطنين،...إلخ.

2.11.2.2. حسب التصنيف الوظيفي:

وتصنف الجمعيات الزراعية حسب التصنيف الوظيفي كما ورد عند (طبخنا، 2007) و(الرمحي وحمدان، 2007) و(حمدان، 2010) إلى ما يلي:

- التعاون التوريدي: وتتخصص تلك التعاونيات في شراء مستلزمات الإنتاج من مدخلات للعملية الإنتاجية، وشراء الآلات والمعدات التكنولوجية، وشراء المحروقات، والأسمدة والبذور، والمبيدات الحشرية...إلخ، وتعمل التعاونيات على ذلك من خلال الشراء الجماعي لها، لتحقيق الميزة التنافسية والمساومة في الشراء مما يحقق للأعضاء العائد الاقتصادي على هذه العملية ويرفع من دخلهم.
- التعاون التسليفي: وتؤدي التعاونية وظيفية تمويل أعضائها من مواردها الداخلية أو من الموارد الخارجية بالاقتراض من الخارج، وتعتبر هذه الوظيفة من الوظائف المهمة لما يؤديه التمويل من دور بالنهوض بالمزارع ، وزيادة قدرة أعضائها عن سد احتياجاتهم وشراء مستلزمات الإنتاج، والحفاظ عليهم من الغبن والخداع من الدائنين والتجار، والتي يعجز عن توفيرها المزارعين والأعضاء الصغار في التعاونيات.
- التعاون الإنتاجي: تتضافر جهود المتعاونين الزراعيين لأداء بعض العمليات الإنتاجية الزراعية أو نحو الإنتاج بشكل مباشر، من خلال تبادل الخبرات في العملية الإنتاجية، واستخدام الآلات والتكنولوجيا في جميع مراحل الإنتاج، والطرق الزراعية الحديثة...إلخ.
- التعاون التسويقي: وتؤدي هذه الوظيفة من خلال ، تسويق المنتجات الزراعية للأعضاء، كجمعيات تسويق الخضراوات والفاكهة ، بإعداد خطط تسويقية، وتغليف وتغليف وعرض المنتجات، وتهدف من ذلك حماية الأعضاء من الغبن والاستغلال من قبل الوسطاء والتجار، وإعطائهم حقوقهم بالكامل.

3.11.2.2. حسب الغرض من الجمعية:

لكل جمعية زراعية غرض من تأسيسها ولهذا جرى تقسيم الجمعيات الزراعية حسب الغرض منها إلى ما يلي (قعقورة، 2010):

- الجمعيات التعاونية زراعية متعددة الأغراض: وهي جمعيات تؤدي أكثر من وظيفة ونشاط لأعضائها وليس التخصص في غرض معين، كالتسويق، والإنتاج...إلخ، وهدفها تقديم أقصى المساعدات والخدمات الاقتصادية لأعضائها.
- الجمعيات التعاونية الزراعية المتخصصة: ويعمل هذا النوع على التركيز والتخصص في نشاط محدد مثل: الإنتاج الزراعي النباتي، تربية النحل ، خدمات زراعية...إلخ، وتهدف من ذلك التميز من خلال التخصص في أمر محدد وتأديته على أكمل وجه.

12.2.2. المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية:

هناك العديد من المعوقات التي تواجه أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، وفيما يلي توضيح لأهمها:

• المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي: عمل الاحتلال الإسرائيلي ولا يزال على إضعاف الحركة التعاونية الفلسطينية، وذلك نظراً لحساسية القطاع الزراعي الفلسطيني(حمدان، 2010)، ويمكن إجمال بعض الممارسات الإسرائيلية فيما يلي (شويكة، 1998):

- إعاقة حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية فيما بينها.
- إعاقة حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية والعالم الخارجي (التصدير).
- زيادة مصاريف الشحن لتصدير المنتجات الزراعية، وتأخره في كثير من الأحيان.
- إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية، مما ينجم عن ذلك خسائر فادحة للمزارعين الفلسطينيين.
- عدم السماح بإنشاء مصانع التعليب والتغليف لتجهيز المنتجات لعملية التصدير.

• المعوقات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية الزراعية: ويمكن تلخيص أهمها فيما يأتي (Prakash، 2000) و (إشتية، 2011):

- التوسع العشوائي في الإنشاءات والزحف العمراني والحضري نحو الأراضي الزراعية.
- تدهور إنتاجية الأراضي الزراعية وتدهور خواصها وانجرافها.
- محدودية المياه والأراضي الزراعية، والتنافس عليها من مختلف القطاعات الأخرى.
- استخدام المواد الكيميائية والمبيدات والأسمدة بشكل خاطئ.
- سرعة تلف المنتجات الزراعية، وحساسيتها للتقلبات المناخية، وحاجتها لتغليفها والحفاظ عليها لحين تسويقها.
- تفتت الحيازات الزراعية العالية، وانقسامها إلى حيازات صغيرة.

• المعوقات ذات البعد الفني والإداري: وفيما يلي توضيح لأهمها(العناد و السماراني، 1989) (شويكة، 1998) و (Prakash، 2000) و(وحدة التنمية التعاونية، 2000) و(حمدان، 2010) و(عدوان ونوفل، 2010):

- غياب التنظيم التسويقي للمنتجات وعدم الالتزام من قبل الأعضاء بالعملية التسويقية، بالإضافة إلى قلة الكوادر المؤهلة فنيا ومهنيا في العملية التسويقية داخل إطار الجمعية.
- مشكلات إدارية: تعاني الجمعيات من العديد من المشكلات الإدارية بسبب نقص في الخبرات وفي الجوانب الإدارية بشكل عام، واتخاذ القرارات بشكل عشوائي غير مخطط، وعدم فهم العمليات المالية، وكيفية إعداد التقارير الإدارية، جميعها تؤدي إلى إضعاف ولاء الأعضاء للتعاونية، وتهميش الفكر التعاوني داخلها، وإن افتقار الكادر الإداري للمؤهلات الإدارية يتسبب بعدم الفاعلية في تنفيذ أنشطة الجمعية وتحقيق أهدافها.
- نقص التدريب التعاوني عند المتعاونين وغيرهم.
- غياب التدريب على التكنولوجيا الحديثة في الجوانب الفنية.
- قلة الموظفين العاملين في الجمعيات التعاونية، يزيد من الضغط على أعضاء لجنة الإدارة ويضعف قدرتها على إدارة المشاريع والإشراف عليها وتقديم الخدمات لأعضائها بطريقة سليمة.
- ضعف الاتصال وقلة المعلومات بين أعضاء الجمعيات وإدارتها، بالإضافة بين الإدارة وموظفيها، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة مبنية على معلومات غير سليمة.
- المعوقات المالية التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية، وفيما يلي توضيح لأهمها (شويكة، 1998) و(حمدان، 2010) و(عدوان ونوفل، 2010):
- قدم الوسائل المستخدمة في الإنتاج الزراعي وبمجالاتها النباتية والحيوانية، ارتفاع في أسعار المدخلات.
- ضعف التمويل الزراعي وذلك بغياب البنوك التنموية الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف على المزارعين.
- ضعف رؤوس الأموال وتآكلها، وسوء استغلالها والحفاظ عليها، وذلك بسبب قلتها، وسوء إدارة هذه الأموال، وتآكل رؤوس الأموال بسبب ارتفاع المواصلات والاتصالات والإيجار، واختلاف أسعار الصرف وتقلبها متسببة في تقليل قيمة ممتلكات الجمعية تارة، وقيمة منتجاتها تارة أخرى، وذلك لأن أغلب المعاملات المالية للأنشطة الزراعية تتم بالشيكل الإسرائيلي وأموال الجمعية بالدينار الأردني، مما يتسبب في شراء الدينار بالشيكل مما يفقد الجمعية الكثير من العمولات للصرف، بالإضافة إلى الارتفاع والنزول الحاد في تبادل أسعار العملات.
- عدم توفر كادر متخصص في المجال المالي، والمتخصص في الأمور المحاسبية وتدقيق الحسابات في الجمعية التعاونية.

- عدم دفع المستحقات على أعضاء الجمعية، ومنها القروض، بسبب اعتبارها أموال هبات ومساعدات غير مستردة، والاشتراكات المستحقة على الأعضاء.
- موسمية التمويل الخارجي والذي يأخذ شكل الموسمية وغير مخطط، وغير الهادف لتطوير الجمعيات.

● المعوقات ذات الطبيعة التشريعية والمؤسسية، ويمكن إدراج أهمها كما يلي (شويكة، 1998) و(وحدة التنمية التعاونية، 2000) و(حمدان، 2010) و(عدوان ونوفل، 2010):

- غياب الاتحادات المتخصصة والفاعلة في إنشاء العلاقات بين التعاونيات.
- غياب البحث العلمي في القطاع الزراعي، مسببا ذلك في تأخير عملية تطوير القطاع الزراعي، وغياب البنية التحتية، اللازمة لتطوير الخدمات الزراعية والتصنيع الزراعي.
- قدم القانون التعاوني، وعدم مواكبته للتطور العالمي في المجال التعاوني، واختلاف القوانين الموجودة حاليا في كل من قطاع غزة والضفة.
- غياب الدعم الحكومي، باعتبار المتحكم بالعمل التعاوني في الأراضي الفلسطينية، والداعم للحركة التعاونية، وحصرها في الإشراف على التقارير المالية للجمعيات، وحضور الاجتماعات للتعاونيات، وإصدار التراخيص لإنشائها، وبهذا انحصر الدعم الحكومي بالأمور الإدارية المسيرة لأعمال الجمعيات. وأيضا يلاحظ أن السياسات الحكومية المتوجه للعمل التعاوني ضعيفة وغير مؤثرة والمتمثلة في: قلة تعويض المزارعين، وضعف في توفير الخدمات والبنية التحتية للمزارعين، مما زاد من ضعف دور التعاونيات وتماسك البنيان المجتمعي والعمليات الاقتصادية والاجتماعية لها.
- تسييس العمل التعاوني، وذلك بتحويل الجمعيات إلى مركز صراع الكتل الحزبية لاكتساب نفوذ لها فيها، باختيار إدارات للجمعيات ليس لهم علاقة بالعمل التعاوني، مخلفا إجماع الكثير من المزارعين بالتعامل بالنظام التعاوني.
- غياب مؤسسات الخدمات المساندة مثل التدريب والإقراض، وقلة المؤسسات المساندة للعمل التعاوني أدى إلى ضعف أدائها، وصعوبة تقديم الخدمات بشكل سليم من قبل الجمعيات.

● المعوقات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، تتنوع مصادرها وأنواعها وفيما يلي أهمها (شويكة، 1998) و(وحدة التنمية التعاونية، 2000) و(عدوان ونوفل، 2010):

- تدني مستوى الثقافة والوعي التعاوني لدى المزارعين، معزياً ذلك لعدم الجدوى من العمل

- التعاوني، وقلة الفائدة المباشرة الملموسة من هذا العمل التعاوني.
- اعتماد أغلبية التعاونيات على نوعية العضوية المنتسبة للجمعية ومدى ولائها، ووعيهم بالقيم التعاونية ومبادئها لاستمراريتها، بالإضافة إلى حجم ونوعية الخدمات التي تقدمها الجمعيات لأعضائها والتي تغطي احتياجاتهم.
- غياب ثقافة الفكر التعاوني وانتشاره، مما أدى إلى ضعف دور التعاونيات، وذلك بسبب إنتساب الأعضاء للتعاونية بمقدار ما تقدمه لهم.
- غياب المبدأ الداعي للتعاون بين التعاونيات، وذلك بسبب التنافس فيما بينها على التمويل، وسوء الفهم لهذا المبدأ لدى التعاونيات، والذي يحث على التعاون بين التعاونيات المتشابهة، بتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها، والقيام بمشاريع مشتركة...إلخ.

3.2 التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية دور كبير في تقدم الدول ومراحل تطورها، وسنتناول في هذا الفصل تعريف التنمية الاقتصادية، وخصائصها، وأهدافها، ومعيقاتها وفيما يلي توضيح لها.

1.3.2. تعريف التنمية لغة:

يقصد بالتنمية في اللغة العربية "بنما: ينمو نموا بمعنى زاد وكثر/وارتفع". وأيضا "نمى تنمية الشيء : جعله ناميا بمعنى نماه". وأيضا "أنمى إنماء الشيء: زاده فأنماه هو أي زاد" (دار المشرق ، 1992، ص840).

ويرجع أصل كلمة اقتصاد إلى "قصد والتي تعني اقتصد في النفقة : لم يسرف ولم يفتقر". والاقتصاد: "علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع" (أنيس، منتصر، الصوالحي، أحمد ، 1972، ص638).

2.3.2. تعرف التنمية اصطلاحاً:

عرفت التنمية الاقتصادية بأنها عملية يرتفع فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو في بعض القطاعات التي تعبر عن التقدم من خلال تشجيع الاستثمار باستخدام كافة الموارد. (اللوزي، 2000).

وعرفت التنمية بأنها عملية إرادية للتغيير يهدف المجتمع للوصول إليها بانتقاله من حال سيئ إلى حال أحسن والذي يجب أن يكون (ربايعة، أبو حوسة، وعزام، 2006).

وأيضاً عرفت بأنها عملية إرادية مقصودة، ذات جوانب مركبة، من أجل توفير حياة أفضل للفرد والمجتمع، من خلال توزيع النمو الاقتصادي بشكل عادل، وإحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، للمؤسسات الوطنية، وفي سلوك ومواقف المواطنين نحو التنمية (جامعة القدس المفتوحة، 2008).

وكما عرفت بأنها: عملية انتقال كمية ونوعية من حال إلى حال أفضل منه، وعلى جميع الأصعدة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، كهدف قريب التحقيق (أبو خيران، 2011).

ويلاحظ الباحث من التعريفات السابقة أن التنمية الاقتصادية تشمل تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، للوصول لرفاهية الإنسان والمجتمع، وذلك باستخدام كافة مقدرات المجتمع وتوجيهها نحو تحقيق أعلى قدر ممكن من النمو والعمل على توزيع النمو بشكل عادل على كافة أفراد المجتمع، من أجل القضاء على التخلف، والوصول إلى مقدمة الدول المتقدمة والمتطورة.

3.3.2. التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

يرى بعض من الباحثين أن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية النمو الاقتصادي، ولهذا استوجب التفرقة بينهما، والفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كما يلي (رومانو، 2003):

- النمو الاقتصادي: هو الزيادة في دخل الفرد من مجمل الناتج المحلي الحقيقي ومستمر مع الزمن.
- التنمية الاقتصادية: وهي أوسع من النمو الاقتصادي وتشمل مايلي:

○ تحسين نوعية حياة السكان وبدرجة أكبر الفقراء. وتصبح زيادة الدخل هي العامل الأساسي هنا.

○ تحسين المهارات من خلال توسيع المعرفة والخيارات والإمكانات.

○ تحسين الأمور المدنية من حقوق مدنية وحرية وانتخاب سياسي.

4.3.2. النمو الاقتصادي:

ويعتبر النمو الاقتصادي عنصراً رئيسياً لسد حاجات الناس وتوسيع الخيارات لهم (مكحول، 2001). وأيضاً يعرف بأنه الزيادة في متوسط دخل الفرد من مجمل الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة (جامعة القدس المفتوحة، 2008).

5.3.2. شروط النمو الاقتصادي:

يشترط لحدوث النمو الاقتصادي أن يحقق الشروط التالية:

- يجب أن يكون معدل الزيادة في الدخل القومي أكبر من معدل النمو السكاني، باعتبار أن ليس كل ارتفاع بالدخل القومي سيؤدي إلى ارتفاع في الدخل الفردي الحقيقي.
- الزيادة في الدخل الحقيقي وليست نقدية، لما للتضخم من تأثير على قيمة النقود (جامعة القدس المفتوحة، 2008).

6.3.2. أنواع النمو الاقتصادي:

قسم النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي (أبو حلو، وصبيح، 2000) و(جامعة القدس المفتوحة، 2008):

- النمو التلقائي Spontaneous Growth: ويحدث بشكل عفوي بدون تخطيط لحدوثه، أي لا يوجد تدخل من قبل الحكومة لتحقيقه.
- النمو المخطط Planned Growth: ويحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة لاقتصاد البلد، ومن قبل الحكومة لإحداث النمو، واستخدم في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية الاشتراكية سابقاً.
- النمو العابر Transient Growth: ويتصف بأنه غير مستمر، لأنه يحدث وبشكل طارئ مثل اكتشاف بترول في بلد ما، أو موارد طبيعية أخرى... إلخ، ويزول بزوال الطارئ.

ومختلف أنواع النمو تؤدي بالنهاية إلى انعكاس مكاسبها على المجتمع، وبجميع الطرق والسبل، وتتنوع عليهم محققة بذلك نظرية التساقط Trickle-down effect التي تنص على أنه كلما ارتفع

النمو تساقط على مختلف طبقات المجتمع. وبناء على ما سبق لم تنجح التنمية بسبب سوء توزيع الدخل وازدياد مشكلات البطالة، والتي لم تعتبر من مقاييس النمو الاقتصادي، مما استدعى ضرورة التغيير لإيجاد رؤية جديدة للتنمية الاقتصادية (جامعة القدس المفتوحة، 2008).

7.3.2. النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية:

يلاحظ أن النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية الذي تحقق مؤخراً ليس مستداماً، ويؤكد ذلك الإحصائيات المشيرة إلى أن المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين 2007 و2011 نسبة 7.7%، غير أن ذلك النمو، كان وما يزال تقوده السياسة المالية العامة التوسعية، التي تمولها المساعدات من المانحين. وأن النمو الاقتصادي في أغلبيته يتحقق من قطاع الخدمات الحكومية وقطاعات التجارة والعقار وغيرها من القطاعات غير التجارية. وفي الفترة ما بين 1999 و2010، انخفضت القيمة المضافة للصناعات التحويلة بنسبة 12%، وكما انخفضت قيمة قطاع الزراعة بنسبة 25% (البنك الدولي، 2012).

وكما يعتبر نقص الأراضي اللازمة للتنمية عائقاً رئيساً أمام القطاع الخاص الفلسطيني بوقوع حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية، وهي فعليا خارجة عن حدود التنمية الفلسطينية (البنك الدولي، 2012).

8.3.2. خصائص التنمية الاقتصادية:

ومما سبق من تعريفات للتنمية نستلخص خصائص التنمية الاقتصادية (خيران، 2011):

- الشمولية: أي تشمل كافة الأنشطة في المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية..إلخ.
- الاستمرارية: أي مستمر في الحاجات والمتطلبات ما دام المجتمع متغير فيها.
- كونها عملية إدارية واعية ومخططة: ولهذا تتصف بأنها غير عشوائية، وإنما مدارة بشكل مخطط ولها أهداف محددة.
- كونها هادفة: بمعنى أن لها هدف هو تحقيق رفاهية المجتمع.

9.3.2. أهمية التنمية الاقتصادية:

نبعت أهمية التنمية الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتفتك النظام الاستعماري وتحرر الدول المستعمرة عن الدول المستعمرة، وسيطرتها على مواردها، ويلاحظ منها أن العالم انقسم إلى دول متقدمة ودول متخلفة نصيب الفرد منخفض بشكل كبير عن الدخل في الدول المتقدمة، وباتساع الفجوة التكنولوجية أيضا بينهما، بالإضافة إلى ذلك تدلل الإحصائيات أن حوالي 16% من سكان العالم يأخذون 70% من الدخل العالمي، وعليه واجهت الدول النامية مشكلة التخلف وسبل التخلص منه (الاقداحي، 2010).

10.3.2. مفهوم التنمية الفلسطينية:

إن عملية التنمية في فلسطين تواجه الكثير من المشاكل والعراقيل، مما ساهم في تهجير الفلسطينيين إلى الخارج والاستيلاء على أملاكهم، ولكن الإرادة الفلسطينية لم تفقد حيويتها الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية والثقافية المتميزة، لتمكنه من المواصلة لتحقيق التحرر الوطني والعمل الديمقراطي، والمؤثرة على جميع جوانبه، فعمل الاحتلال على تعطيل قدرات المجتمع، وتشويه العملية وإيقافها بشتى الطرق المختلفة لتدمير العملية التنموية (عبد الله، وأجلند، 2005) و(الهيجاوي، 2005).

وكما بينت دراسة أعدها البنك الدولي حول التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية أكد فيه أن القيود الاسرائيلية لا تزال هي أكبر عائق في طريق الاستثمار، وأن أغلبية النمو يأتي من الانفاق الحكومي الممول من المانحون، اشار ايضا إلى ان السلطة الفلسطينية تقدم تقدم متزايد في الكثير من الجوانب نحو إقامة المؤسسات التي تتطلبها دولة في المستقبل، ولكن الاقتصاد الفلسطيني الحالي غير قوي بالدرجة الكافية لمساندة مثل هذه الدولة. وأكد على ضرورة عمل السلطة الفلسطينية على زيادة التبادل التجاري وحفز نمو القطاع الخاص، إذا لا يمكن الاعتماد وبشكل أساسي على المعونات الاجنبية الحافزة للاقتصاد الفلسطيني (البنك الدولي، 2012).

وكما يرى الباحث أن عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية هي عملية تنمية من أجل الصمود في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وليس لتحقيق التنمية المستدامة والتي تتطلب الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعية، وان ما يحدث من تنمية في الأراضي الفلسطينية إنما هو عبارة عن نمو اقتصادي يأخذ الطابع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي فقط، ولهذا يجب خلق قطاعات تنهض بالعملية التنموية في الأراضي الفلسطينية.

11.3.2. أهداف التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية تهدف إلى العديد من الأهداف وفيما يلي أهمها (حمدان، 2001) (عبد الرحمن، وحمو، 2007):

- زيادة الدخل القومي: وذلك من أجل توفير الموارد لتوجيهها للقضاء على مظاهر التخلف المختلفة، ومنها الفقر، والبطالة، والمشكلة السكانية...إلخ.
- رفع مستوى المعيشة: وهو من الأهداف المهمة التي تسعى التنمية لتحقيقها، من خلال توفير الحاجات الأساسية للسكان، لرفع مستواهم التعليمي...إلخ.
- تقليل التفاوت في الدخل والثروات: وهو هدف اجتماعي تسعى الدول النامية لتحقيقه، وذلك بسبب الدرجة الكبيرة في دخول الأفراد داخل المجتمع الواحد، مما يخلق الاضطرابات والمشاكل بين طبقات المجتمع المحرومة، ويتم تقليل التفاوت في الدخل والثروات من خلال الاهتمام بالثقافة والقيم الإنسانية.
- تصحيح الاختلالات في الهيكل الإنتاجي: وذلك من خلال تغييرات جذرية في الهياكل الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، وتغييره من الطابع التقليدي (الزراعي) إلى الطابع الحديث (الصناعي).

12.3.2. المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للأراضي الفلسطينية:

تنقسم المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للتنمية الاقتصادية إلى عدة مؤشرات أهمها الناتج المحلي الإجمالي ونسبة النمو الاقتصادي، وعدد السكان ونسبة الزيادة فيها، ونصيب الفرد الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التغيير في نصيب الفرد، وكما أن الأراضي الفلسطينية تنقسم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ويبين جدول رقم (7.2) المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة، (2004-2011). ويتضح من المؤشرات الاقتصادية المبينة أن هنالك تفاوت كبير بين المناطق الفلسطينية نفسها (قطاع غزة، والضفة الغربية)، وأيضاً أختلاف النمو الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة مما يدل على عدم العدالة في توزيع الناتج المحلي الإجمالي، وكما يستدل من الجدول وجود فترات تدهور الناتج المحلي الإجمالي وفترات زاد بدرجة كبيرة مما يدل على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأراضي الفلسطينية مما يصعب عملية التنمية الاقتصادية في ظل هذه الظروف.

جدول 2:7. المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة، (2004-2011) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012-ب).

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	4198.4	4559.5	4322.3	4554.1	4878.3	5239.3	5754.3	6323
نسبة النمو بالناتج المحلي الإجمالي	-	8.6	-5.2	5.3	7.1	7.4	9.8	9.8
عدد السكان* (بالآلاف)	3188	3287	3389	3495	3597	3702	3813	3927
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	1317	1387.2	1275.4	1303.2	1356.3	1415.2	1509.9	1609.6
نسبة التغيير في نصيب الفرد	-	5.3	-8.1	2.2	4.1	4.3	6.7	6.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية (دولار)	1457.1	1451.1	1459.8	1580.5	1723.6	1796.3	1867.1	1912.1
نسبة التغيير في نصيب الفرد (الضفة الغربية)	-	-0.4	0.6	8.3	9.1	4.2	3.9	2.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة (دولار)	1103.1	1290.1	996.5	886.2	806.5	847.2	980.2	1164.5
نسبة التغيير في نصيب الفرد (قطاع غزة)	-	17	-22.8	-11.1	-9	5	15.7	18.8

* عدد السكان في الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

13.3.2. العقبات الهيكلية للتنمية الاقتصادية:

تنقسم العقبات الهيكلية للتنمية الاقتصادية كما يلي (جامعة القدس المفتوحة، 2008):

- عقبات داخلية: وتعود إلى العجز في الهياكل الداخلية، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في الدول النامية.
- عقبات خارجية: وتعود إلى التقسيم الدولي للعمل داخل النظام الرأسمالي العالمي، والعلاقة الاستغلالية للدول النامية من قبل الدول المتقدمة.
- طبيعة علاقات القوى الاقتصادية والسياسية الناشئة من التفاعلات بين الهياكل المحلية والخارجية، وما ينتج عنها من متطلبات في اعتماد نوع معين من السلطة، وسيطرة طبقة على البقية واتخاذ القرارات المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية دون إشراك للمجتمع.

14.3.2. معوقات التنمية الاقتصادية

تتعدد المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية، وتؤدي إلى انحرافها عن المتوقع، وفيما يلي أهمها (اللوزي، 2000) و(حمدان، 2001) و(خاطر، 2002):

- العوامل الديموغرافية: والمتعلقة بالزيادة السكانية السريعة والتي تلغي أثر الزيادة في الدخل القومية، وبنتيجة انخفاض دخل الفرد.
- العوامل الثقافية: وذلك من خلال التقاليد السائدة في المجتمع والمتمثل في التمسك بالقديم، والمعتقدات السائدة بأن الأعمال التقليدية أفضل من الجديدة، وقيم المجتمع الاجتماعية والدينية والثقافية والتي تعيق مشروعات التنمية وبرامجها.
- العوامل التكنولوجية: وهي الوسائل التي تطور القطاعات المختلفة، فنجد أن الدول النامية غير قادرة على استيعاب الأساليب الفنية الجديدة، وذلك بكبر التكاليف المطلوبة لاستيعابها في العملية الإنتاجية.
- ضعف المدخرات والاستثمارات: إن عملية التنمية تتطلب وجود المدخرات، والعمل على استثمارها في شراء التكنولوجيا من الدول المتقدمة، وهذه الدائرة تضع الدول المتخلفة في دائرة التخلف المتفق.
- انخفاض مستوى المعيشة: إن ضعف الخدمات الصحية والتعليمية والتغذية للمجتمع، له تأثير كبير في إنتاجية العمل والكفاءة الإنتاجية، ومستوى الدخل.

- العوامل السياسية: غياب الاستقرار السياسي في الدول النامية، فالمجتمع غير المستقر غير مؤهل لزيادة مدخرات وتشجيع الاستثمارات، واستخدام تكنولوجيا حديثة، بالإضافة إلى عدم إشراك المجتمع في اتخاذ القرارات التنموية الصحيحة.
- ضيق السوق: بسبب ضعف القوة الشرائية للمستهلكين، وقلة إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية؛ لتدني النوعية وغياب التعاون الاقتصادي الخارجي، ولهذا تعاني الدول صعوبة في الموازنة بينهما، لانهما يشكلان الحافز للاستثمار.
- غياب تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية: تعاني الدول النامية من سوء في توزيع الدخل والثروات بالإضافة إلى عدم تكافؤ الفرص فيها بين الحضر والريف.
- البيئة الطبيعية: لا يمكن إنكار الدور الذي تلعبه العناصر البيئية في نشاط العنصر البشري كالتربة والمناخ، حيث أن وقوع الدول المتقدمة في مناطق جغرافية معتدلة المناخ، وهو أحد أسباب نجاحها وتطورها. والمناخ والتربة يشكلان أحد أسباب الداعية للتخلف، حيث أن غيابها يشكل عائقاً أمام التقدم والتطور.
- المعوقات الخارجية: تعاني الدول النامية من الكثير من المشاكل ومنها:

- العلاقات التجارية الخارجية: باعتماد الدول النامية بدرجة كبيرة على تصدير منتج واحد، وبالمقابل تستورد الغذاء من الدول الغنية، بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة لا تسمح بالتجارة والمعاملة بشكل حر مثلما تتعامل مع الدول المتقدمة الأخرى، تعمل الدول المتقدمة على عرقلة التنمية في الدول النامية من خلال رفع أسعار السلع المصنعة بمعدل أكبر من أسعار المواد الخام والسلع المستوردة من العالم النامي.
- أزمة الدين الخارجي: إن تراجع أسعار المواد الأولية التي تنتجها الدول النامية والمعتمدة عليه بشكل كبير، وارتفاع أسعار السلع المصنعة من الدول الصناعية، أدى بالمحصلة إلى عدم قدرة الدول على توفير الغذاء لمواطنيها مما اضطرها إلى الاستدانة من الدول الأجنبية والخضوع لشروطها المجحفة، مما زاد من الفقر وعدم القدرة على تسديد القرض وفوائدها.

14.3.2. معوقات التنمية الاقتصادية الخاصة بالأراضي الفلسطينية:

تعاوني الأراضي الفلسطينية أضافه إلى ما سبق ذكره من معوقات بما يلي (الهيجاوي، 2005) و(جرايسة، 2011) و(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012-ج):

- قلة المياه، وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي عليها.

- التناكب بين صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية في المناطق (ب،ج)، مما أفرز أولويات متناقضة.
- قلة المصادر الطبيعية، وعدم توافرها في كثير من الأحيان.
- عدم وجود استقرار سياسي، أدى إلى نقص في الأموال المستثمرة، وهروبها في أحيان كثيرة.
- ارتباط التجارة الخارجية بإسرائيل: حيث بلغت الواردات المرصودة من إسرائيل عام 2010 ما نسبته 69.4% من إجمالي السلع المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية، بينما شكلت الصادرات المرصودة إلى إسرائيل ما نسبته 92% من إجمالي السلع المصدرة من الأراضي الفلسطينية.
- ازدياد معدلات البطالة والموضحة حيث بلغت 20.9% وهي نسبة مرتفعة تدلل على الهدر في الموارد البشرية في الأراضي الفلسطينية وعدم استغلالها.
- ارتفاع معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية وبدرجة كبيرة والجدول (8.2) يبين نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة.

جدول 8.2: نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، 2009، 2010 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012- ج).

السنة	المنطقة	نسبة الفقر		
		الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر
2009	الأراضي الفلسطينية	26.2	6.3	2.3
	الضفة الغربية	19.4	4.2	1.4
	قطاع غزة	38.3	10	3.8
2010	الأراضي الفلسطينية	25.7	6.4	2.4
	الضفة الغربية	18.3	4.1	1.4
	قطاع غزة	38	10.3	3.9

16.3.2. مستقبل التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وفق رؤية البنك الدولي:

أكد تقرير البنك الدولي على أن نمو الاقتصاد الفلسطيني في المستقبل سيتوقف على مدى اندماجه في الاقتصاد العالمي واستغلال مواطن قوته الرئيسية التي تتمثل في:

- المستوى التعليمي الجيد للسكان والعمل الحر، وموقعه كحلقة وصل بين العالم العربي وأوروبا، والعمل على مواصلة الاستثمار في قطاع التعليم والموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

- عمل الدولة الفلسطينية على محاكاة النماذج الاقتصادية المنفتحة في بلدان شرق آسيا، وذلك من خلال التجارة وعملها كمحرك رئيسي للنمو في المستقبل وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص، ورفع القيود الإسرائيلية على الدخول إلى الأسواق والوصول إلى الموارد الطبيعية.
- تشكل الخدمات ذات القيمة المضافة العالية مجالاً واعداً، وذلك لارتفاع مستويات التعليم وجودة مرافق البنية التحتية وخفض التكاليف وزيادة الكفاءة، من خلال مواصلة جهودها لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية والذي يساعد على تسهيل التجارة في الأراضي الفلسطينية (البنك الدولي، 2012).

وباعتبار التخلف نقيض التنمية وأن هناك علاقة كبيرة جداً بين المفهومين بأعتبارهما نقيضاً بعضهما البعض ولتبيان العلاقة بينهما استوجب توضيح مفهوم التخلف وخصائصه الاقتصادية.

17.3.2. مفهوم التخلف:

وهي حالة معاكسة للتنمية وينطبق ذلك على الدول النامية، بحيث أنه تخلف على جميع الأصعدة والجوانب المختلفة، وتراجع في مستوى دخل الفرد، وانخفاض معدلات تراكم رأس المال... إلخ من صور التخلف (اللوزي، 2000).

18.3.2. خصائص التخلف الاقتصادي:

ومن تعريف التخلف يتبين لنا مجموعة من الخصائص ومنها (اللوزي، 2000):

- انخفاض الدخل القومي، متسبباً في انخفاض متوسط دخل الفرد.
- ازدياد في معدلات البطالة، وفي القطاع الزراعي بشكل خاص، وظهور آفات اجتماعية أخرى.
- قلة راس المال المستثمر، بسبب عدم وجود مشاريع تنموية متعددة، وضعف في البنى التحتية للبلاد
- التبعية الاقتصادية، وذلك بسبب قلة الموارد للنهوض بالاقتصاد الوطني.

19.3.2. آليات تجاوز معوقات التنمية الاقتصادية:

ولتحقيق التنمية الاقتصادية يجب على الدول تحقيق معدلات سريعة في العملية التنموية، ويتم ذلك بالعمل وفق نموذج أمثل تظهر ملاحظته فيما يلي (خاطر، 2002):

- إدراك أن الإنسان في حالة تفاعل مع البيئة التي يعيش فيها.
- إدراك أهمية الجوانب الاجتماعية مثلها مثل الجوانب الاقتصادية.
- استغلال كامل موارد المجتمع بأقصى درجة ممكنة باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- استخدام أسلوب التخطيط بشكل أساسي في العمليات التنموية، وعلى كافة المستويات.
- مراعاة العمليات التنموية ووسائلها للقيم ومعتقدات المجتمع السائدة، لضمان أكثر تعاون ممكن من المجتمع للعملية التنموية.

20.3.2. واقع القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية:

يساهم القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية حسب المركز الإحصائي الفلسطيني لعام 2009 وعام 2010، بنسبة 5.2% و 5.5% على التوالي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وكما كانت القيمة المضافة للقطاع الزراعي لعام 2009م و 2010م 293.2 و 314.19 مليون دولار أمريكي وعلى التوالي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 5.59% و 5.46%، ويستدل من ذلك تراجع القطاع الزراعي في إجمالي القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010-أ).

وكما أظهرت المؤشرات الزراعية في الأراضي الفلسطينية بتاريخ الإسناد 2010/2009 أن الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية بلغت 111458 حيازة، توزعت على حيازات نباتية بـ 79728 حيازة، وحيازات حيوانية عددها 14269، وحيازات مختلطة 17461. أما مساحة الأراضي المزروعة في الحيازات الزراعية فبلغت 960321 دونم بنسبة شملت 16% من إجمالي مساحة الأراضي الفلسطينية وبالباقي 6020000 دونم، وتوزعت الماشية إلى: أبقار بعدد 38259 بقرة، و الضأن 563636 رأس ضأن، أما الماعز فبلغت 228981 رأس ماعز (الجهاز المركزي الفلسطيني، 2011).

17.3.2. الأمن الغذائي في فلسطين:

تعاني الأراضي الفلسطينية بأنها سوق استهلاكية، بكونها تحصل على معظم أغذيتها الأساسية من إسرائيل أو الخارج. مما يدل على افتقار الأراضي الفلسطينية للأمن الغذائي الحقيقي والذي يحافظ على المجتمع، ولهذا يجب التنبيه لهذا الأمر باعتبار أن الاعتماد على الأسواق الخارجية في توفير الحاجات الأساسية يؤدي بالنهاية إلى السيطرة على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية من قبل الأطراف الخارجية والتحكم بها (kurzom، 2001).

ولهذا يتطلب الأمر إيجاد نظام إنتاجي تعاوني زراعي معتمد على الذات، ومعتمد أيضا على الإمكانات المحلية، لتغطية نفقاتها ومشاريعها، يساهم في تلبية الحاجات المتزايدة محليا على الطلب على المواد الغذائية (كرزم، 1999).

4.2 جنوب الضفة الغربية (بيت لحم والخليل)

يتناول هذا القسم من الدراسة توضيح لمميزات منطقة الدراسة والتي تنقسم إلى قسمين هما محافظة الخليل ومحافظة بيت لحم والشكل (1.2) يوضح الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة، ومن ثم توضيح بشكل عام للمحافظتين:

1.4.2. محافظة الخليل:

يعود تاريخ تسمية مدينة الخليل إلى عصر الكنعانيين قبل 5500 سنة باسم قرية أربع، عرفت باسم حبرون أو حبري، وبنيت المدينة على سفح جبل كان مقابل بيت إبراهيم عليه السلام، ولما امتدت المدينة لتصل إلى بيت إبراهيم عليه السلام أطلق عليها اسم المدينة الجديدة الخليل، نسبة إلى خليل الرحمن النبي إبراهيم عليه السلام، والشكل (1.2) يبين موقع محافظة الخليل على خارطة فلسطين.

أما في الوقت الحالي تتكون محافظة الخليل من 92 تجمعاً سكانياً، وبلغ عدد سكانها حوالي 620,418 نسمة في منتصف عام 2011، وبنسبة 24% من إجمالي سكان الضفة الغربية، وبلغت الكثافة السكانية 622.3 فرد/كم²، وتبلغ مساحة المحافظة 997 كم²، أي حوالي 17.6% من إجمالي مساحة أراضي الضفة الغربية، منها 158 كم² مساحة أرضيه مزروعة، وبنسبة 17.9% من إجمالي المساحة الأرضية المزروعة في الضفة الغربية، وبلغت عدد الحيازات الزراعية 20,032 حيازة، ما يعادل نسبته 22% من إجمالي الحيازات الزراعي في الضفة الغربية، تتوزع رؤوس الماشية وفق نتائج يوم العد 2010/10/01 على 13,022 رأس بقر، ما نسبته 45.4% من إجمالي الأبقار في الضفة الغربية، و 143,557 رأس ضأن، مشكلة ما نسبته 28.5% من إجمالي رؤوس الضأن في الضفة الغربية، و 59,346 رأس ماعز، مشكلة ما نسبته 27.5% من إجمالي رؤوس الماعز في الضفة الغربية.

ويمتاز مناخ المحافظة بوجود نمطين من المناخ: مناخ البحر الأبيض المتوسط وهو ماطر دافئ نسبيا

شتاءً وحرار جاف صيفا، والمناخ الصحراوي: ويتصف بالدفء شتاءً والحرارة المرتفعة والجفاف صيفا (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011-ج) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- ج،2010)، ويبين الجدول (9.2) أعداد الجمعيات العاملة في منطقة الدراسة وعدد أعضائها وأنواع الجمعيات العاملة.

ويلاحظ من الجدول (9.2) أن عدد الجمعيات التعاونية في محافظة الخليل يبلغ 73 جمعية تعاونية عاملة، وتمثل الجمعيات التعاونية العاملة 46 جمعية ونسبة 63% من الجمعيات العاملة في محافظة الخليل، ويبلغ عدد أعضاء الجمعيات العاملة في الخليل 10962 عضو، وعدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية 4456 عضو.

جدول 9.2: أعداد الجمعيات التعاونية العاملة في جنوب الضفة الغربية واقسامها وعدد أعضائها (وزارة العمل، 2012).

المحافظة	عدد الجمعيات التعاونية العاملة	عدد أعضائها	عدد الجمعيات الزراعية	النسبة المئوية	عدد الأعضاء	عدد الجمعيات غير الزراعية	النسبة المئوية	عدد أعضائها
بيت لحم	32	3056	8	% 25	1438	24	% 75	1618
الخليل	42	7843	21	% 50	3161	21	% 50	4682
دورا	23	2691	18	% 78.3	887	5	% 21.7	1804
يطا	8	428	7	% 87.5	408	1	% 12.5	20
الاجمالي	105	14018	54	%51.4	5894	51	%48.5	8124

2.4.2. محافظة بيت لحم:

تشير رسائل تل العمارنة إلى أن أصل تسمية بيت لحم يعود إلى اسم مدينة تقع في جنوب القدس الشريف، وعرف باسم بيت ايلو لاهاما أي بيت الإله لاهاما أو لاخاما، والذي سماه الكنعانيين إله الطعام والقوت، وعند الآراميين بيت الخبز، بالإضافة إلى أن لبيت لحم اسم آخر هو أفراة أو أفراة، ومعناها عند الآراميين الخصب والثمار، ومما سبق جاءت التسمية للمحافظة، والشكل (1.2) يبين الموقع الجغرافي للمحافظة على خارطة فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني-ب، 2010). وكما تتكون المحافظة من 45 تجمعاً سكانياً منها 3 مخيمات للاجئين، وعدد سكان المحافظة بلغ منتصف عام 2010م 188,880 نسمة، بكثافة سكانية بلغت 279 فرد/كم². وتتميز المحافظة بمناخ

معتدل الحرارة صيفا بارد شتاء، أما مساحتها فتبلغ 659 كم²، أي حوالي 11.7% من إجمالي مساحة أراضي الضفة الغربية. وبلغ عدد الحيازات الزراعية فيها 7,142 حيازة، أي ما نسبته 8% من إجمالي الحيازات الزراعي في الضفة الغربية، ويلعب القطاع الزراعي دوراً ثانوياً في المحافظة بسبب الطبيعة الجبلية لها، والقطاع الرئيس لها هو القطاع السياحي مشكلاً الدخل الرئيسي للمحافظة لما تتميز به المحافظة من آثار قديمة وكنيسة المهد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011-أ) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010-ب).

وبلغت الجمعيات العاملة في محافظة بيت لحم كما في جدول (8.2) أن عدد الجمعيات 32 جمعية ويعد 3056 عضو، وتمثل الجمعيات الزراعية نسبة 51.4% من الجمعيات ويعد (1438) عضو.



الشكل 1.2: خارطة فلسطين تبين منطقة الدراسة محافظة بيت لحم والخليل (المصدر الجهاز المركزي الفلسطيني، 2011-أ).

5.2 الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات بحثت في مجال الجمعيات التعاونية الزراعية، وجاءت هذه الدراسة لبحث جزء من الفجوة البحثية، والمتعلق بدور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية، والتي سوف تعمل على فتح آفاق جديدة لدراسات أخرى تختص بموضوع الجمعيات التعاونية الزراعية، ويمكن ادراج أهم الدراسات السابقة وفقاً للترتيب الزمني من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

1.5.2. الدراسات المحلية:

المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (ESDC) (2011): دراسة بعنوان واقع التعاونيات الزراعية النباتية في الضفة الغربية. تمحورت الدراسة حول تشخيص واقع التعاونيات الزراعية النباتية، والتي تهدف بدورها إلى المساهمة في إعادة هيكلة القطاع التعاوني وتصويب أوضاعه من خلال تفعيل دور الاتحادات التعاونية . وتم تصميم هذه الدراسة وانجازها وفق المنهج الوصفي، حيث شمل مجتمع الدراسة 114 تعاونية زراعية نباتية في الضفة الغربية، وتم استخدام أسلوب الاستمارة (بعد تصميمها واختبارها) والمقابلة مع الجمعيات المستهدفة لجمع البيانات الأولية اللازمة، وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS. وأظهرت النتائج أن 48% من التعاونيات ليس لها مشاريع اقتصادية، وأن 68% من التي لها مشاريع وأن مشاريعها خاصة بالتعاونية وليست مشتركة، وأن العجز المالي ثلاثة أضعاف الفائض ، وأن 58% من المشاريع لم تحقق أرباحاً حسب آخر سنة مالية. وخلصت الدراسة إلى ضعف الفهم والوعي التعاوني، وضعف دور القطاع التعاوني في التوظيف والتشغيل وانخفاض العمل التطوعي سواء كان من أعضاء الهيئة العامة أو من المجتمع المحلي، وتدني مشاركة ومساهمة المرأة في العمل التعاوني الزراعي، وضعف بنية الأعمال الاقتصادية ، وانخفاض السيولة المالية في التعاونيات ومعاناتها من العجز المالي وقلة الأرباح، وقلة الزيارات الإرشادية للجمعيات، وضعف القدرة في الوصول للمعلومات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة العمل على نشر الفهم والوعي التعاوني، وتوسيع العضوية ، ونشر فكر وأهمية العمل التطوعي، وتحفيز إنشاء مشاريع اقتصادية خاصة بالتعاونية أو مشتركة مع مؤسسات أخرى من أجل الحفاظ على ديمومتها واستمراريتها وسد العجز المالي، وإنشاء صندوق للتمويل التعاوني.

البرغوثي (2011): دراسة بعنوان واقع تعاونيات الثروة الحيوانية في الضفة الغربية. هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الجمعيات التعاونية في مجال الثروة الحيوانية ووضع تقرير (دراسة) تحليلية، اعتمدت

الدراسة على استمارتين لجمع البيانات، أحدهما لجمع البيانات من الجمعيات التعاونية لمربي الثروة الحيوانية، وأخرى من اتحاد الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية، واستهدفت الدراسة (85) جمعية، وبعد الانتهاء من جمع البيانات من (71) جمعية تعاونية بالإضافة لاستمارة واحدة من اتحاد الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS. وخلصت الدراسة لوجود عدة مشكلات تواجه الجمعيات التعاونية في طريق عملها وما زالت تعاني منها: تدني السيولة، وضعف الموارد المالية والاقتصادية للجمعية، وقلة الدعم المالي الخارجي، وأزمة التسويق والمنافسة مع قوى السوق الأخرى، والاستيطان وممارسات الاحتلال بما فيها إغلاق المناطق. وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: إنشاء جمعيات واتحادات تعاونية على الأسس السليمة والمدروسة، وتنفيذ مشاريع ريادية لتعزيز قدرة التعاونيات على تحمل المخاطر، ووضع أسس الإدارة الناجعة (مالياً وإدارياً) موضع التنفيذ، وخلق المشاريع المجدية فنياً واقتصادياً ومالياً.

عدوان. ونوفل (2010): دراسة بعنوان الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير. هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على واقع الجمعيات التعاونية الزراعية الفلسطينية، والمعوقات التي تواجهها، وتقييم العمل التعاوني الزراعي الفلسطيني. واستندت الدراسة في منهجيتها على مراجعة الأدبيات السابقة، والاطلاع على تجارب مجموعة من الدول التي لها تجربة في العمل التعاوني، ومقابلة مجموعة من التعاونيات الزراعية في كل من الضفة والقطاع. ومن أجل تقييم العمل التعاوني الفلسطيني، كذلك استندت الدراسة إلى مجموعة المبادئ الدولية السبعة، التي نصت عليها وثيقة الحلف التعاوني الدولي، وتمت صياغة مجموعة من الأسئلة لمقابلة (28) جمعية تعاونية زراعية منها (20) في الضفة الغربية و(8) في غزة. ومن أهم نتائج الدراسة أنها لخصت المشكلات التي تعاني منها التعاونيات الزراعية في: مشكلات التسويق الزراعي، وضعف رؤوس أموال التعاونيات الزراعية وتآكلها، وضعف انتشار الفكر التعاوني، وغياب التطبيق السليم للديمقراطية، وغياب الدعم الحكومي، وتوجه التعاونيات إلى المساعدات الخارجية، وضعف اعتمادها على مساهمات الأعضاء. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تلخصت في: ضرورة استمرار نهج الحكومة الفلسطينية الحالية في مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، وضبط السلطة الفلسطينية حركة التجارة على المعابر مع إسرائيل، صياغة إستراتيجية التعاون بما ينسجم مع قانون العمل التعاوني ومبادئه، وتوفير الإرشاد الزراعي المناسب.

قعقور (2010): دراسة بعنوان واقع الجمعيات التعاونية الزراعية في الضفة الغربية وآفاق تطويره. هدفت الدراسة للتعرف على واقع الجمعيات التعاونية الزراعي الفاعلة في الضفة الغربية والبالغ عددها 198 جمعية زراعية فاعلة حسب تصنيف الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل عام 2008، وأربع

اتحادات زراعية نوعية متخصصة، وذلك من أجل اقتراح آليات لتطويرها حتى تكون قادرة على تنفيذ برامجها وتلبية احتياجات أعضائها. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي وقد تم استخدام استمارة مقابلة مع الجمعيات التعاونية الزراعية العاملة المبحوثة، باختيار عينة عشوائية ممثلة بنسبة 22% أي 45 جمعية تعاونية حسب تخصصها في جميع محافظات الوطن، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات السابقة ذات العلاقة المتوفرة لدى الجمعيات المبحوثة، والمؤسسات التنموية، والإدارة العامة للتعاون. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هذه الجمعيات لا تعمل حسب تخصصها بل حسب التمويل المتوفر، كما أن معظم الجمعيات التعاونية الزراعية تواجه تحديات مالية كبيرة، حيث إن معظم هذه الجمعيات لا تملك رأسمال فعلي. بالإضافة إلى المعوقات الإدارية التي تواجه هذه الجمعيات، حيث لازال معظمها يعمل بمنهج القيادة الارتجالية، وأن معظم الجمعيات لا تعقد انتخابات لهيئاتها الإدارية منذ زمن طويل ومعظم الهيئات الإدارية تم انتخابها بناء على البعد السياسي وفي معظم الأحيان بناء على العلاقة الأسرية. عدم اعتمادها قانوناً فلسطينياً موحداً لتنظيم عمل الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم وجود صناديق تمويل موحدة للجمعيات، والتذبذب في أسعار مدخلات ومخرجات الإنتاج والعملة، والقيود على الحركة والنقل والتصاريح، بالإضافة إلى عدم وجود المقرات. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة: حث إدارة التعاون في وزارة العمل على الإشراف على إجراء الانتخابات في الجمعيات التعاونية، والإشراف على الأمور الإدارية والمالية لدى هذه الجمعيات، وتطوير خطط وبرامج لخدمة الأعضاء، حسب دراسة ميدانية تحدد احتياجات الأعضاء، وتدريب العاملين في الجمعيات التعاونية الفاعلة في مجالات الإدارة والمحاسبة، كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة عقد دورات تدريبية متخصصة في مجال التعاون لدى أعضاء وإدارة الجمعيات التعاونية الزراعية. وتخصيص صناديق خاصة لتمويل التعاونيات، وضرورة إصدار قانون التعاونيات الفلسطيني، الذي يلبي احتياجات القطاع التعاوني وتوحيد القوانين الخاصة بالجمعيات التعاونية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

برغوثي (2009): دراسة بعنوان التأمين الزراعي في فلسطين الواقع الراهن وآفاق المستقبل. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على منظومة الإنتاج الزراعي. وللتعرف على ميل المزارعين نحو المشاركة في برنامج التأمين المنتظر، من حيث وعيهم بالمخاطر المحدقة بنشاطهم الزراعي، ومدى استعدادهم لمواجهتها، ومشاركتهم في برنامج التأمين. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، في معالجتها للجانب النظري للتأمين الزراعي، وعلى المصادر الثانوية للبيانات والأدبيات العالمية، وجمع البيانات الميدانية من خمس محافظات في الأراضي المحتلة (أيلول 2008)، من خلال المقابلة الفردية، واستخدام استبانة خاصة أعدت لهذا الغرض. كما اعتمدت الدراسة على جمع المعلومات من المزارعين من خلال مجموعات التركيز، وجمع البيانات الميدانية من المؤسسات ذات العلاقة حول تجارب

المؤسسات المعنية واقتراحاتها عبر حلقات نقاش خاصة، سواء على المستوى الميداني أم المركز. أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المزارعين يميلون نحو المشاركة في برنامج تأمين زراعي ، وقدرتهم على التحمل (خسائر في الإنتاجية والعائدات)، أو قدرتهم على الدفع للأقساط تأمين للأنشطة الزراعية المختلفة. وقد أوضحت البيانات الميدانية تباينا بين المزارعين، وكذلك رغبتهم الحقيقية في المشاركة في بناء برنامج تأمين زراعي يلبي حاجتهم ويحميهم. ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة: الحاجة إلى تطوير رؤيا وإستراتيجية وطنية عملية لمواجهة المخاطر الزراعية، وعلى رأس ذلك وضع برنامج وطني للتأمين الزراعي، إنشاء قاعدة معلومات وبيانات للتأمين الزراعي. وأيضاً تطوير النظام المالي الداعم للتأمين الزراعي، وذلك من أجل المساعدة في التمويل والاقتراض والتكامل مع برنامج التأمين الزراعي المقترح. وأيضاً العمل على إيجاد البيئة القانونية الداعمة لنشأة وتطور التأمين الزراعي، والعمل على إنجاحه واستدامته.

حنني (2008): دراسة تحليلية لأداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية. هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية الزراعية العاملة من خلال التعرف إلى الخدمات المختلفة، الاقتصادية والتسويقية والاجتماعية والإنتاجية وخدمات الإقراض، التي تقدمها هذه الجمعيات، ودور المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بعمل الجمعيات التعاونية ومنها دائرة التعاون في وزارة العمل، واستخدم الباحث المنهج الوصفي لإنجاز هذه الدراسة، حيث استعان الباحث في جمع البيانات والمعلومات بالاستبانة والمقابلة ومراجعة الأدبيات السابقة، حيث وجهت الاستبانة الأولى لأعضاء الهيئات العمومية في جمعيات التسويق التعاونية، في حين تم توجيه المقابلة لمدرء التعاون التابعين لوزارة العمل الفلسطينية في المناطق التي شملتها الدراسة، وأجريت الدراسة في الفترة ما بين شباط 2006 ونيسان 2008، حيث مثل أعضاء الهيئات العمومية لجمعيات التسويق التعاونية العاملة في شمال الضفة الغربية ومدرء التعاون في وزارة العمل مجتمع هذه الدراسة، وبلغ حجم العينة (610) عضواً من أعضاء الهيئات العمومية، إضافة إلى خمسة مدرء من وزارة العمل في المناطق التي شملتها الدراسة. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها أن واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في مجال تقديم الخدمات التسويقية والاقتصادية كان متوسطاً ولم يرتق للغرض المطلوب منها، بينما أظهرت أن مستوى معرفة الأعضاء وأفراد المجتمع بمفاهيم العمل التعاوني والثقافة التعاونية كان جيداً. وكذلك أن اتجاهات مجتمع الدراسة كانت إيجابية نحو واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في تحقيق أهدافها والأولويات بالنسبة للعضو وفي المجال الإداري والتنظيمي والخدمات الاجتماعية وفي مجال الإقراض وخدمات الإنتاج. وجاءت توصيات الدراسة إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث والمسوح الميدانية الهادفة إلى تشخيص أكثر وضوحاً للمشكلات والمعوقات التي تعترض العمل التعاوني، وكما أوصت الدراسة بضرورة أن تعمل جمعيات التسويق التعاونية لتحقيق أهداف

وأغراض أعضائها في مجال الخدمات التسويقية والاقتصادية بشكل أفضل، وأوصت الدراسة وزارة العمل ودائرة التعاون بالإسراع في اعتماد قانون التعاون الفلسطيني من خلال الجهات والمؤسسات التشريعية.

القطب (أيلول 1998م): دراسة بعنوان العلاقات الاجتماعية ودورها في تنمية الجمعيات والاتحادات التعاونية. تتناول هذه الدراسة مناقشة القضايا الرئيسية في العلاقات الاجتماعية وأثرها في تنمية الجمعيات والاتحادات التعاونية الفلسطينية . كما ناقشت دور الجمعيات والاتحادات في توثيق الروابط بين الأعضاء وتعزيز الولاء والانتماء والارتباط المعنوي والاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني في محافظات الضفة وغزة . وخلصت الدراسة بأن للأعضاء دوراً هاماً في مجالات متعددة وذلك ضمن الإمكانيات المتوافرة في تنمية الجمعيات والاتحادات على اختلاف أنواعها. وإذا ما قامت هذه العلاقات على أسس المعرفة بالمبادئ التعاونية والأهداف التي يرمي إليها الأعضاء إلى تحقيقها من خلال المؤسسات التعاونية وتطبيق القانون والأنظمة التعاونية بدون تمييز لحجم المساهمة المالية أو التبعية العرقية أو العشائرية أو للنوع، فإن التعاونيات تخطو نحو حماية كيانها وتعزيز قدراتها وتحقيق التقدم الاقتصادي للأعضاء وللاقتصاد الوطني. وأوصت الدراسة بأن معالجة المشكلات تقوم على التعليم والتدريب والتثقيف المستمر للأعضاء والموظفين عامة وأعداد التقارير الدورية حول الوضع الراهن والخطط المستقبلية من أجل تعريف الأعضاء بالتطورات والأحداث والتحديات التي تواجه العمل التعاوني والتأكيد على مشاركة أكبر عدد ممكن من الأعضاء للمشاركة في مختلف شؤون الجمعية المالية والإدارية والخدماتية، وتدعيم الجهاز الإداري بالكفاءات والقدرات البشرية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وإقرار نظام للحوافز في مختلف مجالات نشاط الجمعية وخدماتها، وأن الجمعية التعاونية وجدت أصلاً لخدمة الأعضاء فعلى الجمعية أن تجدد سياستها وخططها وبرامجها لتحقيق الأهداف المشتركة وتلبية احتياجات الأعضاء .

2.5.2. الدراسات العربية:

بيومي (2004): دراسة بعنوان أثر الجمعيات التعاونية الزراعية في تحقيق التنمية الريفية بالسودان دراسة حالة للجمعيات التعاونية الزراعية بولاية الخرطوم. هدفت الدراسة إلى محاولة لقياس مدى فعالية الجمعيات التعاونية الزراعية في تحقيق التنمية الريفية في السودان بصفة عامة، و ولاية الخرطوم بصفة خاصة ، أعتد البحث على منهجية دراسة الحالة للجمعيات التعاونية الزراعية بولاية الخرطوم، بالتركيز على منطقتي معتمديت بحرى وشرق النيل. عن طريق عقد مقارنه بين جمعيتي ودرملى التعاونية الزراعية والعيلفون التعاونية الزراعية اعتماداً على العوامل المشار إليها آنفاً تم

اختيار أفراد العينة من أعضاء الجمعيتين البالغ عددهم 716 عضواً بواسطة العينة العشوائية البسيطة بأخذ نسبة من أعضاء كل جمعية تعاونية زراعية تقدر بـ12% ليصبح مجموع أفراد العينة 90 عضواً باعتبارها تمثل خصائص مجتمع العينة. وقد كانت أهم أدوات جمع المعلومة إستمارة الإستبيان كمصدر رئيس للمعلومة وذلك بعد ملئه بواسطة أفراد العينة المختارة، بعد الرجوع إلى كشف العضوية الخاص بالجمعيتين، والملاحظة وإجراء المقابلات مع المهتمين والمسؤولين عن الجمعيات التعاونية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في ما يلي: الصفات الاجتماعية الرئيسة للأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية تميزت بـ : جميع الأعضاء من الذكور مستواهم التعليمي كان منخفضاً، وأعمارهم كبيره، الخبرة الكبيرة في مجال العمل الزراعي. الدوافع الرئيسة للانضمام للجمعية التعاونية الزراعية تمثلت في الحصول على الأرباح وزيادة الدخل الشخصي، والرغبة في الحصول على التمويل الذاتي، وزيادة المساحات، وحب العمل الجماعي وذلك على الترتيب. أتضح من خلال الدراسة أن أسباب نجاح الجمعيات التعاونية الزراعية تبدأ من الدعم الحكومي، بتعيين المرشد الزراعي داخل الجمعية، وتفاهم وانسجام الأعضاء، و وجود إدارة ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى العائد الاقتصادي المجزي. المشاركة بنسبة عالية في أنشطة الجمعية كانت هي السمة الغالبة، ولكنها تركزت في حضور الاجتماعات، أما المعوقات التي تعاني منها الجمعيات التعاونية كانت على الترتيب: عدم وجود منافذ لتسويق منتجات الجمعية، عدم دخول الجمعية في مجال التصنيع الزراعي الريفي، نقص الوعي التعاوني لدى الأعضاء، ضعف الكفاءة الإدارية، غياب الإرشاد الزراعي، انتشار المحسوبية لدى مجلس الإدارة. وأوصت الدراسة بالعمل على تطوير أداء الجمعيات التعاونية الزراعية من خلال دعم الجمعيات التعاونية الزراعية خاصة في مجال البنيات التحتية، تعيين مرشد زراعي في أي جمعية تعاونية زراعية لكي يقوم بواجبه نحو أعضاء الجمعية من نصح وإرشاد وتدريب، اعتماد صيغة المشاركة في الإنتاج بين العضو الجمعية لأنه يؤدي إلى نتائج أفضل في تنمية الريف.

بشر(2003): دراسة بعنوان تقييم كفاءة أداء الجمعيات التعاونية الزراعية. هدفت هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة الأداء للجمعيات التعاونية الزراعية اليمينية من خلال تقييم كفاءة أداء الجمعية العامة للمستلزمات الزراعية. وقد تم قياس وتقييم كفاءة أدائها في مجالات عدة للجمعيات التعاونية الزراعية، وتم إجراء البحث باستخدام أساليب التحليل الاقتصادي الوصفي والتحليل الاقتصادي القياسي باستخدام التحليل المالي بالنسب المالية وتحليل الاتجاه العام بالحساب الزمني باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط...إلخ. وقد تم التوصل بشكل عام إلى حداثة التجربة التعاونية الزراعية اليمينية مقارنة ببعض الدول النامية، بالإضافة إلى انخفاض مستويات مقومات النشاط التعاوني من حيث مستوى الإدارة التعاونية، وتوفر المباني والآلات والمعدات، وتفاوت حجم رأس المال المتوفر لها، واهتمامها بتوزيع العائد على المعاملات. مع تميز ارتفاع مستوى مقومات النشاط للجمعيات العامة. وأوصت الدراسة

بضرورة التفرقة بين الالتزام بالمبادئ التعاونية (كمبدأ الإدارة الديمقراطية) وبين ضرورة وجود أجهزة إدارية مؤهلة ومدربة لإدارة التعاونيات الزراعية، وضرورة الاهتمام بالتأهيل والتدريب التعاوني لأعضاء مجالس الإدارة والموظفين بإدارة التعاونيات الزراعية وفقا لخطط محددة تبين احتياجات التدريب ومستوياته، وضرورة الاهتمام بتوفير نظام معلومات متكامل لبيانات الأنشطة المختلفة التي تقوم بها التعاونيات الزراعية بمختلف مستوياتها.

شويكة (1998): دراسة بعنوان مساهمة الحركة التعاونية الزراعية التسويقية في تحقيق التنمية الزراعية في المحافظات الشمالية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، من عام 1980-1993. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة الحركة التعاونية الزراعية التسويقية في تحقيق التنمية الزراعية في المحافظات الشمالية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1980 - 1993 بالإضافة إلى دراسة المعايير الاقتصادية والتنظيمية وتأثيرها على حجم العمل التعاوني التسويقي ودراسة مساهمة الجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي في تسويق المنتجات الزراعية ودراسة المعوقات التي تواجه جمعيات التسويق الزراعي ، وقد تم جمع البيانات الأولية بواسطة استبانة تم تعبئتها عن طريق المقابلات الشخصية مع مسؤولي الجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي التي خضعت لهذه الدراسة . وتم جمع البيانات الثانوية من مصادرها المختلفة، واستخدمت الدراسة التحليل الإحصائي الوصفي والقياسي باستخدام تحليل الانحدار البسيط. وأوصت الدراسة بتفعيل النشاط التسويقي لجمعيات التسويق الزراعي عن طريق إيجاد التمويل لإنشاء مراكز تسويقية تعاونية متكاملة في مناطق مختلفة وإيجاد وحدة أبحاث ودراسات في جمعيات التسويق الزراعي وتوحيد الأنظمة والقوانين الداخلية فيها وإنشاء مؤسسات خدمات مساندة للعمل التعاوني مثل مؤسسات التدريب والإرشاد.

البرقاوي (1995): دراسة بعنوان مصادر ومشاكل التمويل التعاوني الزراعي وأثره على التنمية الاقتصادية. هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على الدور الإنمائي لمؤسسات الإقراض التعاونية المختلفة ومن ضمنها الجمعية التعاونية بوجه عام واثر هذا الإقراض على التنمية الاقتصادية. ولتحقيق ذلك استندت الدراسة إلى المنهج التحليلي باعتمادها على نوعين من مصادر البيانات والمعلومات وهما: البيانات الثانوية المنشورة في الدراسات النظرية والميدانية، والبيانات الأولية باستخدام أسلوب المسح الميداني في ذلك، ونتيجة لكبر حجم الدراسة وعدد مفرداته، حيث أن هنالك (222) جمعية تعاونية زراعية موزعة بين (20) مديرية ومكتب ومركز تعاوني منتشرة في مختلف مناطق المملكة ويعدد أعضاء يصل إلى (17739) عضوا، فقد اعتمدت الدراسة أسلوب العينة حيث قسم المجتمع الكلي للدراسة إلى مجتمعات جزئية حسب المناطق الجغرافية وسحب منها عينة عشوائية طبقية بنسبة 20% من المجموع الكلي للجمعيات لتشكل عينة الدراسة. ومن أهم النتائج أن الدراسة

خلصت أن هنالك ضعفاً لدى لجان الإدارة ولجان المراقبة في الجمعيات التعاونية الزراعية نتيجة انخفاض المستوى التعليمي لأعضاء اللجان، انخفاض مستوى الأساليب الرقابية المتوفرة لدى الجمعيات التعاونية لموضوع متابعة القروض بعد صرفها والتأكد من سلامة تحصيلها، وأيضاً بينت اعتماد الغالبية العظمى من الجمعيات التعاونية في تمويل عملياتها على المصادر الداخلية والمصادر الخارجية والاعتماد الأكبر يتم من خلال مصادر التمويل الخارجية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تلخصت في: دعم فكرة إنشاء بنك زراعي للتنمية الزراعية، وتدريب العاملين في الجمعيات التعاونية عن طريق الدورات التدريبية بمختلف المستويات والتخصصات، ونشر الثقافة التعاونية وإيصالها بمختلف وسائل الإعلام إلى جميع أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية، ودعم تسويق المحاصيل الزراعية لمشاريع أعضاء الجمعيات التعاونية ثم إدخال التأمين الزراعية عليها.

3.5.2. الدراسات الأجنبية:

Dung (2011): دراسة بعنوان التعاونيات الزراعية خصائصها وأدائها الخدمة في مقاطعة باك نينه. هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص الحالية للتعاونيات الزراعية في مقاطعة باك نينه الفيتنامية، وقد تم التعرف والتقييم تجريبياً على أداء أنشطة الخدمات الخاصة بهم. واستخدمت الدراسة منهج الوصفي التحليل، وتم جمع البيانات من مصادر أولية وثانوية، أما البيانات الثانوية فتتمت بجمع المعلومات عن المقاطعة والتعاونيات وأنشطتها، والإحصائيات والتقارير الحكومية، والمنشورات، أما المصادر الأولية فعمدت على الاستبيان بتوزيعها على (240) ممثلاً من الأسر الزراعية في هذه التعاونيات، بالإضافة إلى مجموعة تركيز (مجموعة بؤرية) مع موظفي التعاونيات الزراعية (12) ممثل في باك نينه، للحصول على تقييماتهم على نقاط ضعف وقوة أداء الخدمة، واقتراحاتهم لأداء أفضل خدمة. وتم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلات المقارنة أساساً لهذه الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن معظم الجمعيات التعاونية الزراعي في مقاطعة باك نينه ذات رأس مالٍ صغيرٍ جداً. وتقدم الخدمات متعددة لأسر المزارعين، وتم من خلال مقارنة آراء المزارعين عن الخدمات التي تقدمها التعاونيات بالقطاع الخاص، تبين أن التعاونيات لعبت دوراً هاماً في توفير الري، وحقل حماية، والإرشاد، وخدمات امداد أصناف متعددة من المحاصيل، في حين كان دورها صغير في إعداد الأرض، وتوريد الأسمدة والمبيدات الحشرية، ودور متناهي الصغر جداً في خدمات التسويق والائتمان. وكانت قلة من الموظفين المؤهلين ونقص رأس المال في الوقت الراهن مشاكل خطيرة في معظم التعاونيات الزراعية. بالإضافة لوجود مشاكل إدارية ومالية في التعاونيات أدت لتصفيتها، وكذلك أشارت إلى رؤساء التعاونيات يحملون شهادة الثانوية 56.5%، وأقل من شهادة ثانوية 31.8% فقط، أما المرحلة الجامعية فحصلت على ما نسبته 9.7% فقط. وأوصت الدراسة

بتحسين القدرات الإدارية للتعاونية والموظفين وإمكانية حصول التعاونيات على المصادر المالية، فضلاً عن تعزيز للخدمات التسويق وذلك باعتباره سبيل ضروري لتحسين دور التعاونيات في المستقبل.

Bello (2005): دراسة بعنوان دور الجمعيات التعاونية في التنمية الاقتصادية. بحثت الدراسة دور الجمعيات التعاونية في التنمية الاقتصادية، بهدف التعرف على طرق التي يمكن للتعاونيات أن تكون بمثابة وكلاء نحو مجتمع مستدام التنمية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، الذي ينطوي على جمع البيانات لهذا الغرض لوصف دور الجمعيات التعاونية في التنمية الاقتصادية. وأظهرت نتائج الدراسة أن التعاونيات منذ أكثر من 160 عام حتى الآن كانت وسيلة فعالة للناس لبسط سيطرتها على ما لديهم من سبل العيش، لأنها تلعب دوراً متزايد الأهمية في تسهيل خلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وأوصت الدراسة لتكون الجمعيات التعاونية فعالة وناجحة تحقيق هدفين مهمين متصلين هما: تعزيز السلامة للجمعية وتحسين القدرة لخدمة أعضائها بشكل سليم، وأن تبقى التعاونية قابلة للحياة اقتصادياً، من خلال المشاريع المبتكرة والتنافسية.

Sizya (2001): دراسة بعنوان دور التعاونيات في الحد من الفقر تنزانيا. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعاونيات في الحد من الفقر، حيث أعدت هذه الدراسة كمساهمة في النقاش حول دور التعاونيات في الحد من الفقر بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي المعتمد والمستند على تجربة الباحث مع التعاونيات والتنمية التعاونية في تنزانيا. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها أن الجمعيات التعاونية ما بعد الاستعمار شكلت جزءاً رئيساً من استراتيجيات التنمية لهذه الدول الإفريقية النامية التي تهدف إلى تنمية أغلبية المجتمعات الريفية. وأيضاً ساهمت التعاونيات بتقديم نموذج لتجميع الموارد والوسائل المحدودة للمجتمع لتحقيق التنمية، بالإضافة بينت إلى ذلك إلى قلة المحاولات لإعطاء نظرة عامة شاملة على دور التعاونيات في البلاد و الجهود المبذولة لمكافحة الفقر. بالإضافة لإعطائها تحليلاً مفصلاً لإنجازات التعاونيات في تنزانيا. وأوصت الدراسة على أن يتم تحديد نشاطات الجمعيات من خلال احتياجات المجتمع. وفتح آفاق لدراسات لبحث الجهود المبذولة لمكافحة الفقر.

4.5.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يلاحظ أنها تنوعت من حيث الموضوعات، أما هذه الدراسة تناولت جانباً جديداً تمثل بدور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة

الغربية، في حين أن الدراسات السابقة تناولت جوانب محددة من الجمعيات التعاونية فمنها من بحث الجانب القانوني، ومنها بحث جانب مساهمتها في التنمية الريفية والاقتصادية، ومنها من تناول الجانب التسويقي، إضافة إلى جانب سبل تطوير الجمعيات، ومنها من تناول جانب العلاقات الاجتماعية، وبعضها الآخر بحث في التأمين الزراعي، فيما تناول البعض الآخر مصادر التمويل التعاوني، وجانب تقويم كفاءة الجمعيات، وتبين من تحليل الجوانب التي تناولتها الدراسات السابقة يتبين أهمية الجانب الذي غطته الدراسة الحالية دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية، كما تبينت الدراسة الحالية المجالات التي يجب تغطيتها من أبحاث مستقبلية للبحث في جوانب أخرى ذات أهمية في العمل التعاوني منها مجال دراسة البعد الاجتماعي للجمعيات التعاونية الزراعية لتعزيز دورها التنموي، ودراسة قلة أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية في جنوب الضفة الغربية، ودراسة قلة الدعم الموجهة للجمعيات التعاونية الزراعية للمناطق الجنوبية من الضفة الغربية.

5.5.2. ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، كونها تركز إلى الخصوصية في طرح موضوع الجمعيات التعاونية في جنوب الضفة الغربية، وكونها من الدراسات القليلة في جنوب الضفة الغربية -حسب علم الباحث- التي تسلط الضوء على دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية، ومن هنا يأمل الباحث بأن تكون هذه الدراسة ذات نفع وفائدة للجمعيات التعاونية في الأراضي الفلسطينية من إدارات وأعضاء، وكذلك مؤسسات القطاع العام بما فيها من وزارات ومديريات، والجامعات الفلسطينية، والباحثين الجدد حول موضوع الجمعيات التعاونية الزراعية.

الفصل الثالث

منهج وإجراءات الدراسة

1.3 تمهيد

يحتوي هذا الفصل على وصف لمنهج وإجراءات الدراسة، ومجتمع الدراسة، وحدود ومحددات الدراسة، والأداتين المستخدمتين في الدراسة، وكيفية جمع البيانات، وصدقها وثباتها، والمعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل نتائجها.

2.3 منهجية وإجراءات الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي " الدراسة المسحية"، وتم جمع البيانات بالاعتماد على الاستبيان بشكل رئيسي حسب وجهة نظر إدارات الجمعيات التعاونية، ومقابلة بؤرية مع متخصصين في العمل التعاوني وأعضاء هيئات عامة من الجمعيات التعاونية الزراعية، بالإضافة إلى الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة بشكل مساند، وفيما يلي توضيح آلية العمل على المنهجية خلال الدراسة:

- الإطار النظري والدراسات السابقة: تم جمع المعلومات حول الإطار النظري للدراسة والدراسات سابقة بالاستناد إلى مراجعة الأدبيات، من كتب ودراسات بحثية ورسائل ماجستير ودكتوراه وأبحاث جامعية وأوراق بحثية.
- أداة الدراسة: لأغراض إعداد الأداة (الاستبيان) والمقابلة البؤرية، تم مراجعة الأدبيات ذات العلاقة، إضافة إلى مجموعة من المقابلات الاستطلاعية مع مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء

- من الهيئات العامة لبعض الجمعيات العامة في محافظة بيت لحم والخليل ومديري إدارت التعاون في مكاتب عمل بيت لحم، والخليل، ودور، ويطا، وبعض الخبراء في مجال التعاون.
- جمع البيانات: قبل البدء بجمع البيانات، تم التأكد من صدق وثبات الأداة بعد إعدادها، بعرضها على مجموعة من المحكمين، والخبراء في المجال التعاوني للتأكد من ثبات الدراسة وأظهرت النتائج صلاحية الاستمارة للتوزيع.
- قام الباحث بمقابلة عدد من الخبراء وأعضاء هيئات عامة من الجمعيات التعاونية الزراعية مقابلة بؤرية "FOCUS GROUP" بعد أن تم التنسيق مع رئيس جمعية التسويق والتصنيع الزراعي حلحول وأحد مهندسي إرشاد زراعة حلحول لدعوتهم، وقد تمت المقابلة البؤرية بشكل حيوي ومنظم وسلس، وتم عقدها في قاعة بلدية حلحول لوقوعها في وسط منطقة الدراسة، وساعد الباحث مرافق له في تدوين اللقاء والنقاط التي تم الاتفاق عليها من قبل المجموعة البؤرية وإدراجها في الدراسة.
- تحليل البيانات: بعد جمع بيانات الدراسة، تمت مراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب. وبعد ذلك تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، بأعطاء الإجابة كبير جداً 5 درجات، كبير 4 درجات، متوسط 3 درجات، قليل درجتين، وقليل جداً درجة واحدة. وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات، باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) ، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach-Alpha)، وباستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.
- عرض البيانات: لأغراض عرض البيانات تم الاستعانة ببرنامج (Excel)، لإعداد وسائل عرض البيانات المختلفة من جداول وأشكال.
- بالاستناد إلى نتائج الدراسة تم استخلاص الاستنتاجات والتي بدورها بنيت عليها التوصيات والمقترحات.

3.3 حدود الدراسة

- حددت هذه الدراسة بمجموعة من الحدود الموضوعية والمكانية والبشرية والزمنية:
- الحدود الموضوعية: اقتصر موضوع الدراسة على دراسة دور الجمعيات التعاونية الزراعية العاملة حسب سجلات دوائر التعاون في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية حتى 2012/4/31 والبالغة 51 جمعية تعاونية زراعية مبينة في ملحق (1:1).
- الحدود الزمنية: أجريت الدراسة في الفترة الواقعة ما بين أيلول 2011 وشهر حزيران من العام 2012م وهي الفترة التي تم جمع وتحليل البيانات وعرض النتائج للدراسة.

- الحدود المكانية: الجمعيات التعاونية الزراعية العاملة في جنوب الضفة الغربية (محافظة الخليل ومحافظة بيت لحم) كمنطقة جغرافية حسب التقسيمات الإدارية للأراضي الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصائي الفلسطيني، 2012).
- الحدود البشرية: اشتملت الدراسة على إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية العاملة المبحوثة، ومجموعة من الخبراء، وعدد من أعضاء هيئات عامة.

4.3 المشاكل والمعوقات

واجه الباحث بعض المشاكل والمعوقات أثناء الدراسة تمثلت فيما يلي:

- انتشار الجمعيات التعاونية الزراعية في مناطق مختلفة من محافظة بيت لحم ومحافظة الخليل فيما بينها الأمر الذي احتاج إلى بذل الكثير من الجهد والوقت لكون الباحث يعمل منفرداً.
- صعوبة الحصول على المراجع والدراسات الحديثة المتعلقة بالدراسة مما استدعى الحصول على بعض المراجع والدارسات من الجامعات العربية المجاورة.
- صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعلومات لعدم توفرها.
- صعوبة الاتصال مع الجمعيات وذلك لعدم وجود مبانٍ مستقلة لأغلب الجمعيات مما احتاج إلى الكثير من الوقت والجهد للوصول إليهم.

5.3 أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام أداتين للدراسة وفيما يلي توضيح لهما:

1.5.3 الاستبانة:

لأغراض الدراسة تم تصميم استبيان مخصص لإدارات الجمعيات التعاونية الزراعية (ملحق 1.3)، مكون من قسمين، القسم الأول بيانات تعريفية عن المستجيب والجمعية، والقسم الثاني: محاور الدراسة الرئيسية، ويحتوي كل محور على مجموعة من الفقرات وجدول (1.3)، يبين أقسام ومحاور وأعداد فقرات الاستبانة.

1.1.5.3 مقاييس الأداة :

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها وذلك تمهيدا لإدخالها للحاسوب، وقد تمت هذه العملية بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، ولقد اعتمد في تصميم الأداة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية، بحيث أعطيت الإجابة كبير جداً (5 درجات)، كبير (4 درجات)، متوسط (3 درجات)، قليل (2 درجات)، وقليل جداً (درجة واحدة)، وبعد ذلك تم حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) وذلك لتحديد الاتجاه بناءً عليه، موضح كما في الجدول (2.3).

جدول 1.3: أقسام ومحاو وأعداد فقرات الاستبانة.

الفقرات	محاو الاستبانة
5 2	القسم الأول: • معلومات شخصية. • معلومات عن الجمعية التعاونية.
32	القسم الثاني : المحور الأول: تطابق أهداف الجمعية التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية مع واقعها من حيث الأهداف الاقتصادية
26	المحور الثاني: المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية.
سؤال مفتوح	المحور الثالث: الوسائل الكفيلة التي يمكن أن تسهم في تحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية.

جدول 2.3: الاتجاه للإجابة حسب قيم المتوسط المرجح (بركات، 2006-2007).

الاتجاه	المتوسط المرجح
قليل جداً	من 1 إلى 1.79
قليل	من 1.80 إلى 2.59
متوسط	من 2.60 إلى 3.39
كبير	من 3.40 إلى 4.19
كبير جداً	من 4.20 إلى 5

2.1.5.3 صدق أداة الدراسة:

وقد تم التحقق من صدق الاستبانة بعرضها على مجموعة من المحكمين (ملحق 2.3)، وذلك لضمان تحقيق الهدف الذي تم تصميمها من أجله ، وقد كان لهذه الملاحظات (تعديل، وإضافة، وحذف) الأثر الايجابي في تطوير الاستبانة لتحقيق هدف الدراسة ووصول الاستبانة إلى صيغتها النهائية.

وأيضاً تم التحقق من صدق المقياس بحساب مصفوفة ارتباط المحاور مع الدرجة الكلية للمقياس باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بينت النتائج أن ارتباط مجالات الدراسة مع الدرجة الكلية للمقياس دالة إحصائياً، كما هي مبينة في الجدول (3.3)، مما يشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، وأنها تشترك معاً في قياس وجهة نظر مجتمع الدراسة حول دور الجمعيات الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية.

جدول 3.3: ارتباط مجالات الدراسة مع الدرجة الكلية للمقياس باستخدام معامل الارتباط بيرسون.

الدلالة الإحصائية	قيمة (ر)	مجالات الدراسة
0.000	0.69	تطابق أهداف الجمعية التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية مع واقعها من حيث أهدافها الاقتصادية.
0.000	0.70	المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية.

3.1.5.3 ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بفحص الاتساق الداخلي للأداة وذلك بحساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد بلغت قيمة الثبات الكلية لأداة الدراسة (0.84) وبذلك تكون أداة الدراسة تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات، وتدل على أنه في حالة إجراء عملية جمع البيانات في وقتٍ آخر لكانت النتائج الإحصائية متقاربة مع النتائج الإحصائية الحالية، كما تدل على مصداقية وثبات الدراسة وأداتها.

وتم تطبيق مقياس الدراسة على كامل أفراد مجتمع الدراسة (51) جمعية تعاونية في محافظة بيت لحم والخليل، ويبين الجدول (4.3) التالي قيمة الثبات لكل مجالات الدراسة، وقيمة الثبات الكلية.

جدول 4.3: نتائج معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لمجالات الدراسة وقيمة الثبات الكلية.

قيمة الثبات	مجالات الدراسة
0.87	تطابق أهداف الجمعية التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية مع واقعها من حيث الأهداف الاقتصادية
0.84	المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية
0.84	الدرجة الكلية

4.1.5.3. مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة بجميع إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية في محافظتي بيت لحم والخليل وعددها (51) جمعية، كما هو وارد في سجلات دائرة التعاون في مكتب عمل بيت لحم، والخليل، ودورا، ويطا، خلال الفترة التي أجريت فيها الدراسة والواقعة ما بين شهر شباط وشهر حزيران من العام 2012 موضح ذلك بكشف بأسماء الجمعيات المبحوثة في ملحق (1.1)، وهدفت الدراسة بإجراء "دراسة مسحية" لكامل مجتمع الدراسة، من خلال توزيع استبانة واحدة لكل إدارة جمعية وتم استرداد كافة الاستثمارات الموزعة.

5.1.5.3. خصائص مجتمع الدراسة:

فيما يأتي تتناول الدراسة خصائص مجتمع الدراسة:

1.5.1.5.3. عرض لنتائج البيانات الشخصية عن المستجيبين:

وقد توزعت النتائج الشخصية، كما يلي:

بحسب جنس أفراد مجتمع الدراسة فقد توزعت كما يوضحها جدول (5.3)، ويتضح من الجدول ان مجتمع الدراسة تكون من (51) فردا توزع بحسب الجنس إلى 84.3% من أفراد المجتمع هم من الذكور، في حين أن 15.7% منهم إناث.

جدول 5.3: توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	43	84.3
أنثى	8	15.7
المجموع	51	100

أما توزيع مجتمع الدراسة حسب الفئة العمرية، فتوزع إلى عدة فئات كما يُبينها الجدول (6.3) التالي:
جدول 6.3: توزيع أفراد المجتمع حسب أعمارهم.

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
26-35 سنة	9	17.6
36-45 سنة	16	31.4
46 سنة فأكثر	26	51.0
المجموع	51	100

وبحسب الفئة العمرية يلاحظ من الجدول (6.3) من توزيع مجتمع الدراسة بنسبة 17.6% أعمارهم تتراوح ما بين 26 إلى 35 سنة، في حين أن 31.4% أعمارهم تتراوح ما بين 36 إلى 45 سنة، و 51.0% منهم أكبر من 46 سنة ويمثلون أغلبية مجتمع الدراسة.

وفيما يخص عدد سنوات التعليم لأفراد مجتمع الدراسة، كانت كما في الجدول (7.3).

جدول 7.3: توزيع مجتمع الدراسة بحسب سنوات التعليم.

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
ثانوية فأقل	16	31.4
دبلوم متوسط	16	31.4
بكالوريوس	14	27.5
دراسات عليا	5	9.8
المجموع	51	100

ويستدل من خلال نتائج الجدول (7.3) وبحسب سنوات التعليم أن غالبية مجتمع الدراسة وبنسبة وصلت إلى 31.4 % من حملة ثانوية العامة ودبلوم متوسط لكل منهما، وتلاها ما نسبته 27.5 % من حملة درجة البكالوريوس، في حين أن ما نسبته 9.8 % ممن يحملون شهادات عليا. مما يدل أن هناك نسبة جيدة وتستطيع النهوض بالحركة التعاونية لامتلاكها المؤهلات العلمية والشهادات، وتلك النتيجة تتوافق مع نتائج خصائص العينة البؤرية، ودراسة Dung (2011) ودراسة بيومي (2004).

أما توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات العمل التعاوني، يلاحظ من خلال الجدول (8.3) أن غالبية مجتمع الدراسة يعملون في القطاع التعاوني من 4-10 سنوات بنسبة 54.9 %، ويعدد 28 فردا، و9 أفراد يعملون من 11-15 سنة و3 سنوات فأقل بنسبة 17.6 % لكل منهما، و5 أفراد يعملون من 11-15 سنوات بنسبة 9.8 %.

جدول 8.3: توزيع أفراد المجتمع بحسب سنوات العمل في العمل التعاوني.

النسبة %	العدد	الفئة العمرية
17.6	9	3 سنوات فأقل
54.9	28	4 - 10 سنوات
9.8	5	11-15 سنة
17.6	9	أكثر من 15 سنة
100	51	المجموع

أما توزيع مجتمع الدراسة حسب طبيعة العمل في الجمعية التعاونية، فقد توزع كما في الجدول (9.3) التالي:

جدول 9.3: توزيع المجتمع حسب طبيعة العمل.

النسبة %	العدد	طبيعة العمل في الجمعية
62.7	32	رئيس مجلس الإدارة
37.3	19	عضو مجلس إدارة
100	51	المجموع

نلاحظ من الجدول (9.3) وبحسب التوزيع لمجتمع الدراسة حسب طبيعة العمل، أن الدراسة شملت

32 رئيس مجلس إدارة بنسبة 62.7% من مجتمع الدراسة، تلاها 19 فرداً من أعضاء مجلس إدارة بنسبة 37.3% من مجتمع الدراسة.

2.5.1.5.3. عرض نتائج البيانات التعريفية حول الجمعية الزراعية التعاونية:

وقد توزعت النتائج التعريفية حول الجمعية الزراعية التعاونية كما يلي:

بحسب قيمة ممتلكات الجمعية التعاونية الزراعية لمجتمع الدراسة، فقد توزعت كما في الجدول (10.3) التالي:

جدول 10.3: توزيع الجمعيات حسب قيمة ممتلكات الجمعية التعاونية.

النسبة %	العدد	قيمة ممتلكات الجمعية التعاونية
76.5	39	أقل من 100 ألف دينار
9.8	5	من 101 إلى 200 ألف دينار
2.0	1	من 301 إلى 400 ألف دينار
3.9	2	من 401 إلى 500 ألف دينار
7.8	4	أكثر من 501 ألف دينار
100	51	المجموع

نلاحظ من الجدول (10.3) وبحسب قيمة ممتلكات الجمعية، أن 39 يرون أن قيمة ممتلكات الجمعية أقل من 100 ألف دينار وبنسبة 76.5% والتي تمثل الغالبية العظمى من الجمعيات، مما يعزز النتائج التي تؤكد الضعف في الموارد المالية وصعوبة الحصول عليه من مصادر تمويلية مختلفة، وتلاها 9.8% يرون أن ممتلكات الجمعية التعاونية تتراوح ما بين 101-200 ألف دينار، وتله 4 أشخاص يقيمون قيمة ممتلكات الجمعية التعاونية أكثر من 501 دينار وبنسبة 7.8%، وتلاها نسبة 3.9% من أفراد مجتمع الدراسة أن ممتلكات الجمعية التعاونية تتراوح ما بين 401-500 ألف دينار، وتلاها ما نسبته 2% أن قيمة ممتلكات الجمعية التعاونية تتراوح ما بين 301-400 ألف دينار وتمثل أقل نسبة بحسب قيمة ممتلكات الجمعية، وتتوافق النتائج مع نتائج المجموعة البؤرية بالضعف برأس المال وقلته. وتلك النتيجة تتوافق مع نتائج ودراسة Dung (2011) بأن رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية منخفض.

أما توزيع مجتمع الدراسة بحسب نتيجة أعمال الجمعية، فقد توزعت كما في الجدول (11.3)، ويلاحظ من الجدول (11.3) أن أغلبية أفراد مجتمع الدراسة يؤكدون أن جمعيتهم وبنسبة 58.8% تغطي تكاليفها (لا فائض ولا عجز)، تلاها ما نسبته 27.5% من مجتمع الدراسة أن الجمعية تحقق الفائض في أعمالها، و13.7% من مجتمع الدراسة يؤكدون الخسارة على نتيجة عمل الجمعية التعاونية، ويعزو الباحث تلك النتائج أن الجمعيات التعاونية تعمل في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة، متسببة بصعوبة بالتنبؤ بشكل دقيق وواضح لأنشطة الجمعيات لتحقيق حاجات أعضائها.

الجدول التالي 11.3: توزيع الجمعيات بحسب نتيجة أعمالها.

نتيجة أعمال الجمعية	العدد	النسبة %
فائض	14	27.5
عجز	7	13.7
تغطي تكاليفها (لا فائض ولا عجز)	30	58.8
المجموع	51	100

2.6.3. المجموعة البؤرية:

في محاولة من الباحث للتأكد من بعض البيانات التي تم تجميعها من خلال الاستبانة اعتمد على عقد مجموعة بؤرية، كأداة إضافية، من أجل تأكيد أو إضافة للنتائج التي توصل لها الباحث من خلال أداة الدراسة السابقة الاستبانة، وقد انبثقت أسئلة المقابلة من أهداف الدراسة، حيث تم التطرق إلى المحاور الرئيسية، تمت المقابلة بشكل جماعي (FOCUS GROUP) تم اختيارهم بالتنسيق مع رئيس جمعية التسويق والتصنيع الزراعي لحول ومهندس من دائرة أرشاد لحول وتم إجراؤها بقاعة بلدية لحول، وعمل الباحث على بناء علاقة جيدة بينه وبين المجموعة حتى يضمن التعاون، وقام بإطلاعهم على طبيعة الدراسة والغرض منها، موضحاً المشكلة البحثية، وأهدافها، وأسئلته.

وبعد تحقق الباحث بأن المجموعة التي تم مقابلتها مستعدة للاستجابة بدأ بطرح الأسئلة، وعمل الباحث بمساعدة مرافق له بتدوين إجابات أفراد المجموعة البؤرية بعد كل سؤال، بأخذ رأي الأغلبية وتدوينها حسب الأهمية من وجهة نظرهم، وجرت عملية التسجيل بصورة كتابية لكي لا يتم فقدان أي مقترحات وآراء للمجموعة البؤرية، وقد احتوت المقابلة على مجموعة من الأسئلة موضحة في الملحق (3.3).

• تحليل خصائص المجموعة البؤرية:

تم اختيار عينة عشوائية من الخبراء في المجال التعاوني وأعضاء هيئات عامة من الجمعيات التعاونية لتشكيل المجموعة البؤرية، وفيما يلي توزيع أفراد المجموعة البؤرية:

بحسب الجنس أفراد المجموعة البؤرية، فقد توزعت كما يوضحها الجدول رقم (12.3):

جدول رقم 12.3 توزيع المجموعة حسب الجنس.

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	11	50
انثى	11	50
المجموع	22	100

ويتضح من الجدول (12.3) أن عدد أفراد العينة البؤرية (22) فرداً، وبلغ عدد الذكور (11) فرداً بنسبة 50% من أفراد المجموعة البؤرية، وبلغ عدد الإناث (11) فرداً بنسبة 50% من أفراد المجموعة البؤرية.

وفيما يخص توزيع أفراد المجموعة البؤرية حسب الدرجة العلمية، فقد توزعت كما في الجدول (13.3) التالي:

جدول 13.3 توزيع أفراد المجموعة البؤرية بحسب الدرجة العلمية.

الدرجة العلمية	العدد	النسبة %
ثانوية فأقل	7	31.8
دبلوم متوسط	2	9.1
بكالوريوس	10	45.5
دراسات عليا	3	13.6
المجموع	22	100

نلاحظ من خلال الجدول (13.3) السابق أن أغلبية أفراد العينة من حملة الشهادة الجامعية بكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم (45.5%)، وتلاها حملت الدرجة العلمية ثانوية فأقل، وبلغت نسبتهم (31.8%)، وكما تلتها حملت الدرجة العلمية دراسات عليا، بلغ نسبتها (13.6%)، وتلتها حملة الدرجة العلمية دبلوم متوسط، بلغ نسبتها (9.1%) من أفراد المجموعة البوذية.

أما توزيع أفراد المجموعة البوذية حسب الفئة العمرية، فقد توزعت كما يوضحها جدول (14.3) التالي:

جدول 14.3: توزيع أفراد المجموعة البوذية بحسب الفئة العمرية.

النسبة %	العدد	الفئة العمرية
9.1	2	25 سنة فأقل
36.4	8	35-26 سنة
18.2	4	45-36 سنة
36.4	8	46 سنة فأكثر
100	51	المجموع

يتبين لنا من الجدول (14.3) وبحسب الفئة العمرية لأفراد المجموعة البوذية، أن 36.4% من أفراد المجموعة واقعة في الفئة العمرية 35-26 سنة بالإضافة إلى الفئة العمرية 46 سنة فأكثر لكل منهما، مما يدل أن هناك اهتماماً واضحاً بالعمل التعاوني للفئات العمرية الواقعة في تلك الفئتين، وفي حين أن أقل أفراد العينة الذين وقعت أعمارهم ما بين (25 سنة فأقل) و (36 - 45 سنة) وبنسبة 9.1% و 18.2% على التوالي.

أما توزيع أفراد المجموعة البوذية حسب سنوات العمل التعاوني فقد توزعت كما في الجدول (15.3) يتبين من الجدول وبحسب التوزيع أن أغلبية أفراد المجموعة البوذية من الفئة (3 سنوات فأقل) في مجال العمل في العمل التعاوني بنسبة (36.4%)، وهذا يدل على حداثة الانتساب إلى العمل التعاوني وذلك يتوافق مع سجلات دائرة العمل بأن أغلبية الجمعيات حديثة التأسيس، وتلتها الفئة (4-10 سنوات) بنسبة (27.3%) من أفراد المجموعة، وكما تلتها الفئة (أكثر من 15 سنة) بنسبة (22.7%)، وتلتها الفئة (11-15 سنة) بنسبة (13.6%) من أفراد المجموعة.

جدول 15.3: توزيع أفراد المجموعة البؤرية بحسب سنوات العمل التعاوني.

النسبة %	العدد	سنوات العمل التعاوني
36.4	8	3 سنوات فأقل
27.3	6	4 - 10 سنوات
13.6	3	11 - 15 سنة
22.7	5	أكثر من 15 سنة
100	22	المجموع

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

1.4 مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً ومناقشة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك من خلال المعلومات المجمعّة من خلال أداتي الدراسة المجموعة البؤرية والاستبيان، وعرضاً لطرق تحليل البيانات الإحصائية حسب تسلسل أسئلة الدراسة.

2.4 مفتاح التصحيح

اعتمد في تحليل نتائج الدراسة على مفاتيح رئيسية، استناداً إلى قيم المتوسطات الحسابية للإجابات وذلك لتحديد الاتجاه بتحويل الإجابات الرقمية إلى لفظية، من أجل تسهيل تفسير النتائج كما في الجدول (1.4) التالي:

جدول 1.4: مفاتيح الرئيسية لتحديد اتجاه إجابات مجتمع الدراسة (بركات، 2006-2007):

الاتجاه	المتوسط الحسابي
قليل جداً	من 1 إلى 1.79
قليل	من 1.80 إلى 2.59
متوسط	من 2.60 إلى 3.39
كبير	من 3.40 إلى 4.19
كبير جداً	من 4.20 إلى 5

3.4 عرض النتائج ومناقشتها

في هذا الجزء من الدراسة يعرض الباحث ويحلل ويناقش نتائج إجابات مجتمع الدراسة حول كل سؤال من أسئلة الدراسة، وربطها مع نتائج الدراسات السابقة ونتائج المجموعة البؤرية، والتي تتضمن سؤالاً رئيساً ومجموعة من الأسئلة الفرعية، أما السؤال الرئيس فيتمثل في: " ما الدور الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية؟ " أما الأسئلة الفرعية التي تحقق السؤال الرئيس، فتمثل في:

- ما واقع مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث أهدافها الاقتصادية؟
- ما المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية ؟
- ما هي الوسائل الكفيلة لتحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية من وجهة نظر إدارات الجمعيات التعاونية؟

1.3.4. دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية:

للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة استخرجت الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لدور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية، وذلك لجميع مجالات الدراسة وذلك كما هو موضح في جدول رقم (2.4) التالي:

جدول 2.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لدور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية لجميع مجالات الدراسة.

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة جنوب الضفة الغربية
كبير	0.41	3.63	تطابق أهداف الجمعية التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية مع واقعها من حيث الأهداف الاقتصادية
كبير	0.42	3.80	المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية
كبير	0.29	3.72	الدرجة الكلية

تشير المعطيات في الجدول (2.4) إلى أن مستوى دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية كان بدرجة كبيرة، وحيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3.72) على الدرجة الكلية لمقياس الدراسة.

1.1.3.4. عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الأول: " ما واقع مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث أهدافها الاقتصادية؟"، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية. كما هو موضح في جدول رقم (3.4) التالي.

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لواقع مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث أهدافها الاقتصادية.

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تطابق أهداف الجمعية التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية مع واقعها من حيث الأهداف الاقتصادية
كبير	0.61	3.52	القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد
كبير	0.48	3.94	ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة
كبير	0.63	3.51	محاربة الغش والتلاعب بالأسعار
متوسط	0.53	3.31	زيادة الإنتاج
كبير	0.63	3.67	محاربة الاحتكار
كبير	0.48	3.85	المساهمة في التنمية الاقتصادية
كبير	0.41	3.63	الدرجة الكلية

يوضح الجدول (3.4) أعلاه أن مستوى مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث أهدافها الاقتصادية كان بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3.63) وانحراف معياري (0.41) عن المتوسط الحسابي.

ويلاحظ أيضاً أن أهم هدف اقتصادي تساهم فيه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية هو ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (0.48)، ثم أعقبه المساهمة في التنمية الاقتصادية بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.48)، ثم تلاه محاربة

الاحتكار بمتوسط حسابي (3.67) وبانحراف معياري(0.63)، ثم تلاه القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد بمتوسط حسابي (3.52) وبانحراف معياري(0.61)، ثم تلاه محاربة الغش والتلاعب بالأسعار .بمتوسط حسابي (3.51) وبانحراف معياري(0.63)، وجاء في المرتبة الأخيرة زيادة الإنتاج بمتوسط حسابي (3.31) وبانحراف معياري(0.53).

يندرج عن السؤال الرئيس الأول الأسئلة الفرعية التالية:

1.1.1.3.4. ما درجة مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث هدفها الاقتصادي القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد ؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية. كما هو موضح في جدول رقم (4.4) التالي.

جدول 4.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد.

رقم الفقرة	القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
B4	يسود الشفافية (الوضوح) في التعامل بين أعضاء الجمعية	4.59	0.60	كبيرة جدا
B2	تعمل الجمعية وفق نظام عمل إنتاج(خطة إنتاجية)	3.69	0.96	كبير
B5	تتولى الجمعية التعاونية بيع منتجات الأعضاء بأسعار منافسة.	3.25	1.16	متوسط
B1	تعمل الجمعية على زيادة تراكم وتجميع رأس المال.	3.20	1.16	متوسط
B3	توزع الجمعية التعاونية العائد على الأعضاء؛ حسب حجم تعامله مع الجمعية.	2.92	1.24	متوسط
	الدرجة الكلية	3.52	0.61	كبيرة

نلاحظ من معطيات الجدول (4.4) أن هناك دوراً كبيراً للجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة، وقد كانت درجة هذا الهدف الاقتصادي كبيرة في الدرجة الكلية حيث بلغ المتوسط الحسابي(3.52) وانحراف معياري(0.61) عن الوسط الحسابي.

وهذا يتضح من خلال المتوسطات الحسابية للفقرات المرتبة من المتوسط الحسابي الأعلى إلى الأدنى، بحيث كلما ارتفع المتوسط الحسابي للفقرة كان هناك دور كبير للجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال الهدف الاقتصادي بالقضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد، أن فقرة يسود الشفافية (الوضوح) في التعامل بين أعضاء الجمعية جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.59) وبدرجة كبيرة جداً، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة توزع الجمعية التعاونية العائد على الأعضاء؛ بحسب حجم تعامله مع الجمعية بمتوسط حسابي (2.92).

ويعزو الباحث هذه النتيجة الكلية للهدف إلى وعي وإدراك إدارات الجمعيات التعاونية في فلسطين لأهمية الشفافية في التعامل بين أعضاء الجمعية، لتعزيز الثقة وتقويتها للانتفاف حول الجمعية التعاونية ودعمها والتعاون مع إدارتها. وأيضاً تعمل الجمعيات التعاونية وفق خطة إنتاجية في العمل الإنتاجي داخل الجمعية التعاونية الزراعية وعدم ترك الأمر بطريقة غير ممنهجة، وتعمل الجمعيات التعاونية على تسويق منتجات الأعضاء وبدرجة متوسطة مما يدل على أن هنالك عدم التزام من قبل الأعضاء على تسويق المنتجات من خلال الجمعيات، وتعمل الجمعيات التعاونية على تجميع رأس المال للقضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد بدرجة متوسطة مما يدل على أن الجمعيات التعاونية لديها ضعف في هذا الجانب مما ساعد على استغلال التجار والسامسة لضعف الجمعيات في جانب رأس المال، وجاء في آخر مرتبة أن الجمعيات التعاونية توزع فائض اعمالها على أعضائها فجاءت النتيجة أن الجمعيات التعاونية الزراعية توزع بدرجة متوسطة مما يدل على ضعف في المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل ووجود خسائر لدى أنشطة الجمعية، وتتوافق مع دراسة (Sizya ، 2001) بأن للجمعيات دوراً في القضاء على الاستغلال.

وجميع ما سبق أدى إلى زيادة دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية.

2.1.1.3.4. ما درجة مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث

هدفها الاقتصادي ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة ؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، كما هو موضح في جدول رقم (5.4).

جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة.

رقم الفقرة	ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
B6	تحد الجمعية من النزعة الفردية والأنانية في التعامل بين الأعضاء.	4.24	0.92	كبيرة جدا
B8	يتم شراء مستلزمات الإنتاج بطريقة مخطط لها من قبل إدارة الجمعية.	4.18	0.65	كبيرة
B7	تحشد الجمعية جهود جميع الأعضاء لزيادة العملية الإنتاجية.	4.10	0.85	كبير
B9	يلتزم أعضاء الجمعية بالخطط المقررة من قبل الإدارة.	3.73	0.80	كبيرة
B10	يسهم انتماء أفراد الجمعية لها في تحقيق الأمن الوظيفي لإدارتها وأعضائها.	3.51	0.92	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.94	0.48	كبيرة

بالنظر إلى معطيات الجدول (5.4) نلاحظ أن هناك دوراً كبيراً للجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة، وقد كانت درجة هذا الهدف الاقتصادي كبيرة في الدرجة الكلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.94) وانحراف معياري (0.48).

وهذا يتضح من خلال المتوسطات الحسابية لل فقرات المرتبة من المتوسط الحسابي الأعلى إلى الأدنى، بحيث كلما ارتفع المتوسط الحسابي للفقرة كان هناك دور كبير للجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال الهدف الاقتصادي ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة، أن فقرة تحد الجمعية من النزعة الفردية والأنانية في التعامل بين الأعضاء جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.24) وبدرجة كبيرة جداً وانحراف معياري (0.92)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة يسهم انتماء أفراد الجمعية لها في تحقيق الأمن الوظيفي لإدارتها وأعضائها بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (0.92) وبدرجة كبيرة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة لأهمية القضاء والحد من النزعة الفردية والأنانية في التعامل بين الأعضاء وذلك لتعزيز الثقة بينهم وتقليل الخلافات الناتجة عن الفردية والعمل على تقوية العمل الجماعية وتبادل الخبرات بين الأعضاء. وأيضاً تعمل على شراء مستلزمات الإنتاج بطريقة مخطط لها وذلك لترسيخ العمل الجماعي بين أعضاء الجمعية وتعزيز الفائدة وربطها بالعمل الجماعي، وكما تعمل على حشد

جميع جهود الأعضاء لزيادة العملية الإنتاجية، ولكن نرى أن هناك التزاماً من قبل الأعضاء وبدرجة كبيرة بالخطط المقررة، للمساهمة في استقرار الجمعية وبقائها لتحقيق أهدافها التي اجري تأسيسها عليها.

ويرى مجتمع الدراسة أن الجمعيات التعاونية الزراعية تعمل على ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة من خلال زيادة وتوضيح مفهوم العمل التعاوني لأعضاء الجمعيات بإعطائهم دورات تدريبية حول العمل التعاوني ومبادئه، وكما تعمل التعاونيات على تعزيز وتمكين دور المرأة في التنمية الاقتصادية بإشراكها باتخاذ القرار في الجمعيات، ودمجها في العمل التعاوني والعملية الإنتاجية للجمعيات التعاونية الزراعية، وتعمل الجمعية على تعزيز العلاقات بين الأعضاء من خلال عقد لقاءات تعارف للأعضاء الجدد والقادمي من فترة إلى أخرى (الاستبانة).

وجميع ما سبق أدى إلى زيادة دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية.

3.1.1.3.4. ما درجة مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث هدفها الاقتصادي محاربة الغش والتلاعب بالأسعار؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية. كما هو موضح في جدول رقم (6.4).

بالنظر إلى معطيات الجدول (6.4) نلاحظ أن هناك دوراً كبيراً للجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث محاربة الغش والتلاعب بالأسعار حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة، وقد كانت درجة هذا الهدف الاقتصادي كبيرة في الدرجة الكلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.51) وانحراف معياري (0.63).

وهذا يتضح من خلال المتوسطات الحسابية للفقرات المرتبة من المتوسط الحسابي الأعلى إلى الأدنى، بحيث كلما ارتفع المتوسط الحسابي للفقرة كان هناك دور كبير للجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال الهدف الاقتصادي محاربة الغش والتلاعب بالأسعار، أن فقرة توفر المعلومات للأعضاء في ما يتعلق بأسعار مستلزمات الإنتاج. جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.75)

وبدرجة كبيرة وبانحراف معياري (0.79)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة تعمل الجمعية على بيع منتجاتها بشكل جماعي بمتوسط حسابي (3.25) وانحراف معياري (1.23).

جدول 6.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث هدفها الاقتصادي محاربة الغش والتلاعب بالأسعار.

رقم الفقرة	محاربة الغش والتلاعب بالأسعار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
B15	توفر المعلومات للأعضاء في ما يتعلق بأسعار مستلزمات الإنتاج.	3.75	0.79	كبيرة
B14	توظف الجمعية الخبرات الفنية لدى أعضائها لمتابعة الأمور المالية.	3.67	0.88	كبيرة
B11	يتم ضبط الكميات المنتجة من قبل الأعضاء بواسطة التخطيط الممنهج من قبل إدارة الجمعية.	3.45	0.85	كبيرة
B13	توفر المعلومات للأعضاء في ما يتعلق بالأسعار المستقبلية للمنتجات الزراعية.	3.45	0.85	كبيرة
B12	تعمل الجمعية على بيع منتجاتها بشكل جماعي.	3.25	1.23	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.51	0.63	كبيرة

ويعزو الباحث هذه النتيجة لأدراك الجمعيات التعاونية في الأراضي الفلسطينية أهمية توفير المعلومات للأعضاء في ما يتعلق بأسعار مستلزمات الإنتاج لما يتسبب به هذا الأمر من القضاء على الغش ومحاربة التلاعب بالأسعار من قبل أي جهة كانت، وأيضاً تعمل الجمعيات على توظيف الخبرات الفنية لدى أعضائها وبخاصة في الجانب المالي لضعف القدرات للأعضاء في هذا الجانب، وتعمل على ضبط الكميات المنتجة من قبل الأعضاء بواسطة التخطيط الممنهج من قبل إدارة الجمعيات وذلك وعياً منها بأن عملية الضبط في المراحل الأولى من العملية الإنتاجية يؤتي ثماره على أسعار السلع والخدمات في مرحلة التسويق وعدم تكديس البضائع وتدني أسعارها، وبالإضافة لذلك تسعى الجمعيات إلى توفير المعلومات للأعضاء فيما يتعلق بالأسعار المستقبلية للمنتجات الزراعية وبيع منتجات الجمعية من خلالها لزيادة قدرتها على المساومة وتحصيل أفضل سعر ممكن.

ويرى مجتمع الدارسة أن الجمعيات التعاونية الزراعية تعمل على محاربة الغش والتلاعب بالأسعار بالإضافة إلى ما سبق من خلال إشراك أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بأمور الجمعية، وكما تعمل الجمعية على توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة لأعضائها فيما

يتعلق بأسعار مستلزمات الإنتاج ومدخلاته وأسعار المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية، والعمل أيضا على اطلاع الأعضاء على الإنتاج في الجمعية أولاً بأول (الاستبانة).

وجميع ما سبق أدى إلى زيادة دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث محاربة الغش والتلاعب بالأسعار حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية.

4.1.1.3.4. ما درجة مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث هدفها الاقتصادي زيادة الإنتاج ؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية. كما هو موضح في جدول (7.4).

جدول 7.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث هدفها الاقتصادي زيادة الإنتاج.

رقم الفقرة	زيادة الإنتاج	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
B17	تطور الجمعية من نشاطاتها لزيادة قدرتها في التنافس في الإنتاج.	3.90	0.85	كبيرة
B18	تحسن الجمعية مدخلات العملية الإنتاجية للأعضاء من خلال استحداث (مدخلات جديدة أو عروض لمدخلات جديدة)	3.65	0.79	كبيرة
B20	تدخل الجمعية وسائل تقنية حديثة في مجال الإنتاج الزراعي.	3.65	0.91	كبيرة
B19	تعمل الجمعية على استقطاب الكفاءات العلمية وتوظيفها في العملية الإنتاجية.	3.51	0.92	كبيرة
B16	تجمع الوحدات الإنتاجية الصغيرة بوحدات إنتاجية كبيرة.	3.43	0.96	كبيرة
B21	تعمل الجمعية على تسويق منتجاتها محليا من خلال الدعاية له (في التلفزيون، أو الصحف، أو الإذاعة)	1.75	0.93	قليلة جدا
	الدرجة الكلية	3.31	0.53	متوسطة

بالنظر إلى معطيات الجدول (7.4) نلاحظ أن هناك دوراً كبيراً للجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث زيادة الإنتاج حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة، وقد كانت درجة هذا

الهدف الاقتصادي متوسطة في الدرجة الكلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.31) وانحراف معياري (0.53).

وهذا يتضح من خلال المتوسطات الحسابية للفقرات المرتبة من المتوسط الحسابي الأعلى إلى الأدنى، بحيث كلما ارتفع المتوسط الحسابي للفقرة كان هناك دور كبير للجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال الهدف الاقتصادي زيادة الإنتاج ، وأن فقرة تطور الجمعية من نشاطاتها لزيادة قدرتها في التنافس في الإنتاج جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.90) وبدرجة كبيرة وانحراف معياري (0.85)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة تعمل الجمعية على تسويق منتجاتها محليا من خلال الدعاية له (في التلفزيون، أو الصحف، أو الإذاعة) بمتوسط حسابي (1.75) وانحراف معياري (0.93).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أهمية الإنتاج في دعم وتطوير الجمعيات التعاونية الزراعية من خلال العمل على تطوير نشاطات الجمعية وزيادة القدرة الجمعية على التنافس في الإنتاج، وتعمل الجمعيات على زيادة الجودة في المنتجات المصنعة محليا لمقابلة المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية والمستوردة، وإدراكاً من إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية لهذا الهدف تعمل على إدخال الوسائل التقنية إلى العملية الإنتاجية الزراعية واستقطاب الكفاءات العلمية وتوظيفها لتطوير العملية الإنتاجية، وكما تعمل الجمعيات على تجميع إمكانيات الأعضاء المشتتة من الحيازات والملكيات لجعلها حيازات قابلة للاستثمار وذات مردود اقتصادي يعود بالنفع على الجمعية والأعضاء بشكل خاص والمجتمع بشكل عام. وأيضاً يرى أفراد مجتمع الدراسة أن الجمعية تعمل على تسويق منتجاتها محليا من خلال الدعاية له في التلفاز، والصحف، والإذاعة، بشكل قليل جدا مما قلل الأمر من تحقيق الهدف الاقتصادي زيادة الإنتاجية، ويعزى ذلك لقلة الوعي بأهم عنصر من عناصر العملية التسويقية والذي يعمل على زيادة الإنتاج وزيادة الطلب عليه من قبل المستهلك والتجار والسماسرة بشكل عام، بالإضافة أن هناك عدم التزام من قبل أعضاء الجمعية بالتسويق من خلال الجمعية التعاونية وهذا يتفق مع نتيجة الفقرة رقم B12 من الهدف الاقتصادي محاربة الغش والتلاعب بالأسعار والتي تبين انه بيع منتجات الجمعية بشكل جماعي بالدرجة الأخيرة وبمستوى متوسط، ونلاحظ من ربطهما أن أعضاء الجمعيات يتوجهون إلى التسويق الفردي للمنتجات مما دفع الجمعية لعدم تسويق المنتجات وبدرجة كبيرة من خلال الطرق الدعائية المختلفة.

ويرى مجتمع الدراسة أن الجمعيات الزراعية تعمل على زيادة الإنتاج للأعضاء من خلال العمل على تقديم دورات تدريبية وتوعوية للأعضاء، بالإضافة لتوفير المعدات الحديثة لحفظ المنتجات

الزراعية(تتك جمع حليب، ثلاجة لحفظ الفواكه،...إلخ) فيه لزيادة فترة صلاحياتها و والحفاظ على جودتها لحال تسويقها، وتعمل الجمعيات التعاونية الزراعية على عملية تصنيع الألبان لزيادة الكميات المنتجة من الحليب بفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الزراعية، وتعمل الجمعيات على تحسين السلالات النباتية(البذور البلدية)، والسلالات الأغنام، بالإضافة إلى إنشاء آبار لتجميع مياه الأمطار، وأيضاً تقديم الخدمات الإرشادية وتوفير وسائل نقل من الجمعية إلى الأسواق المحلية، وتسويق أنتاج الأعضاء من خلال العلاقات والسمعة الحسنة للجمعية، عقد والمشاركة في المعارض المحلية والأجنبية لتوفير أسواق جديدة أمام منتجات الأعضاء (الاستبانة).

وجميع ما سبق أدى إلى زيادة دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث زيادة الإنتاج حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة بدرجة متوسطة في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية في هذا الجانب.

5.1.1.3.4. ما درجة مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث هدفها الاقتصادي محاربة الاحتكار ؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، كما هو موضح في جدول (8.4).

بالنظر إلى معطيات الجدول (8.4) نلاحظ أن هناك دوراً كبيراً للجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث محاربة الاحتكار حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة، وقد كانت درجة هذا الهدف الاقتصادي كبيرة في الدرجة الكلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.67) وانحراف معياري (0.63).

وهذا يتضح من خلال المتوسطات الحسابية للفقرات المرتبة من المتوسط الحسابي الأعلى إلى الأدنى، بحيث كلما ارتفع المتوسط الحسابي للفقرة كان هناك دور كبير للجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال الهدف الاقتصادي محاربة الاحتكار ، أن فقرة تعمل الجمعية من خلال قوتها الذاتية على توفير الحماية لأعضاء من (الاستغلال والمضاربات) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.80) وبدرجة كبيرة وبانحراف معياري (0.80)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة تعمل الجمعية على التنسيق مع الجهات الرسمية للحد من السوق السوداء بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف

معياري (0.94) ويلاحظ أيضا أن جميع الفقرات لها دور كبير في محاربة الاحتكار وزيادة في التنمية الاقتصادية بواسطة الجمعيات التعاونية الزراعية.

جدول 8.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لمساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث هدفها الاقتصادي محاربة الاحتكار.

رقم الفقرة	محاربة الاحتكار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
B23	تعمل الجمعية من خلال قوتها الذاتية على توفير الحماية للأعضاء من (الاستغلال والمضاربات)	3.80	0.80	كبيرة
B26	توسع الجمعية من قاعدة أعضائها بقبولها أعضاء جددًا للاستفادة من خبراتهم ومواردهم المالية.	3.76	1.06	كبيرة
B22	تعمل الجمعية على تنظيم أعضائها لتشكيل قوة مؤثرة في السوق.	3.73	1.02	كبيرة
B24	تقلل الجمعية من تحول السوق إلى الاحتكار من خلال تسويق منتجاتها للمستهلك النهائي.	3.63	0.99	كبيرة
B25	تعمل الجمعية على التنسيق مع الجهات الرسمية للحد من السوق السوداء.	3.45	0.94	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.67	0.63	كبيرة

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى درجة الأهمية التي يدركها مجتمع الدراسة لدور محاربة الاحتكار في الحفاظ على النزاهة والشفافية في العمل الزراعي في التنمية الاقتصادية وتطوير المجتمع وعدم استغلاله، حيث تعمل الجمعية من خلال قواها الذاتي لتوفير الحماية للأفراد من أي استغلال ومضاربات تعود عليهم بالخسائر، وتعمل الجمعيات على قبول أعضاء جدد ولاستفادة من الخبرات التي يمتلكونها ومواردهم لتشكيل قوة مؤثرة في السوق، وتعمل بالإضافة لذلك للعمل على تسويق المنتجات للمستهلك النهائي، والعمل على التنسيق مع الجهات الرسمية للتقليل من السوق السوداء التي تنتج عن عملية الاحتكار.

ويرى مجتمع الدراسة أن الجمعيات التعاونية الزراعية تعمل على محاربة الاحتكار من خلال توفير الأعلاف والحبوب للمزارع وبأسعار منافسة قدر المستطاع، والحصول على تمويل (قرض) من المؤسسات المحلية وذلك لتغطية حاجات أعضاء الجمعية، دعم الأعضاء في أوقات الكساد في السوق للحفاظ على قيمة أنتاجهم لكي يتم بيعها في فترات الرواج، وتعمل أيضا على تشجيع المنتج المحلي،

وتعمل الجمعيات بالإضافة إلى ذلك على بيع منتجات الأعضاء بأسعار منافسة دون إلحاق الضرر بالأعضاء (الاستبانة).

وجميع ما سبق أدى إلى زيادة دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث محاربة الاحتكار حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية في هذا الجانب.

6.1.1.3.4. ما درجة مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث هدفها الاقتصادي المساهمة في التنمية الاقتصادية ؟

للإجابة على هذا السؤال، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، كما هو موضح في جدول (9.4) التالي.

جدول 9.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث هدفها الاقتصادي المساهمة في التنمية الاقتصادية.

رقم الفقرة	المساهمة في التنمية الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
B32	تحسن الجمعية من نوعية الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع	4.14	0.66	كبيرة
B27	تدار مشاريع الجمعية بطريقة ممنهجة ووفق القوانين الاقتصادية السائدة	4.06	0.61	كبيرة
B30	تدعم الجمعية إقامة مشاريع صغيرة بصفة مستمرة	3.86	1.04	كبيرة
B28	توظف الجمعية قدرات الأعضاء لزيادة التنمية الاقتصادية	3.84	0.67	كبيرة
B31	توائم الجمعية بين حاجات أعضائها والخطط التنموية الوطنية	3.78	0.64	كبيرة
B29	تتفد الجمعية الخطط التنموية من حيث إعطاء الجمعية لأعضائها الإيعاز بضبط نشاطهم الاقتصادي بما يتناسب وفقها	3.45	0.70	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.85	0.48	كبيرة

بالنظر إلى معطيات الجدول (9.4) نلاحظ أن هناك دوراً كبيراً للجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية حسب وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة،

وقد كانت درجة هذا الهدف الاقتصادي كبيرة في الدرجة الكلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.85) وانحراف معياري (0.48).

وهذا يتضح من خلال المتوسطات الحسابية للفقرات المرتبة من المتوسط الحسابي الأعلى إلى الأدنى، بحيث كلما ارتفع المتوسط الحسابي للفقرة كان هناك دور كبير للجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال الهدف الاقتصادي المساهمة في التنمية الاقتصادية، أن فقرة تحسن الجمعية من نوعية الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.14) وبدرجة كبيرة وانحراف معياري (0.66)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة تنفذ الجمعية الخطط التنموية من حيث إعطاء الجمعية لأعضائها الإيعاز بضبط نشاطهم الاقتصادي بما يتناسب وفقها بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (0.70) ويلاحظ أيضا أن جميع الفقرات لها دور كبير في المساهمة في التنمية الاقتصادية بواسطة الجمعيات التعاونية الزراعية لزيادة التنمية الاقتصادية للبلاد.

ويعزو الباحث هذه النتيجة لدرجة الأهمية الكبيرة التي تدفع الجمعيات للعمل على المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تحسين نوعية الإنتاج المحلي الذي يضاعف قوة الدول بتعزيز أمنها الغذائي، وإدارة المشاريع بطريقة ممنهجة ووفق القوانين السائدة، بالإضافة لعمل الجمعيات على إقامة مشاريع صغيرة والتي تدعم وتعزز صمود الطبقات الفقيرة والمحتاجة في المجتمع مما يقلل من درجة الفقر المرتفعة في الأراضي الفلسطينية، وتعمل الجمعيات على الاستفادة من قدرات الأعضاء للوصول إلى تنمية الجمعية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أسست من أجلها وتعمل الجمعيات على التوفيق بين حاجات الأعضاء والخطط التنموية الوطنية لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

هذا ويرى مجتمع الدراسة أن الجمعيات التعاونية الزراعية تسهم في التنمية الاقتصادية من خلال: توفير اللحوم الحمراء والبيضاء في أوقات الذروة أو المواسم التي يشح فيها تلك السلع معززة الأمن الغذائي في البلد، وكما تعمل الجمعيات على النهوض بالمزارع وتوفير متطلباته وحاجاته، وتطوير المنتجات اليدوية (المصنعة محليا)، وتوزيع أغنام للعائلات المستورة لتقليل من حدة الفقر في الأراضي الفلسطينية، وتعمل الجمعيات في مجال التوعية البيئية من خلال الحد من استخدام المواد الكيميائية المضرة بالإنسان والبيئة على حد سواء، وتعمل الجمعيات التعاونية الزراعية على دعم إنشاء البيئية التحتية للقطاع الزراعي مثل (أنشاء آبار، تعبيد وشق طرق زراعية،.. إلخ) (الاستبانة).

وجميع ما سبق أدى إلى زيادة دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية، وتلك النتيجة تتوافق مع دراسة Bello (2005) بأن للجمعيات دوراً في خلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية.

2.1.3.4. عرض النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الثاني: "ما المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية؟"، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، كما هو موضح في جدول (10.4).

جدول 10.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، للمشاكل والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية.

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية
كبير	0.62	4.03	المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي
كبيرة جداً	0.47	4.37	المعوقات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية
متوسط	0.63	3.14	المعوقات الفنية والإدارية
كبير	0.61	3.91	المعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي
كبير	0.65	3.41	المعوقات المالية
كبير	0.66	3.92	المعوقات المؤسسية والتشريعية
كبير	0.42	3.80	الدرجة الكلية

ويلاحظ من الجدول (10.4) أن مستوى المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية كان بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3.80) وانحراف معياري (0.42)، وان أهم المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية هي المعوقات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية بمتوسط حسابي (4.37) وانحراف معياري (0.47) مما يعطي أهمية كبيرة جداً لهذه المعوقات والمتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئية ولما لهذه العناصر من تأثير كبير وغير مسيطر عليه من قبل الجمعيات التعاونية الزراعية، ثم تلاها المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي بمتوسط حسابي (4.03) وانحراف معياري (0.62) وبدرجة كبيرة، ومن ثم تلتها

المعوقات المؤسسية والتشريعية بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (0.66)، ومن ثم تلتها المعوقات المالية التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية وتقلل من التنمية الاقتصادية بمتوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري قدرة (0.65)، وبأقل عائق يقف أمام الجمعيات التعاونية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية هي المعوقات الفنية والإدارية وبدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.14) وانحراف معياري (0.63).

ويندرج عن السؤال الرئيس الثاني الأسئلة الفرعية التالية:

1.2.1.3.4. ما مستوى المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، كما هو موضح في جدول (11.4).

جدول 11.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لمستوى المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

رقم الفقرة	المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
C5	المنافسة غير المتوازنة من قبل المنتجات الزراعية الإسرائيلية للمنتجات الفلسطينية الزراعية.	4.27	0.91	كبيرة جدا
C1	الحد من حرية حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية والعالم الخارجي.	4.14	1.00	كبيرة
C3	غياب المعلومات الكافية عن الأسواق الخارجية.	4.10	0.85	كبيرة
C4	عدم توفر الحماية من قبل الحكومة الفلسطينية في التعامل بين الوسطاء الإسرائيليين والجمعيات (نصب، وتأخر في المستحقات).	3.96	0.95	كبيرة
C2	الحد من حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية ببعضها.	3.73	0.82	كبيرة
	الدرجة الكلية	4.03	0.62	كبيرة

بالنظر إلى معطيات الجدول (11.4) نلاحظ أن هناك دوراً كبيراً للمشاكل والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة، وقد كانت درجة هذا المعوقات كبيرة في الدرجة الكلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.03) وانحراف معياري (0.62).

وهذا ويتضح من خلال المتوسطات الحسابية الواردة في الجدول السابق أن الفقرات مرتبة من المتوسط الحسابي الأعلى إلى الأدنى، بحيث كلما ارتفع المتوسط الحسابي للفقرة كانت المعوقات تؤثر على دوراً الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي، أن فقرة المنافسة غير المتوازنة من قبل المنتجات الزراعية الإسرائيلية للمنتجات الفلسطينية الزراعية جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.27) وبدرجة كبيرة جداً وبنحرف معياري (0.91)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة الحد من حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية ببعضها بمتوسط حسابي (3.73) وانحراف معياري (0.82) ويلاحظ أيضاً أن جميع الفقرات لها دور كبير جداً وكبير في أعاقه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى درجة الأهمية الكبيرة التي تتسبب به المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي في أعاقه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية، والتي تتمثل بأهم مشكلة ومعيق تواجه الجمعيات بالمنافسة الغير متوازن من قبل المنتجات الزراعية الإسرائيلية للمنتجات الزراعية الفلسطينية مما تتسبب في خسائر فادحة وأضرار في المزارع الفلسطيني، وقيام الاحتلال الإسرائيلي بإعاقه دخول وخروج البضائع إلى الأراضي الفلسطينية متسببة في تقليل المساحة التي يسوق بها المنتج المحلي الفلسطينية بالإضافة إلى عدم تطوير المنتج الفلسطينية بمنع دخول وسائل تكنولوجيا حديثة لتطوير العملية الإنتاجية، ومنع المواد الأساسية من مواد كيميائية وأسمدة ومستحضرات بيطرية من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية مما اضعف قوتها على مكافحة الأوبئة والأمراض.

وأوضح مجتمع الدراسة أن الجدار الفصل العنصري، أدى لصعوبة الوصول للأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية مما زاد من الأعباء على كاهل المزارع الفلسطيني، وأيضاً تعمل السلطات الإسرائيلية على تهريب الحيوانات المريضة للأسواق الفلسطينية مما يتسبب بظهور أمراض وأوبئة غير مسبوقه من قبل لدى المزارع الفلسطيني، ويعمل الاحتلال الإسرائيلي على إدخال كميات كبيرة من المنتجات الإسرائيلية وبخاصة المنتجة في المستوطنات لأغراق الأسواق الفلسطينية بها لتقليل الأسعار

ويشكل كبير متسبب ذلك بخسائر كبير يتحملها المزارع والجمعية التعاونية الزراعية وحده لتلك الخسائر دون الحصول على تعويض من أي جهة كانت (الاستمارة).

وكما يعمل الاحتلال الإسرائيلي أيضا على تغييب المعلومات عن الأسواق الخارجية لمنع قدرة المنتجات المحلية على معرفة أي الأسواق أفضل لتسويق المنتجات المحلية فيها، ويلاحظ أيضا عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على حماية الجمعيات وأعضائها من عمليات النصب والتأخر في دفع المستحقات على الوطاء الإسرائييين بسبب تقييدها باتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي، وكما يعيق الاحتلال الإسرائيلي حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية أما من خلال الحواجز الترابية والعسكرية والجدار الفاصل مما يقلل من إمكانية التنقل بين المناطق الفلسطينية، وتتوافق تلك النتائج مع دراسة (برغوئي، 2009) و(حنني، 2008) و(شويكة، 1998) و(عدنان، ونوفل، 2010) و(المركز الفلسطينية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2011).

وجميع ما سبق أعاق دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي بدرجة كبيرة حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة.

2.2.1.3.4. ما مستوى المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، كما هو موضح في جدول(12.4)، ويلاحظ من خلال الجدول أن هناك دوراً كبيراً للمشاكل والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة، وقد كانت درجة هذا المعوقات كبيرة جداً في الدرجة الكلية حيث بلغ المتوسط الحسابي(4.37) وانحراف معياري (0.47).

وهذا ويتضح من خلال المتوسطات الحسابية الواردة في الجدول (12.4) أن الفقرات مرتبة من المتوسط الحسابي الأعلى إلى الأدنى، بحيث كلما ارتفع المتوسط الحسابي للفقرة كانت المعوقات تؤثر على دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال المعوقات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية ، أن فقرة محدودية المياه المسموحة بها في الأراضي الفلسطينية جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.57) وبدرجة كبيرة جداً وبانحراف معياري (0.67)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة الزحف العمراني والحضري والتوسع العشوائي في الإنشاءات على حساب الأراضي

الزراعية بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.73) ويلاحظ أيضاً أن جميع الفقرات لها دور كبير جداً في أعاقه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية.

جدول 12.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لمستوى المعينات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعينات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية.

رقم الفقرة	المعينات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
C6	محدودية المياه المسموحة بها في الأراضي الفلسطينية.	4.57	0.67	كبير جداً
C8	التغير في المناخ وتسببه في زيادة خسائر الأعضاء مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج.	4.35	0.62	كبير جداً
C7	صعوبة التنبؤ بأسعار المنتجات الزراعية في المستقبل.	4.33	0.58	كبير جداً
C9	الزحف العمراني والحضري والتوسع العشوائي في الإنشاءات على حساب الأراضي الزراعية.	4.24	0.73	كبير جداً
	الدرجة الكلية	4.37	0.47	كبير جداً

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى درجة الأهمية الكبيرة جداً التي تتسبب به المعينات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية في أعاقه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية، والتي تتمثل بأهم معيق يواجه الجمعيات بمحدودية المياه المسموحة بها في الأراضي الفلسطينية وذلك بسبب الطبيعة البيئية للمناطق الجنوبية في الضفة الغربية بأنها تتميز بقربها من المناطق الصحراوية مما تسبب بالزحف الصحراوي إليها، بالإضافة إلى قلة الأمطار فيها مقارنة مع المناطق الشمالية من الضفة الغربية وصعوبة حفر الآبار الارتوازية وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي عليها وتحديد الكميات المستخرجة من الآبار، بالإضافة لزراع المستوطنات في المناطق الجبلية والمطلة على المناطق الزراعية مما يزيد من الرقابة من قبل الاحتلال على المصادر المائية والمراعي والمحميات البيئية متذرة بالحجج الأمنية الواهية، وكما تشهد التقلبات الحادة في المناخ في التأثير على المنتجات الزراعية للجمعيات التعاونية الزراعية بارتفاع في تكاليف الإنتاج وزيادة الخسائر للجمعية والأعضاء لعدم القدرة على تسويق المنتجات بأسعار تغطي قيمة التكاليف، ويلاحظ أن هنالك صعوبة في تحديد الأسعار المستقبلية للمنتجات الزراعية بسبب ما سبق، وكما أن هناك زحفاً عمرانياً وبشكل كبير جداً نحو الأراضي الزراعية.

وجميع ما سبق أعاق دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية بدرجة كبيرة جداً، حسب وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

3.2.1.3.4. ما مستوى المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات الفنية والإدارية ؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، كما هو موضح في جدول (13.4).

جدول 13.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لمستوى المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات الفنية والإدارية.

رقم الفقرة	المعوقات الفنية والإدارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
C11	عزوف الكفاءات عن العمل التعاوني لضعف الدخل.	3.73	0.77	كبير
C12	تدني خدمات الإرشاد الزراعي المقدم للأعضاء.	3.22	1.02	متوسط
C10	ضعف القدرات الفنية الزراعية لأعضاء الجمعية التعاونية.	3.08	0.99	متوسط
C13	الارتجالية في اتخاذ القرارات لتفسير أعمال الجمعية.	2.57	1.08	قليلة
	الدرجة الكلية	3.14	0.63	متوسطة

بالنظر إلى معطيات الجدول (13.4) نلاحظ أن هناك دوراً متوسطاً للمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات الفنية والإدارية حسب وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة، وقد كانت درجة هذا المعوقات متوسطة في الدرجة الكلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.14) وانحراف معياري (0.63).

وهذا ويتضح من خلال المتوسطات الحسابية الواردة في الجدول (13.4)، أن الفقرات مرتبة من المتوسط الحسابي الأعلى إلى الأدنى، بحيث كلما ارتفع المتوسط الحسابي للفقرة كانت المعوقات تؤثر على دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال المعوقات الفنية والإدارية، أن فقرة عزوف الكفاءات عن العمل التعاوني لضعف الدخل جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.73) وبدرجة كبيرة وانحراف معياري (0.77)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة الارتجالية في اتخاذ القرارات لتفسير أعمال الجمعية بمتوسط حسابي (2.57) وانحراف معياري (1.08) ويلاحظ

أيضاً أنّ الفقرات توزعت بين دور كبير ومتوسط وقليل في أعاقه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة لدرجة الأهمية الكبيرة التي تتسبب به المعوقات الفنية والإدارية في أعاقه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية، والتي تتمثل بأهم معيق يواجه الجمعيات بعزوف الكفاءات عن العمل التعاوني لقلّة العائد التي تحصل عليه هذا الكفاءات مقارنة مع القطاعات الأخرى لارتباط العمل في الجمعيات التعاونية بالعمل التطوعي، ويلاحظ أيضاً أن هناك تدنياً في الخدمات الإرشادية المقدمة من الجمعية بدرجة متوسطة تعيق التنمية الاقتصادية، وذلك لقلّة الكوادر المتوفر للعمل في هذا الجانب، ويمكننا القول إن هناك ضعفاً في القدرات الفنية الزراعية للأعضاء الجمعيات التعاونية، ولهذا يجب العمل على تطوير قدرات الأعضاء في هذا الجانب لما له الأثر الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتتوافق تلك النتائج مع دراسة (قعقورة، 2010) و(برغوثي، 2009) و(حنني، 2008) و(قطب، 1998) و(بيومي، 2004) و(شويكة، 1998) و(البرقاوي، 1995) و(بشر، 2003) و(البرغوثي، 2011).

وجميع ما سبق أعاق دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات الفنية والإدارية بدرجة متوسطة، حسب وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

4.2.1.3.4. ما مستوى المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي ؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، كما هو موضح في جدول (14.4).

بالنظر إلى معطيات الجدول (14.4) نلاحظ أن هناك دوراً كبيراً للمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة، وقد كانت درجة هذا المعوقات كبيرة في الدرجة الكلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.91) وانحراف معياري (0.61).

وهذا ويتضح من خلال المتوسطات الحسابية الواردة في الجدول (14.4) أن الفقرات مرتبة من المتوسط الحسابي الأعلى إلى الأدنى، بحيث كلما ارتفع المتوسط الحسابي للفقرات كانت المعوقات تؤثر

على دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال المعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، أن فقرة ضعف البنية الأساسية (مختبرات، أدوية،... إلخ) للبحوث الزراعية جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.29) وبدرجة كبيرة جداً وانحراف معياري (0.94)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة غياب واضح لدى غالبية التعاونيات في فهم المبدأ التعاوني الداعي على التعاون بين التعاونيات بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (1.01) ويلاحظ أيضاً أن الفقرات توزعت بين دور كبير جداً وكبير في أعاقه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية.

جدول 14.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لمستوى المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من المعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي.

رقم الفقرة	المعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
C17	ضعف البنية الأساسية (مختبرات، أدوية،... إلخ) للبحوث الزراعية.	4.29	0.94	كبير جدا
C14	صغر ونشتت الحيازات الزراعية وشيوع ملكيته؛ مما قلل الكفاءة الإنتاجية لها	3.82	0.88	كبير
C15	انخفاض مستوى الإنتاجية من رأس المال؛ والذي يعود إلى قلة الأموال المتوفرة مع سوء استخدامها.	3.76	0.83	كبير
C16	غياب واضح لدى غالبية التعاونيات في فهم المبدأ التعاوني الداعي على التعاون بين التعاونيات.	3.76	1.01	كبير
	الدرجة الكلية	3.91	0.61	كبير

ويعزو الباحث هذه النتيجة لدرجة الأهمية الكبيرة التي تتسبب به المعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي في أعاقه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية، والتي تتمثل بأهم معيق يواجه الجمعيات بضعف البنية الأساسية من مختبرات ، وأدوية،... إلخ للبحوث الزراعية لما يعود لتوفرها من أهمية في دعم الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية، وزيادة في العملية الإنتاجية، وتحسين في جودة المنتجات الزراعية وتطويرها لمجابهة المنتجات الزراعية الأجنبية والمستوردة، وكما أن تشتت الحيازات بسبب العادات والتقاليد التي تضمن الحق في التوريث من جيل إلى جيل تؤدي إلى زيادة في تشتتها وتقليل الكفاءة الإنتاجية منها، ويلاحظ أن هناك غياباً واضحاً لدى التعاونيات بمبدأ مهم من مبادئ العمل التعاوني الداعي إلى التعاون بين التعاونيات، لتبادل

الخبرات والدعم فيما بينها في الجوانب الإدارية والفنية والمالية، لدعم وتطوير الحركة التعاونية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. وتتوافق تلك النتائج مع دراسة (قعقورة، 2010) و(برغوثي، 2009) و(قطب، 1998) و(بيومي، 2004) و(شويكة، 1998) و(البرقاوي، 1995) و(عدنان، ونوفل، 2010).

وجميع ما سبق أعاق دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي بدرجة كبيرة، حسب وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

5.2.1.3.4 ما مستوى المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات المالية ؟

بالنظر إلى معطيات الجدول (15.4) نلاحظ أن هناك دوراً كبيراً للمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات المالية حسب وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة، وقد كانت درجة هذا المعوقات كبيرة في الدرجة الكلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.41) وانحراف معياري (0.65).

للإجابة عن هذا السؤال، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، كما هو موضح في جدول (15.5) التالي.

جدول 15.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لمستوى المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من المعوقات المالية.

رقم الفقرة	المعوقات المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
C19	ضعف الموارد المالية.	4.20	1.00	كبير جدا
C21	صغر وضيق حجم السوق الفلسطيني يقلل من كفاءة المشاريع الكبيرة.	3.59	0.98	كبيرة
C20	عدم تسديد أعضاء الجمعية للمستحقات عليهم.	3.10	1.25	متوسط
C18	غياب آلية توثيق سليمة تساعد على متابعة الأمور المالية.	2.78	1.00	متوسط
	الدرجة الكلية	3.41	0.65	كبير

وهذا ويتضح من خلال المتوسطات الحسابية الواردة في الجدول (15.4) أن الفقرات مرتبة من المتوسط الحسابي الأعلى إلى الأدنى، بحيث كلما ارتفع المتوسط الحسابي للفقرة كانت المعوقات تؤثر على دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال المعوقات المالية، أن فقرة ضعف الموارد المالية جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.20) وبدرجة كبيرة جداً وبانحراف معياري (1.00)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة غياب آلية توثيق سليمة تساعد على متابعة الأمور المالية بمتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (1.00) ويلاحظ أيضاً أنّ الفقرات توزعت بين دور كبير جداً وكبير ومتوسطة في أعاقه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة لدرجة الأهمية الكبيرة التي تتسبب به المعوقات المالية في أعاقه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية، والتي تتمثل بأهم معيق يواجه الجمعيات بقله الموارد المالية المتاحة للجمعيات التعاونية للعمل على تطوير نفسها ومصالح أعضائها وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، ويتضح أيضاً أن هناك صعوبة في مصادر التمويل للجمعيات والمتمثل بعدم وجود بنوك تنمية متخصصة بالقطاع الزراعي، وكما يعيق صغر السوق الفلسطيني وضيق حجمه من كفاءة المشاريع الإنتاجية الكبيرة وعدم القدرة على تسويق المنتجات محلياً وخارجياً.

ويرى مجتمع الدراسة أن هناك معوقات مالية تواجه الجمعيات في زيادة المصاريف المترتبة على نقل البضائع إلى الأسواق، وذلك بسبب الارتفاع المستمر في أسعار والوقود، وعدم دعمها من قبل الجهات الرسمية وخاصة للجمعيات التعاونية الزراعية، مما يؤدي لتقليل نسبة العائد المترتبة على تسويق الإنتاج من قبل الجمعيات التعاونية الزراعية (الاستبانة). وتتوافق تلك النتائج مع دراسة (قعقورة، 2010) و(برغوثي، 2009) و(حنني، 2008) و(قطب، 1998) و(بيومي، 2004) و(شويكة، 1998) و(البرقاوي، 1995) و(dung، 2011)، و(بشر، 2003).

وجميع ما سبق أعاق دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات المالية بدرجة كبيرة، حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة.

6.2.1.3.4. ما مستوى المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات المؤسسية والتشريعية؟

للإجابة عن هذا السؤال، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، كما هو موضح في جدول (16.4).

جدول 16.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمستوى المعايير التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من المعايير المؤسسية والتشريعية.

رقم الفقرة	المعايير المؤسسية والتشريعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
C24	عدم وجود سياسة حكومية واضحة لتعويض المزارعين لمواجهة الكوارث الطبيعية.	4.63	0.66	كبير جدا
C23	عدم وجود نظام للتأمين الزراعي	4.45	0.83	كبير جدا
C25	التضارب والازدواجية بين المؤسسات ذات العلاقة في القطاع الزراعي وضعف قدراتها.	4.04	0.82	كبير
C22	غياب القوانين الحديثة المنظمة للعمل التعاوني (قدم القانون).	3.69	0.99	كبير
C26	تدخل الأحزاب السياسية في انتخابات الجمعية يضع الشخص الغير مناسب في موقع يعيق عمل الجمعية التنموي.	2.84	1.46	متوسط
	الدرجة الكلية	3.92	0.66	كبير

بالنظر إلى معطيات الجدول (16.4) نلاحظ أن هناك دوراً كبيراً للمعايير التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من المعايير المؤسسية والتشريعية حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة، وقد كانت درجة هذا المعايير كبيرة في الدرجة الكلية حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.92) وانحراف معياري (0.66).

وهذا ويتضح من خلال المتوسطات الحسابية الواردة في الجدول (16.4) أن الفقرات مرتبة من المتوسط الحسابي الأعلى إلى الأدنى، بحيث كلما ارتفع المتوسط الحسابي للفقرة كانت المعايير تؤثر على دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من خلال المعايير المالية، أن فقرة عدم وجود سياسة حكومية واضحة لتعويض المزارعين لمواجهة الكوارث الطبيعية جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.63) وبدرجة كبيرة جداً وانحراف معياري (0.66)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فقرة تدخل الأحزاب السياسية في انتخابات الجمعية يضع الشخص الغير مناسب في موقع يعيق عمل الجمعية التنموي بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (1.46)، ويلاحظ أيضاً أن الفقرات توزعت بين دور كبير جداً وكبير ومتوسط في أعاقه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى درجة الأهمية الكبيرة التي تتسبب بها المعايير المؤسسية والتشريعية

في أعاقه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية، والتي تتمثل بأهم معيق يواجه الجمعيات بعدم وجود سياسة حكومية واضحة لتعويض المزارعين لمواجهة الكوارث الطبيعية ودعم المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية، حيث يقف المزارع الفلسطيني لوحده في حالة الخسائر التي تلحق بها بسبب الكوارث الطبيعية والتي تؤثر بدرجة كبيرة على المحاصيل الزراعية البعلية والمروية والأشجار المثمرة ومدمرة لها في كثير من الأحيان، حيث تقف عدم وجود التأمين الزراعي عائق كبير أمام الجمعيات التعاونية لما يمثلته التأمين من دور في حماية الجمعية ضد الأخطار المختلفة ويعزز الثقة في الاستثمار بالقطاع الزراعي. وكما يرى مجتمع الدراسة أن غياب القوانين الناظمة للقطاع التعاون وقدمها وعدم مواكبتها للتطور الحاصل في البيئة العالمية يؤدي إلى التقليل من دور الجمعيات في التنمية الاقتصادية، ويتضح أيضا أن الأحزاب الفلسطينية السياسية تتدخل في أعمال الجمعيات التعاونية ويعيق دورها في التنمية الاقتصادية وبدرجة متوسطة والتي تتعلق بآلية إدارة العمل المؤسسي في الجمعيات التعاونية وربطها بحزب أو فصيل يؤدي بالنهاية لمخالفة أحد مبادئ العمل التعاوني المتعلق بحرية الانتماء والانتساب إلى الجمعيات التعاونية الزراعية. وتتوافق تلك النتائج مع دراسة (قعقورة، 2010) و(برغوئي، 2009) و(بيومي، 2004)، و(شويكة، 1998) و(البرقاوي، 1995) و(Sizya، 2001) و(عدنان، ونوفل، 2010).

وجميع ما سبق أعاق دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعوقات المؤسسية والتشريعية بدرجة كبيرة، حسب وجهة نظر مجتمع الدراسة.

3.1.3.4. عرض النتائج المتعلقة في السؤال الثالث ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الثالث: ما الوسائل الكفيلة التي يمكن أن تسهم في تحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مجتمع الدراسة؟

استخرجت المقترحات من السؤال المفتوح، وقد تم احتساب التكرار للوسائل التي قدمها مجتمع الدراسة في هذا المجال وقد أجاب عن السؤال 48 فرد من مجتمع الدراسة.

ويوضح جدول (17.4) الوسائل والتكرارات والنسب المئوية لمقترحات مجتمع الدراسة حول الوسائل التي تسهم في تحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية مرتبة تنازليا من حيث درجة التكرار والأهمية.

جدول 17.4- أ : الوسائل والتكرارات والنسب المئوية لمقترحات مجتمع الدراسة حول الوسائل التي تسهم في تحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية.

الرقم	المقترح	التكرار	النسبة المئوية من مجمل المجيبين من أفراد مجتمع الدراسة
1.	توفير دعم مادي للجمعيات التعاونية الزراعية، من خلال توفير المشاريع الإنتاجية للجمعيات.	33	69%
2.	الدعم الحكومي والمتمثل في الإعفاءات الضريبية والجمركية، والدعم للوظائف الإدارية والفنية في الجمعيات، وتحديد أسعار المنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعية والحماية للمنتج المحلي	26	54%
3.	تعزيز العمل التعاوني بين التعاونيات لتبادل الخبرات والوسائل الحديثة لتطوير العملية التعاونية في الأراضي الفلسطينية.	15	31%
4.	إعداد ودعم الدورات التدريبية والإرشادية لزيادة الوعي التعاوني.	15	31%
5.	تطوير القوانين التي تنظم العمل التعاوني لتواكب التطور في البيئة الخارجية والعالمية، بما يدعم العمل التعاوني.	14	29%
6.	تسويق منتجات الجمعيات بأسعار مناسبة، وتحديدها، وخلق أسواق جديدة لتسويق المنتجات المحلية.	9	19%
7.	توفير مختبرات صحية وزراعية، وبنية تحتية لإجراء الأبحاث الزراعية التي تطور الجمعيات التعاونية في المجال الزراعي والحيواني.	8	17%
8.	تسهيل الحصول على الآليات الزراعية ومستلزمات الإنتاج اللازمة للمزارعين وبشكل مستمر.	8	17%
9.	عقد دورات تدريبية لزيادة وتنمية قدرات الأعضاء في جميع الجوانب الإدارية، والمالية، والفنية، والتصنيع الغذائي،...إلخ.	8	17%
10.	إنشاء بنوك متخصصة (تنموية) للقطاع الزراعي أو بنك تعاوني.	5	10%
11.	التأمين الزراعي.	5	10%
12.	الرقابة المستمرة من قبل الجهات الرسمية للدعم الأجنبي والرقابة على الجمعيات التعاونية وليس ربطها بمواسم (أعداد الموازنات، الاجتماعات العامة...إلخ)	4	8%
13.	زيادة وتوسيع أعضاء الجمعية، للاستفادة من خبراتهم ومواردهم المالية في العملية التعاونية.	3	6%
14.	حفر آبار جمع المياه وفتح الطرق الزراعية وتوفير صهاريج لنقل المياه للمناطق النائية بأسعار منافسة ومعقولة لزيادة العملية الإنتاجية.	3	6%

جدول 17.4-ب: الوسائل والتكرارات والنسب المئوية لمقترحات مجتمع الدراسة حول الوسائل التي تسهم في تحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية.

الرقم	المقترح	التكرار	النسبة المئوية من مجمل المجيبين من أفراد مجتمع الدراسة
15.	إدخال الطرق العلمية الحديثة (التكنولوجيا) لتحسين الجودة ورفع مستوى الإنتاج الزراعي.	3	6%
16.	الشراء الجماعي والبيع الجماعي لأعضاء الجمعية.	2	4%
17.	إنشاء مقرات للجمعيات.	2	4%
18.	توحيد الجهات الرسمية والمسؤولة عن الجمعيات الزراعية بجهة واحدة، لتسهيل عمل الجمعيات والمراجعات.	1	2%
19.	إدارة رأس المال بطرق سليمة وشفافية في عمل الإدارات.	1	2%
20.	زيادة الشفافية في أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية.	1	2%
21.	تثبيت أسعار الصرف، وخاصة في حالة الحصول على قروض وتسديدها.	1	2%

استناداً إلى النتائج أعلاه يمكن ملاحظة أن أكثر الوسائل الكفيلة في تحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية وجهة نظراً مجتمع الدراسة هي:

- توفير دعم مادي للجمعيات التعاونية الزراعية، من خلال توفير المشاريع الإنتاجية للجمعيات بنسبة 69% من المستجيبين.
- الدعم الحكومي والتمثل في الإعفاءات الضريبية والجمركية، والدعم للوظائف الإدارية والفنية في الجمعيات، وتحديد أسعار المنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعية والحماية للمنتج المحلي بنسبة 54% من المستجيبين.
- تعزيز العمل التعاوني بين التعاونيات لتبادل الخبرات والوسائل الحديثة لتطوير العملية التعاونية في الأراضي الفلسطينية بنسبة 31% من المستجيبين.
- إعداد ودعم الدورات التدريبية والإرشادية لزيادة الوعي التعاوني بنسبة 31% من المستجيبين.
- تطوير القوانين التي تنظم العمل التعاوني لتواكب التطور في البيئة الخارجية والعالمية، بما يدعم العمل التعاوني بنسبة 19% من المستجيبين.

ويلاحظ مما سبق أن المقترحات السابقة لقيت أكبر نسبة لما لها من أهمية من وجهة مجتمع الدراسة

لتطوير دور الجمعيات الزراعية في التنمية الاقتصادي، ولهذا يجب العمل على الأخذ بها لتطوير دور الجمعيات الزراعية في التنمية الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، من وجهة نظر مجتمع الدراسة.

أما أقل الوسائل الكفيلة في تحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر مجتمع الدراسة مرتبة حسب التكرار من الأعلى إلى الأدنى فكانت: توفير مختبرات صحية وزراعية، وبنية تحتية لإجراء الأبحاث الزراعية التي تطور الجمعيات التعاونية في المجال الزراعي والحيواني، و تسهيل الحصول على الآليات الزراعية ومستلزمات الإنتاج اللازمة للمزارعين وبشكل مستمر، و عقد دورات تدريبية لزيادة وتنمية قدرات الأعضاء في جميع الجوانب الإدارية، والمالية، والفنية، والتصنيع الغذائي،... إلخ، بنسبة 17% من المستجيبين، ويلاحظ من هذه النسبة أن هناك ضرورة في توفيرها لزيادة دور الجمعيات الزراعية في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية.

وأيضا حصل كل من إنشاء بنوك متخصصة (تنموية) للقطاع الزراعي أو بنك تعاوني، و التأمين الزراعي على نسبة 10% من مجمل المستجيبين، و الرقابة المستمرة من قبل الجهات الرسمية للدعم الأجنبي والرقابة على الجمعيات التعاونية وليس ربطها بمواسم (إعداد الموازنات، الاجتماعات العامة... إلخ) على نسبة 8% من المستجيبين، ويلاحظ من هذين المقترحين أهمية توفير الرقابة والمستمرة على أعمال الجمعيات الزراعية وعدم سيطرة شخص على الجمعيات التعاونية الزراعية لتحقيق مصالح شخصية أو قبلية أو حزبية. و حصل كل من زيادة وتوسيع أعضاء الجمعية، للاستفادة من خبراتهم ومواردهم المالية في العملية التعاونية، و حفر آبار لجمع مياه الامطار، وفتح الطرق الزراعية وتوفير صهاريج لنقل المياه للمناطق النائية بأسعار منافسة ومعقولة لزيادة العملية الإنتاجية، و إدخال الطرق العلمية الحديثة (التكنولوجيا) لتحسين الجودة ورفع مستوى الإنتاج الزراعي بنسبة 6% من المستجيبين ، وتتعلق هذه الاقتراحات بالمعوقات البيئية والطبيعية التي تقلل من دور الجمعيات الزراعية في التنمية الاقتصادية وهذه الوسائل تقلل من تأثيرها.

وكما حصل كل من الشراء الجماعي والبيع الجماعي لأعضاء الجمعية، و إنشاء مقرات للجمعيات على نسبة 4% من مجتمع الدراسة ويتعلق هذي الاقتراحين في زيادة التعاون بين الأفراد وزيادة التواصل بين أعضاء الجمعية وإداراتها. بينما حصل على أقل نسبة تكرار من المستجيبين توحيد الجهات الرسمية والمسؤولة عن الجمعيات الزراعية بجهة واحدة، لتسهيل عمل الجمعيات والمراجعات، وإدارة رأس المال بطرق سليمة، وشفافية في عمل الإدارات، بالإضافة لزيادة الشفافية في أعمال

الجمعيات التعاونية الزراعية، و تثبت أسعار الصرف، وخاصة في حالة الحصول على قروض وتسديدها نسبة 2%، وهي اقل الوسائل التي حظيت على موافقة من وجهة نظر مجتمع الدراسة.

4.1.3.4. تحليل نتائج المقابلة البورية:

نتائج السؤال الاول: ما مدى تطابق أهداف الجمعية التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية مع واقعها، من حيث الأهداف الاقتصادية التالية:

● القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد، فقد تركزت إجابات المجموعة حول ما يلي مرتبة حسب الأهمية:

○ الرقابة على جميع مراحل العملية الإنتاجية والمشاريع والأنشطة التي تجريها الجمعيات التعاونية من قبل الهيئة العامة والسلطات الرسمية.

○ تبادل الخبرات والمعلومات بشتى أنواعها، بين الأعضاء لتعزيز التعاون والثقة بينهم.

○ توزيع الفائض وبشكل عادل بين الأعضاء وبحسب النظام الداخلي للجمعيات التعاونية وليس حسب المصلحة الشخصية، بالإضافة إلى صرفها في أوجه تعود بالنفع بالأعضاء والمجتمع بشكل عام.

○ تسويق وبيع منتجات الأعضاء وبشكل جماعي، وبأسعار مناسبة.

○ العمل الجماعي في جميع أنشطة الجمعيات التعاونية.

○ الشراء الجماعي لمدخلات ومستلزمات العملية الإنتاجية.

○ التنسيق بين الجمعيات والجهات الرسمية لتحديد وضبط الأسعار، وأيضا إقرار القوانين المنظمة للعمل التعاوني.

○ زرع الثقة بين أعضاء الجمعية والجمعية والمستهلك، وبين أعضاء الجمعية وإدارتها، من خلال الصدق والشفافية في التعامل.

● ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة، فقد تركزت إجابات المجموعة حول ما يلي مرتبة حسب الأهمية:

○ تقديم دورات إرشادية وورش عمل وندوات ونشرات تثقيفية تبين أهمية العمل الجماعي وترسيخه بين أعضاء الجمعيات.

- العمل بروح الفريق والعمل الجماعي، والحد من الفردية والأنانية، وأن يصبح جميع الأعضاء يبدأً واحدة لتحقيق هدف واحد، ليتم توحيد الجهود لتحقيقه وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وخدمة المجتمع، بالإضافة لإشراكهم في جميع أنشطة الجمعيات التعاونية.
- تكثيف الاتصال بين أعضاء الهيئة العامة وأعضاء إدارات الجمعيات التعاونية، وعدم حصرها في المناسبات وتوزيع المنح والمساعدات، وذلك للتعارف والتحابب وتقوية العلاقات فيما بينهم.
- تلبية حاجات أعضاء الجمعية والمساواة بين الأعضاء وليس خدمة مجموعة من الأعضاء.

● محاربة الغش والتلاعب بالأسعار فقد تركزت إجابات المجموعة حول ما يلي مرتبة حسب الأهمية:

- الرقابة على جميع مراحل الإنتاج لضبط الأسعار والكميات والتكاليف، لزيادة قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية.
- دعم الأعضاء، والعمل على الشراء الجماعي لمدخلات ومستلزمات العملية الإنتاجية والمطابقة للمواصفات والمعايير المحلية والأجنبية، وذلك بالتزامن مع الرقابة على جميع مراحل الإنتاج لضبط الأسعار والكميات والتكاليف والجودة.
- توظيف الخبرات الفنية لحماية الأعضاء في جميع المجالات (المالية، الإدارية، الإرشادية،... إلخ).
- وضع خطة إستراتيجية لتسويق الإنتاج ، والعمل على عدم تراكم الإنتاج.
- مراقبة الأسعار، بالتنسيق مع الجهات الرسمية وعدم تركها بحسب أهواء ورغبات التجار والسمسار، وتزويد أعضاء الجمعيات بالمعلومات حولها أول بأول، وتزويد المستهلك أيضا بالأسعار (تحديد الأسعار ومن ثم إعلانها)، ومعاينة الجهات المخالفة.
- التنسيق والتعاون مع الجمعيات المشابهة داخليا وخارجيا ، وذلك لتبادل الخبرات والشراء الجماعية معهم لمستلزمات الإنتاج ومدخلاتها.
- الترويج للمنتجات بشتى الطرق بواسطة الجمعيات التعاونية، والعمل على إدخال المنتجات المحلية كمدخلات أولية في العملية الإنتاجية وبأسعار منافسة يمنع التجار بالتلاعب بالأسعار.
- فتح أسواق جديدة أمام منتجات الجمعية، والمتابعة المستمرة لذلك للبقاء على كل جديد وأي تطورات تحدث في الأسواق.
- وضع خطط إنتاجية لضبط الكميات المنتجة، والقضاء على تكديس البضائع وعدم القدرة على بيعها.

○ عمل حملات توعية للأعضاء والمزارعين.

● زيادة الإنتاج. فقد تركزت إجابات المجموعة حول ما يلي مرتبة حسب الأهمية:

○ دعم المزارعين، وتوزيع الأرض بحسب خصائصها، وتشجيعهم على العمل في مزارعهم وتمسكهم بأراضيهم، وعقد دورات تدريبية وإرشادية للأفراد والمزارعين لزيادة الخبرة والكفاءة عندهم.

○ التوظيف حسب الخبرة والكفاءة في الجمعيات، واستخدام موظفين ذوي كفاءة عالية، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتوفير جهة متخصصة للرقابة عليهم.

○ توفير مرشدين متخصصين في العمل الزراعي .

○ استخدام التكنولوجيا والمعدات الحديثة لتطوير المنتجات الزراعية، وتحسين السلالات للبذور والحيوانات، المقاومة للأمراض والأوبئة وتتوافق مع البيئة المحلية.

○ العمل على زيادة طرق حفظ الإنتاج، وأساليب عرضه وبمختلف الأشكال والأحجام المختلفة لتلبية حاجات المستهلك المتنوعة لزيادة الطلب عليها.

○ زيادة التعاون بين الجمعيات التعاونية داخليا وخارجيا، لتبادل الخبرات وأساليب الإنتاج المتطورة.

○ توجيه المزارعين حول أساليب الإنتاج الحديثة، والتي تعمل على زيادة كفاءة الإنتاج وزيادة الكميات المنتجة وبأسعار منافسة.

○ التوفيق بين الإنتاج ونوعية التربة والمنطقة الزراعية، الملائمة بين طرق وأساليب الإنتاج والمنطقة المستخدمة في العملية الإنتاجية، لتحديد أي المحاصيل يمكن زراعتها وبأعلى إنتاجية وعائد، وتحديد أي من الحيوانات تلاءم البيئة المرى فيها وأية أصناف والعمل على تحسين السلالات.

○ توسيع قاعدة الانتساب للجمعية وذلك باستقطاب أعضاء من ذوي الخصائص المطلوبة في الجمعية وبممتلكون علاقات وخبرات في مجال الجمعية، بالإضافة العمل على زيادة التعاون بين الأعضاء وتناقل الخبرات بينهم مما يقلل من الأمراض وزيادة كفاءة مقاومتها بأساليب مختلفة

● محاربة الاحتكار، فقد تركزت إجابات المجموعة حول ما يلي مرتبة حسب الأهمية:

○ استيعاب واحتواء المزارعين الكبار داخل إطار الجمعيات التعاونية، لتعزيز قوة الجمعية.

- العمل الجماعي، والابتعاد عن العمل الفردي الذي يزيد من الاحتكار وعدم القدرة على محاربتة، وحشد قوى أعضاء الجمعية لتشكيل قوة مؤثرة في السوق، وتسويق منتجات للمزارعين بشكل جماعي.
- توفير مستلزمات ومدخلات الإنتاج من قبل الجمعية للأعضاء وبأسعار مخفضة وبشكل مستمر وبالوقت المحدد.
- زيادة ثقة المستهلك بإنتاج الجمعية وخدماتها، من خلال رفع جودة المنتج وتوفره باستمرار والرقابة عليه.
- التعاون بين الجمعيات لتشكيل قوة من خلال اعضائها لكسر احتكار السلع.
- التنسيق مع الجهات الرسمية لتحديد السعر الأعلى للسلعة وسعر أدنى وذلك لمنع حدوث عملية احتكار للسوق.
- مراقبة الأسواق وأماكن البيع، ومتابعة الأعضاء وهيئة التسويق، والتنسيق مع الجهات الرسمية لتحديد أسعار السلع والخدمات.
- إيجاد منتجات بديلة للمنتجات المحتكرة.
- توفير الإنتاج على مدار السنة، وتسويقه بأسعار مناسبة.
- إدخال منتجات ذات جودة عالية وسعر مناسب ومساوٍ للمنتج المحتكر.
- إنتاج المحاصيل المحتكرة بالسوق المحلية والعمل على تسويقها ووجودها عالية و بأسعار منافسة.
- تحديد الأسعار المستقبلية للمنتجات الزراعية لكي يتم معرفة المحاصيل المناسبة وعدم تضارب المصالح (القدرة على التنبؤ).

● المساهمة في التنمية الاقتصادية، فقد تركزت إجابات المجموعة حول ما يلي مرتبة حسب الأهمية:

- إيجاد مشاريع إنتاجية استثمارية مُدرة للدخل تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، واستغلال الموارد المهدورة في المجتمع بشكل أفضل والموارد الطبيعية غير المستخدمة.
- تجميع المدخرات الصغيرة للأعضاء وحشدها للمساهمة في إنتاج مشاريع كبيرة مدرة للدخل.
- تسريع دوران رأس المال لتحفيز الدورة الإنتاجية وزيادة الدخل.
- توفير المنتجات الزراعية وبأسعار مناسبة لجميع طبقات المجتمع، لتعزيز الأمن الغذائي للبلد.
- رفع قدرة المنتج المحلي وقدرته على منافسة المنتجات الأجنبية والمستوردة وتعزيز الأمن الغذائي في البلد.

- التشبيك مع الجمعيات الأخرى لتحقيق الأهداف التنموية والاستراتيجية للدولة من خلال ربطها مع خططها الإنتاجية، وتحديد السياسات السعرية في البلد، وإنشاء مشاريع مشتركة وتبادل الخبرات .
- تقديم مشاريع اجتماعية للطبقات المحتاجة والفقيرة، التخفيف من حدة الفقر في المجتمع.
- توظيف الأيدي العاملة، للتخفيف من البطالة، واستغلال طاقاتهم المهدورة وزيادة العمل التطوعي في المجتمع، وزيادة الانتماء للمجتمع.
- تمكين المرأة في المجتمع وإشراكها في اتخاذ القرارات العملية الإنتاجية ونشر الوعي التعاوني داخل المجتمع.

أما نتائج السؤال الثاني: ما المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية، وانقسمت المعوقات كما يلي:

- المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي، فقد تركزت إجابات المجموعة حول ما يلي مرتبة حسب الأهمية:

- المنافسة غير الشريفة والشرعية بين المنتجات المهربة من الإسرائيليين لتقليل العائد على الاستثمار الزراعي وتهجير المزارعين بزيادة خسائرهم وعدم جدوى الإنتاج الزراعي وذلك من خلال دعم المزارعين الإسرائيليين وزيادة التكاليف على المنتجين الزراعيين، والتقلبات الحادة في أسعار المنتجات الزراعية (توليد الإحباط النفسي للمزارع).
- منع دخول بعض من مستلزمات ومدخلات الإنتاج الزراعي مثل المواد الكيميائية والأسمدة الكيميائية وبالتالي منع تطور أعمال الجمعيات.
- السيطرة على المصادر الطبيعية والتحكم فيها (مراعي، مياه)، وإطلاق الخنازير والغزلان بالأراضي الزراعية ومنع اصطياها.
- صعوبة التسويق للمنتجات الزراعية المنتجة محليا، وإعاقة عملية التصدير للمنتجات للأسواق الأجنبية والإسرائيلية، وذلك من خلال تشويه صورة المنتج المحلية، ومنع التعامل مع الجمعيات الأجنبية.
- صعوبة التنقل بسبب الحواجز الإسرائيلية.
- مصادرة الأراضي الزراعية والجدار الفاصل والتحكم في المراعي وتجريف الأراضي الزراعية.
- إيجاد الصراعات الداخلية لتقليل العمل الجماعي والتعاوني وتقليل الثقة في العمل الجماعي في الجمعيات التعاونية.

○ منع شق طرق زراعية وتعبيدها والتي تخدم المناطق الزراعية مما يتسبب بصعوبة في التنقل من وإلى المزارع.

○ منع إقامة المشاريع، وتدمير المعدات والآلات التي تم استيرادها.

● المعوقات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية، فقد تركزت إجابات المجموعة حول ما يلي مرتبة حسب الأهمية:

○ قلة الأمطار وعدم انتظامها في المناطق الجنوبية، والزحف الصحراوي على الأراضي الزراعية والتي تتميز به المناطق الجنوبية من الاعتماد وبشكل كبير على الزراعة البعلية.

○ قلة وندرة الموارد الطبيعية أو عدم توافرها عند طلبها أو الحاجة إليها، بالإضافة لصعوبة استخراج الموارد الطبيعية لقلة الخبرة والمعدات اللازمة مما يقلل من كفاءة استغلالها في حال وجودها.

○ انتشار الحيوانات الضارة، الكلاب الضالة والخنازير، والغزلان والحشرات، ومنافستها القطعان على المراعي.

○ زحف المصانع والمنشآت الصناعية على المناطق الزراعية ورمي مخلفاتها وإحراقها في بعض الأحيان (الكوشوك) في المناطق الرعوية أدى إلى تدمير المراعي .

○ الاحتباس الحراري، وما يتسبب به من تقلب في المناخ وتضرر المنتجات الزراعية.

○ قلة الوعي بالحفاظ على الموارد البيئية، مما أدى للتسبب في الاستغلال الجائر لها.

● المعوقات الفنية والإدارية، فقد تركزت إجابات المجموعة حول ما يلي مرتبة حسب الأهمية:

○ قلة الخبرة أو الكفاءة في الجانب الفني والإداري للهيئة الإدارية القائمة على إدارة الجمعية.

○ عدم توفير مهندسين متخصصين بالأمر الزراعي ، بالإضافة لعدم وجود مدير مختص للجمعية.

○ ضعف التوعية الإرشادية، وصعوبة الحصول عليها عند الحاجة إليها.

○ عدم توفير المعلومات الضرورية من قبل الإدارة والبيانات الإحصائية عن أنشطة الجمعية، حيث انه لا يمكن الموازنة بين نوعية المنتج والأرض، وتضارب المنتجات الزراعية المنتجة محلياً، مما يقلل من أسعارها وزيادة في الخسائر.

○ عدم تفاعل بعض الأعضاء مع رئاسة الجمعية وإدارتها.

- تنوع أعضاء الهيئة الإدارية واختلاف مستواهم العملي والفني، يقلل من كفاءة عمل إدارة الجمعيات.
- تقديم القوانين وكأنها ملك لبعض أعضاء الهيئة الإدارية وإيقاف التسجيل للأعضاء الجدد.
- عدم وجود الآلات ومعدات تستخدم في العملية الإنتاجية وغياب الموظفين المؤهلين لذلك.
- ربط الجمعيات بشخص رئيس الجمعية وتلخيص الجمعية فيها، مما أسهم في ضعف ثقة في إدارات الجمعيات وصعب عمل الإدارة.
- سوء الإدارة ، وعدم وجود تخطيط والدراسة الصحيحة والتدخل من بعض الأشخاص للشخصية، وعدم وجود قائد لإدارة الجمعية.

● المعوقات المالية، فقد تركزت إجابات المجموعة حول ما يلي مرتبة حسب الأهمية:

- قلة مصادر التمويل وتعددتها، وتركيزها على مساهمات الأعضاء واشتراكاتهم.
- نقص السيولة في السوق وقلة توجيهها للقطاع الزراعي بأقرار البنوك التنموية المتخصصة في القطاع الزراعي.
- قلة الخبرة في الجانب المالية من قبل أعضاء الجمعية.
- عدم استيعاب أعضاء جدد مما يقلل من موارد الجمعية ويحددها.
- الزيادة في رسوم التسجيل للجمعية من قبل الجهات الرسمية، وقيمة اسهامات الأعضاء في رأس مال الجمعية.
- زيادة نسبة البطالة والفقير في المجتمع الفلسطيني.
- صرف بعض من الأسهم خلاف للقانون ودون الرجوع للهيئة العامة، واستخدام مال الجمعية في مصالح خاصة.
- عدم تسديد بعض الأعضاء لاشتراكاتهم.

● المعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، فقد تركزت إجابات المجموعة حول ما يلي مرتبة حسب الأهمية:

- نقص رأس المال وقلة إمكانيات أعضاء الجمعيات للقيام بمشاريع منتجة.
- قلة الاجتماعات مع الهيئة الإدارية لعدم الشفافية من قبل الهيئة الادارية وغياب روح الديمقراطية بين الأعضاء، مما ساعد على عدم وجود التعاون ووجود العنصرية والتمييز بين الأعضاء.

- قلة الوعي التعاوني بين أعضاء الجمعيات التعاونية، باعتبار الجمعية موزع للمنح والمساعدات وليس موقع للعمل التعاوني.
- عزوف الأفراد عن الاستثمار والانتساب في الجمعيات لقلة المردود للجمعيات.
- طبيعة المشاريع يمكن أن تتعارض مع العادات والتقاليد السائدة في المجتمع المحلي.
- ضعف الثقة في الجمعيات التعاونية، وعدم العدالة في التوزيع للعائد من الأرباح والمنح والمساعدات.
- شخصنة الجمعيات التعاونية (دخول العامل الشخصي)
- اختلاف طباع الأعضاء مما أدى لحدوث مشاكل داخلية بينهم.
- استخدام ودخول الأقارب واستغلالهم للجمعيات التعاونية، والتحيز في التوظيف.
- عدم القدرة على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية العالمية وقلة الاتصال والتواصل مع الأسواق الأجنبية وعدم الدراية بالأنظمة الاقتصادية الأجنبية المتبعة في الدول الأجنبية.
- المعوقات المؤسسية والتشريعية، فقد تركزت إجابة المجموعة حول ما يلي مرتبة حسب الأهمية:

- عدم توفر بنوك متخصصة.
- عدم وجود تأمين زراعية يحمي المزارعين والجمعية.
- عدم وجود سياسات لدعم المنتج المحلي، والتعويض عن الكوارث الطبيعية.
- عدم إقرار قوانين تحد من المنتجات المنافسة للجمعيات وبخاصة الإسرائيلية (لتشجيع المنتج المحلي)
- قلة الرقابة في الأنظمة والتشريعات وعدم مواكبة التطورات العالمية في المجال التعاوني، وأيضا ضعف الرادع في حالة العقاب.
- قدم القانون التعاوني.
- تعدد المرجعيات الرسمية للجمعيات الزراعية (مكتب العمل، دائرة الزراعة)
- تدخل الحزبية في الانتساب للجمعيات التعاونية.
- عدم وجود مقرات للجمعيات التعاونية مما قلل الاتصال والتواصل بين الأعضاء.
- قلة الاهتمام بالعمل التعاوني من قبل الجهات الرسمية ودعمها باستمرار.

نتائج السؤال الثالث: ما الوسائل الكفيلة التي يمكن أن تسهم في تحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من وجهة المجموعة البؤرية، فقد تركزت حول ما يلي مرتبة حسب الأهمية:

- عمل مشاريع مدرة للدخل لتعزيز قوة الجمعية، وذات نفع وفائدة وتؤدي إلى تنمية المجتمع، والتركيز على جودة المنتج لتعزيز الثقة في المنتج المصنع محليا.
- تشجيع المنتجات المصنعة محليا من قبل الجهات الرسمية إما بفتح أسواق جديدة لها، أو من خلال عملية شرائها.
- استخدام التكنولوجيا الحديثة غير المكلفة في العملية الإنتاجية والإدارية للجمعيات التعاونية.
- تدريب كادر الجمعية وإدخال عناصر فنية فاعلة ذات خبرة عالية، بالإضافة لتنمية قدرات الأعضاء من خلال الدورات، والورش، والندوات.
- توفير فنيين للقطاع الزراعي، ومرشدين زراعيين متخصصين في جميع المجالات ليعملوا من داخل الجمعية، وليس وزارة الزراعة أو العمل.
- انتخاب الهيئة الإدارية من قبل الهيئة العامة، بشكل شفاف وعدم الالتفات للقبلية أو الحزبية، واختيارهم بحسب الكفاءة العلمية والعملية.
- وضع خطة إستراتيجية للجمعية للعملية الإنتاجية وخاصة التسويق للمنتجات الزراعية، واعتماد أكثر من طريقة أو أسلوب للتسويق.
- التشبيك بين التعاونيات المحلية والعربية والأجنبية لتبادل الخبرات وتبادل الدعم وكما يجب إقرار وتحفيز الاتحادات من قبل الجهات الرسمية ودعمها.
- فتح باب الانتساب للجمعيات وبشكل سلس وغير معقد.
- دراسة الفئة المستهدفة من المشاريع وأنشطة الجمعية قبل البدء بتنفيذها.
- البحث عن دعم خارجي للمال غير المشروط، لتطوير استثمارات الجمعية والأعضاء، بالإضافة لعدم الاعتماد على التمويل الأجنبي بشكل أساسي والتركيز على التمويل الذاتي لضمان الاستقلالية في العمل بالجمعية لتحقيق أهدافها.
- العمل بروح الفريق والأمانة والصدق في العمل والاتصال العمل والجيد بين الأعضاء.
- الشفافية بالتعامل بين إدارات الجمعيات وأعضاء الهيئة العامة، لزيادة الثقة بالجمعيات وتعزيز العمل الجماعي.
- حملات توعية للمجتمع، من خلال الكتيبات، والإذاعة، والتلفاز، الندوات وورش العمل والدورات التدريبية، وإدراج العمل التعاوني داخل المناهج التعليمية الأساسية والإعدادية والثانوية والجامعية، لزيادة العمل التعاونية إيجاد الوعي التعاوني وتعزيز العمل التعاوني الجماعي في المجتمع.
- زيادة وتعزيز مساهمة الأعضاء في الجمعيات.
- تقديم مشاريع تخدم جميع طبقات والعمل على دعم المشاريع الاجتماعية.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات

من خلال الاطلاع على نتائج الدراسة تبين واتضح:

- أن الجمعيات التعاونية الزراعية تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية من خلال أهدافها الاقتصادية.
- تلعب المعوقات دوراً كبيراً في إعاقة نجاح دور الجمعيات الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية.
- يلعب الهدف الاقتصادي ترسيخ روح الانتماء للجماعة دوراً كبيراً للجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية.
- تشكل المعوقات المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئية أكبر معيق لنجاح الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية.
- تساهم الشفافية(الوضوح) في التعامل بين أعضاء الجمعية والإدارة بدور كبير في القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد.
- تلعب الجمعيات على الحد من النزعة الفردية والأنانية في التعامل بين الأعضاء بدور كبير على ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة.
- تعمل الجمعية على توفير المعلومات للأعضاء في ما يتعلق بأسعار مستلزمات الإنتاج بدور كبير على محاربة الغش والتلاعب بالأسعار.

- يساهم تطوير الجمعية من نشاطاتها لزيادة القدرة على التنافس في الإنتاج بدور كبير على زيادة الإنتاج.
- اعتماد الجمعيات على قوتها الذاتية يساهم في محاربة الاحتكار.
- تساهم الجمعيات بتحسين نوعية الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي بدور كبير في المساهمة في التنمية الاقتصادية.
- تساهم المنافسة غير المتوازنة من قبل المنتجات الزراعية الإسرائيلية للمنتجات الفلسطينية الزراعية بدور كبير في إعاقة نجاح الجمعيات من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
- تلعب محدودية المياه دوراً كبيراً في زيادة المعوقات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية.
- عزوف الكفاءات عن العمل التعاوني لقلّة الدخل ساهم في زيادة المعوقات الفنية والإدارية.
- غياب البنية التحتية للبحوث الزراعية (المختبرات ، أدوية،...إلخ) أدى إلى زيادة كبيرة في المعوقات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.
- ضعف موارد المالية للجمعيات زاد من المعوقات المالية بدرجة كبيرة.
- عدم وجود سياسة واضحة للحكومة لتعويض المزارعين لمواجهة الكوارث وغياب التأمين الزراعي أكبر المعوقات من الناحيتين التشريعية والمؤسسية.

2.5 التوصيات

هناك العديد من التوصيات توجهها الدراسة للحكومة الفلسطينية، ووزارة العمل الفلسطينية، وإدارة الجمعيات التعاونية، ولأعضاء الجمعية التعاونية، ومقترحات بحثية، وهي كما يلي:

1.2.5.1. توصيات للحكومة الفلسطينية:

أهم التوصيات التي توجهها الدراسة للحكومة الفلسطينية تتمثل فيما يأتي:

- دعم البنية التحتية للقطاع الزراعي لتطوير البحوث الزراعية لزيادة الإنتاج الزراعي، وإنشاء المختبرات المتخصصة بالعمل الزراعي وتوزيعها بشكل عادل في جنوب الضفة الغربية.
- انتداب بعض الموظفين للعمل في بعض الجمعيات الزراعية الكبيرة.
- دعم الجمعيات التعاونية من خلال إقرار (إعفاء ضريبي وجمركي، دعم الوظائف الإدارية والفنية في الجمعيات، تحديد أسعار المنتجات الزراعية...إلخ).
- تفعيل دور الإرشاد الزراعي من قبل المرشدين في مناطق الجمعيات بزيارات دورية منتظمة.

- انشاء بنوك تنمية متخصصة في القطاع الزراعي، وذلك لزيادة مصادر التمويل للجمعيات، وبأسعار فوائد مدعومة من قبل الحكومة.
- الاسراع في اقرار مشروع قانون التعاون لمواكبة التطور الحاصل على المستوى المحلي والإقليمي، والدولي.
- اتخاذ سياسات حكومية واضحة لا شك فيها في جانب تبيان آلية التعامل مع الكوارث ودعم المزارعين، والاستمرار بالقضاء على تهريب المنتجات الزراعية.
- دعم المنتجات الزراعية المحلية من قبل الحكومة من خلال فتح اسواق خارجية شرائها وتسويقها محليا ودوليا.
- المساهمة في تعجيل إقرار قانون التأمين الزراعي والتزام شركات التأمين به لتعجيل النمو القطاع الزراعي.

2.2.5. توصيات لوزارة العمل الفلسطينية:

أهم التوصيات التي توجهها الدراسة لوزارة العمل تتمثل فيما يأتي:

- تكثيف عقد دورات تدريبية لزيادة وتنمية قدرات إدارات الجمعيات بسبب الضعف في الجوانب الإدارية والفنية فيها.
- تكثيف عقد دورات تدريبية لزيادة الوعي التعاوني بين أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية قبل التأسيس للجمعيات، بالإضافة للمجتمع المحلي.
- زيادة الرقابة على الجمعيات في شتى المجالات وعدم حصرها في بالموسمية (فترة إعداد الميزانيات، والكشوفات، والاجتماعات السنوية) لتفعيل دور الجمعيات التنموي.
- المساهمة في إقرار قانون للتعاون متطور للنهوض بالعمل التعاوني، باعتبارها الجهة المسؤولة عن الجمعيات والأقدر على تحديد أولوياتها.
- تفعيل دور دوائر التعاون وذلك بإضافة امتيازات ومخصصات لها للقيام بواجباتها الموكلة لها بشكل أفضل وزيادة عدد الكوادر المتخصصة في العمل التعاوني.

3.2.5. توصيات لإدارة الجمعيات التعاونية:

أهم التوصيات التي توجهها الدراسة لإدارة الجمعيات التعاونية تتمثل فيما يأتي:

- استقطاب كفاءات إدارية وفنية وتوظيفها للنهوض بالجمعيات التعاونية وتحقيق أهدافها وفق أسس علمية.
- زيادة التعاون بين التعاونيات لتبادل الخبرات والموارد.
- تفعيل الاتصال بين إدارة الجمعيات وأعضائها لزيادة الثقة بالعمل التعاوني وإطلاعهم على كل جديد، وعدم تحديدها بالاجتماعات السنوية، وتوزيع الهبات والمساعدات والمنح.
- العمل على إنشاء مشاريع ذات جدوى اقتصادية لتعزيز موارد الجمعية المالية.
- شراء مستلزمات الإنتاج ومدخلاتها، بيع المنتجات الزراعي وبشكل جماعي وبأسعار منافسة لحماية الأعضاء.
- زيادة قاعدة العضوية في الجمعية لزيادة موارد المالية والخبرات من الأعضاء الجدد لتعزيز نجاح الجمعية.

4.2.5. توصيات لأعضاء الجمعية التعاونية:

أهم التوصيات التي توجهها الدراسة لأعضاء الجمعية التعاونية تتمثل فيما يأتي:

- البعد عن الانطباع القائل بأن الجمعيات موزعة للمنح وخدمة واعتماد القاعدة أن الأعضاء خادمين للجمعية وليس العكس.
- تفعيل الاتصال والتواصل بين الإدارة وأعضائها لإنجاح دور الجمعية.
- إجراء الانتخابات للجمعيات وذلك من خلال اختيار إدارة الجمعيات وفق الدرجة العلمية والعملية

5.2.5. مقترحات بحثية

فيما يلي دراسات ينصح الباحثين بدراستها، تتمثل فيما يأتي:

- دراسة البعد الاجتماعي للجمعيات التعاونية الزراعية لتعزيز دورها التنموي.
- دراسة قلة أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية في جنوب الضفة الغربية، مقارنة بالمناطق الأخرى.
- دراسة دور الحكومة ممثلة بوزارة العمل في تحفيز العمل التعاوني في فلسطين.
- دراسة قلة الدعم الموجهة لصالح الجمعيات التعاونية الزراعية في المناطق الجنوبية من الضفة الغربية مقارنة مع المناطق الشمالية من الضفة الغربية.
- دراسة مدى مساهمة القطاع التعاوني في الدخل القومي.
- دراسة كيفية رفع مساهمة القطاع التعاوني في الدخل القومي.

المراجع والمصادر

- أبو حلو، م. صبيح، م. (معدان). (2000): مدخل إلى التخطيط والتنمية، جامعة القدس المفتوحة. عمان، الأردن.
- أبو خيران، غ. (2011): تفويض الصلاحيات داخل مؤسسات المجتمع المدني ودوره في تعزيز التنمية الإدارية في محافظة بيت لحم. جامعة القدس، فلسطين.
- الاقداحي، هـ. (2010): مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية، مصر.
- إخميس، ص. (2006): دور المنظمات غير الحكومية في المشاريع الصغيرة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- إشتية، م. (2011): الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، الطبعة الثالثة، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكار). رام الله، فلسطين.
- الأمم المتحدة الجمعية العامة، (2009): دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية. تقرير الأمين العام، نيويورك، أمريكا.
- (<http://www.copac.coop/publications/un/a64132a.pdf.thm>,04.03.2012)
- أنيس، إ. ومنتصر، ع. والصالحي، ع. أحمد، م. (معدون): (1972) المعجم الوسيط. الجزء الأول - الطبعة الثانية. ص 638.
- البرعى، أ. (1985 - 1986): الحركة التعاونية من الوجهتين التشريعية والفكرية. كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
- البرغوثي، ب. (نيسان 2009): التشريعات التعاونية الفلسطينية: الواقع والمنظور. في: مؤتمر واقع وآفاق تطور الحركة التعاونية الفلسطينية، فلسطين.
- البرقاوي، أ. (1995): مصادر ومشاكل التمويل التعاوني الزراعي وأثره على التنمية الاقتصادية. الجامعة الأردنية، الأردن.
- البرغوثي، ع. (2011): واقع تعاونيات الثروة الحيوانية في الضفة الغربية، المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (ESDC). رام الله، فلسطين.
- بركات، ن. (2006-2007): التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، قسم الاقتصادي والإحصاء التطبيقي. الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- بشر، ع. (2003): تقويم كفاءة أداء الجمعيات التعاونية الزراعية. جامعة عدن، الجمهورية اليمنية.
- مجموعة البنك الدولي. (2012): نحو استدامة اقتصادية لدولة فلسطينية مستقبلية: تعزيز النمو

بقيادة القطاع الخاص. نيويورك، أمريكا.

(<http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZAINARABIC/Resources/GrowthStudyAR.pdf>. thm,30/06/2012.)

- بيومي، م. (2004): أثر الجمعيات التعاونية الزراعية في تحقيق التنمية الريفية بالسودان دراسة حاله للجمعيات التعاونية الزراعية بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان. الموقع على الانترنت (<http://etd.uofk.edu/uofktdallview.php?id=3185.thm>,12.3.2012)
- تشيزمان، م. (1964):الاتحاد التعاونية المركزي الأردني- عمان. ترجمة محيي الدين قطينة. عمان، الأردن.
- جامعة القدس المفتوحة. (1999): تنظيم التعاونيات. شركة مطبعة بيت المقدس للطباعة الحديثة. خ، فلسطين.
- جامعة القدس المفتوحة. (2008): التنمية الاقتصادية. عمان، الأردن.
- جريسة، ج. (2011): دور القطاع الحكومي في تحفيز المشاريع الصناعية الصغيرة والصغيرة جدا وانعكاسه على التنمية الاقتصادية في محافظتي بيت لحم والخليل. جامعة القدس، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2010-أ): الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2010، 2009. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2010-ب): كتاب محافظة بيت لحم الإحصائي السنوي(2). رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2010-ج): كتاب محافظة الخليل الإحصائي السنوي(2). رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011-أ): التعداد الزراعي 2010، كراس المؤتمر الصحفي لإعلان النتائج الأولية للتعداد الزراعي. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011-ب): فلسطين في أرقام 2010. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011-ج): كتاب محافظة الخليل الإحصائي السنوي(3). رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012-أ): أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع النشاط والمنطقة 2010. رام الله فلسطين. (http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Various_Data/vardata_2010_A_21.htm.13.4.2012)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012-ب):أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2011. رام الله فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012- ج): فلسطين في أرقام 2011. رام الله فلسطين.
- حنني، ف. (2008): دراسة تحليلية لأداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية. جامعة القدس، فلسطين.
- حمدان، م. (معد). (2001): التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية، جامعة القدس المفتوحة. عمان، الأردن.
- حمدان، م. (معد). (2010): التعاون والإقراض الزراعي. جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- خاطر، أ. (2002): التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية، مصر.
- خلاف، م. (1990): دور الجمعيات التعاونية الزراعية في تنمية البيئة المحلية بمركز كوم حمادة محافظة البحيرة. جامعة عين شمس، مصر.
- دار المشرق ش. م. م. (1992): المنجد في اللغة العربية والأعلام طبعة جديدة منقحة. طبعة الثالثة والثلاثون ص 840. بيروت، لبنان.
- ربايع، أ. أبو حوسة، م. عزام، إ. (معدون). (2006): المجتمع الريفي والحضري والبدوي، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.
- الرمحي، س. حمدان، م. (معدان). (2007): تنظيم التعاونيات. جامعة القدس المفتوحة. نابلس، فلسطين.
- رومانو، د. (2003): مواد تدريبية: الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة. المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا.
- الزغموري، ع. (كانون أول، 1991): الجمعيات التعاونية والتنمية في الأراضي المحتلة. سلسلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (2)، مركز العمل التنموي/معا. رام الله، فلسطين.
- سويد، ر. (2000): السياسات الزراعية والتنمية الاقتصادية في سورية. جامعة دمشق، سوريا.
- شويكة، أ. (1998): مساهمة الحركة التعاونية الزراعية التسويقية في تحقيق التنمية الزراعية في المحافظات الشمالية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، من عام 1980-1993. الجامعة الأردنية، الأردن.
- صرصور، ش. (نيسان، 2009): قضايا واستراتيجيات بناء قدرات الجمعيات التعاونية الفلسطينية: نحو أداء تعاوني مميز. في: مؤتمر واقع وآفاق تطور الحركة التعاونية الفلسطينية، فلسطين.
- طبخنا، ع. (2007): دليل التعاون والتسويق الزراعي. اتحاد لجان العمل الزراعي. قلقيلية، فلسطين.
- (<http://www.masader.ps/p/files/t3awnyat.pdf.thm>, 08.03.2012)
- عبد الله، س. أجلند، آ. (2005): نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية! . معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله ، فلسطين.

- عبد الرحمن، م. حمو، ع. (معدان). (2007): الاقتصاد الزراعي، جامعة القدس المفتوح. عمان، الأردن.
- العبطان، ح. (1990): التعاون الزراعي في العراق وموقعه في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي. جامعة المستنصرية، العراق.
- عدوان، ن. ونوفل، س. (معدان). (2010): الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.
- العزب، هـ. (1990): تقييم أداء الجمعيات التعاونية الزراعية من الناحية التمويلية في الأردن: دراسة تطبيقية على الجمعيات التعاونية الزراعية في الأردن. الجامعة الأردنية، الأردن.
- علام، س. (2007): تنمية.. والمجتمع، مكتبة مدبولي. القاهرة، مصر.
- العناد، م. السامرائي، هـ. (1989): مبادئ الاقتصاد والتخطيط الزراعي. مطبعة التعليم العالي في الموصل. جامعة بغداد، العراق.
- العيسوي، إ. (2000): التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق. القاهرة، مصر.
- القطب، إي. (أيلول، 1998): العلاقات الاجتماعية ودورها في تنمية الجمعيات والاتحادات التعاونية. فلسطين.
- قعقورة، ر. (2010): واقع الجمعيات التعاونية الزراعية في الضفة الغربية وأفاق تطويره جامعة القدس، فلسطين.
- قنাম، ز. (2010): طرق البحث والكتابة العلمية، محاضرات جامعية. جامعة القدس، فلسطين. (غير منشور)
- قنাম، ز. (2011): التنمية الريفية المستدامة، محاضرات جامعية. جامعة القدس، فلسطين. (غير منشور)
- الكايد، م. (1992): الجمعيات التعاونية ودورها في التغيير الاجتماعي في الريف الأردني: دراسة ميدانية في محافظة البلقاء. الجامعة الأردنية، الأردن.
- كرزوم، ج. (1999): نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات، جامعة بيرزيت. رام الله، فلسطين.
- (<http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/publications/1999/35.pdf>. thm,08.03.2012)
- اللوزي، م. (2000): التنمية الإدارية، دار وائل للنشر. عمان، الأردن.

- مكحول، ب. (2001): السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين 1994 - 1999 ج2. جامعة بيرزيت، فلسطين. 6 أجزاء.
(<http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/publications/2001/24.pdf>.
thm,08.03.2012)
- ملاوي، أ. (2008): أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 2، ص ص 255-275
(<http://www.damascusuniversity.edu.sy/images/stories/magazine/eco-2008-2.swf.thm>, 08.03.2012)
- المملكة الأردنية الهاشمية، 1957. نظام جمعيات التعاون صادر بمقتضى المادة 58 من قانون جمعيات التعاون (17) 1956. عمان، الأردن.
(http://www.lob.gov.jo/ui/bylaws/search_no.jsp?no=835&year=1957.thm,
27.03.2012)
- المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (ESDC). (2011): واقع التعاونيات الزراعية النباتية في الضفة الغربية. دراسة أعدت لصالح الادارة العامة للتعاون.
النفيسة، أ. (2009): تحليل الأداء الإقتصادي للجمعية التعاونية الزراعية في البطين بمنطقة القصيم. جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
(faculty.ksu.edu.sa/62311/Student%20Proposals/NafethProposal.doc.
thm,12.03.2012)
- الهيجاوي، ث. (2005): دراسات في التنمية مجموعة أوراق بحثية، مطبعة ابو غوش-البيرة، فلسطين.
- وحدة التنمية التعاونية، (2000): أوضاع وأولويات الجمعيات التعاونية العاملة في فلسطين. رام الله، فلسطين.
- وزارة العمل، 2010: رسالة وأهداف دائرة التعاون. رام الله، فلسطين.
(<http://blogsstatic.maktoob.com/userFiles/a/d/adnanobeidat/office/1204136788.doc.thm>,30.3.2010)
- وزارة العمل، (2012): إحصائيات الجمعيات التعاونية في فلسطيني، الادارة العامة للتعاون. رام الله، فلسطين.

المراجع باللغة الانجليزية

- Prakash, D. (2000): Paper presented at the 14th ICA-Japan international training course on "Strengthening Management of Agricultural Cooperatives in Asia." . held at IDACA-Japan on 18.April.2000.
(http://www.uwcc.wisc.edu/info/intl/daman_japan.pdf.thm,02.06.2012)

- Dung, N. (2011) Characteristics of the agricultural cooperatives and its service performance in Bac Ninh province, Vietnam. Faculty of economics and Rural Development Hanoi University of Agriculture, Vietnam. (http://www.issaas.org/journal/v17/01/journal-issaas-v17n1-10-mau_dung.pdf.thm,10.2.2012)
- Bello, A. (2005): The Role of Cooperative Societies in Economic Development, Ahmadu Bello University, Zaria-Nigeria. (http://mpa.ub.uni-muenchen.de/23161/1/MPRA_paper_23161.pdf.thm,10.02.2012)
- Sizya, M. (2001): the Role Co-Operatives Play in Poverty Reduction in Tanzania. Research and Consultancy Cooperative College, Moshi, Tanzania. Paper Presented at the United Nations in Observance of the International Day for the Eradication of Poverty on 17 October 2001. (http://www.un.org/esa/socdev/social/papers/poverty_panel_sizya.pdf.thm, 10.11.2011)
- Kurzom, G.(2001): Towards Alternative Self-Reliant Agricultural Development. Birzeit University, Palestine. (<http://home.birzeit.edu/cds/research/publications/2001/5.pdf.thm>,08.03.2012)

ملحق 1.1: أسماء الجمعيات التعاونية الزراعية المبحوثة ورقم تسجيلها، واعداد اعضائها، ومنطقة

عملها، والمحافظة.

الرقم	اسم الجمعية	منطقة عمل الجمعية	رقم تسجيل الجمعية	عدد الهيئة العامة	المحافظة
1	جمعية المنطار التعاونية لإنماء الثروة الحيوانية م.م	يطا	1233	34	الخليل
2	جمعية خلة صالح التعاونية الزراعية م.م	يطا	631	50	الخليل
3	جمعية مسافر يطا التعاونية لإنماء الثروة الحيوانية م.م	يطا	1469	153	الخليل
4	جمعية سوسيا التعاونية لإنماء الثروة الحيوانية م.م	يطا	1494	68	الخليل
5	جمعية العطاء التعاونية الزراعية م.م	يطا	1495	30	الخليل
6	جمعية الأمل التعاونية لإنماء الثروة الحيوانية	يطا	1518	30	الخليل
7	جمعية الوحدة التعاونية لإنماء الثروة الحيوانية	يطا	1523	41	الخليل
8	مخيم الفوار التعاونية لإنماء الثروة الحيوانية	دورا	697	27	الخليل
9	الجمعية التعاونية لانماء الثروة الحيوانية/ دورا	دورا	641	117	الخليل
10	السموع التعاونية لإنماء الثروة الحيوانية	دورا	1200	70	الخليل
11	الظاهرية التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية	دورا	1205	40	الخليل
12	جمعية الوفاق التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية	دورا	1392	23	الخليل
13	جمعية الريحية التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية	دورا	1321	96	الخليل
14	جمعية السموع التعاونية للتصنيع الزراعي	دورا	1517	31	الخليل
15	جمعية التصنيع الزراعي/دورا	دورا	1316	40	الخليل
16	رابود التعاونية للتسليف والتوفير	دورا	318	47	الخليل
17	بيت الروش التحا التعاونية الزراعية م.م	دورا	397	23	الخليل
18	جمعية ابو العسجا التعاونية الزراعية	دورا	510	25	الخليل
19	جمعية السيميا التعاونية الزراعية	دورا	560	80	الخليل
20	جمعية السموع التعاونية الزراعية	دورا	604	104	الخليل
21	الظاهرية التعاونية للتطوير والتنمية الريفية م.م	دورا	957	34	الخليل
22	جمعية الريحية التعاونية للتطوير الزراعي	دورا	1281	62	الخليل
23	دورا التعاونية لتطوير الزراعات المروية والمحمية م.م	دورا	1282	17	الخليل
24	جمعية رافات التعاونية الزراعية	دورا	1283	18	الخليل
25	جمعية المرشد التعاونية الزراعية م.م	دورا	1374	32	الخليل
26	جمعية بقر التعاونية للتسليف والتوفير	الخليل	266	110	الخليل
27	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون وتصنيع منتجاته	الخليل	346	1420	الخليل

الرقم	اسم الجمعية	منطقة عمل الجمعية	رقم تسجيل الجمعية	عدد الهيئة العامة	المحافظة
28	الجمعية التعاونية للتسويق والتصنيع الزراعي	الخليل	549	1279	الخليل
29	جمعية نفوح التعاونية الزراعية	الخليل	579	105	الخليل
30	جمعية الخليل التعاونية الزراعية	الخليل	584	204	الخليل
31	جمعية بني نعيم التعاونية لتربية الاغنام	الخليل	1171	40	الخليل
32	الجمعية التعاونية لحماية وتطوير البذور البلدية.	الخليل	1274	12	الخليل
33	جمعية حلول التعاونية لمربي الدواجن.	الخليل	1330	7	الخليل
34	جمعية السنابل التعاونية للإنتاج والخدمات الزراعية	الخليل	1367	12	الخليل
35	جمعية بيت أمر التعاونية للإنتاج والخدمات الزراعية	الخليل	1417	29	الخليل
36	جمعية مسافر بني نعيم التعاونية لتنمية وتطوير الثروة الحيوانية.	الخليل	1428	80	الخليل
37	جمعية حنا التعاونية للثروة الحيوانية	الخليل	1462	54	الخليل
38	جمعية إننا التعاونية لتنمية الثروة الحيوانية.	الخليل	1466	70	الخليل
39	جمعية أدنا التعاونية للتطوير الزراعي	الخليل	1490	15	الخليل
40	جمعية صورييف التعاونية الزراعية	الخليل	1491	20	الخليل
41	جمعية صورييف التعاونية للثروة الحيوانية	الخليل	1498	20	الخليل
42	جمعية بيت أمر التعاونية للثروة الحيوانية	الخليل	1500	13	الخليل
43	جمعية بني أنعيم التعاونية للتصنيع الغذائي.	الخليل	1505	21	الخليل
44	جمعية حنا التعاونية الزراعية	الخليل	1509	17	الخليل
45	جمعية الشيوخ التعاونية للثروة الحيوانية.	الخليل	1510	21	الخليل
46	جمعية بيت أولا التعاونية للثروة الحيوانية	الخليل	1516	16	الخليل
47	الجمعية التعاونية لعصر الزيتون وتصنيعة وتسويق منتجاته.م.م	بيت جالا	148	48	بيت لحم
48	جمعية الخضر التعاونية الزراعية م.م	الخضر	408	125	بيت لحم
49	جمعية العبيدية التعاونية الزراعية م.م	العبيدية	520	124	بيت لحم
50	جمعية التعامرة التعاونية لنماء الثروة الحيوانية	بيت لحم	532	115	بيت لحم
51	الجمعية التعاونية لقرى جنوب بيت لحم	بيت لحم	1443	36	بيت لحم



ملحق 1.3: استبانة الرسالة

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

أستبانة رسالة ماجستير بعنوان

" دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية

دراسة حالة جنوب الضفة الغربية "

الأخ الكريم.....الأخت الكريمة .

تحية طيبة وبعد ،،،،

يقوم الباحث بعمل دراسة للتعرف على دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية من وجهة نظر الهيئة الإدارية بالاعتماد على الاستبانة التي تتضمن مجموعة من الأسئلة تساعد على فهم الواقع .

يرجى من حضرتكم التعاون في إجابة الاستبانة باهتمام وصدق وموضوعية للتوصل إلى نتائج دقيقة تفيد البحث العلمي، ونؤكد على أن المعلومات الواردة في الدراسة سوف تحاط بسرية تامة ، وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الباحث : أحمد القرنة

أشراف: د.سمير أبو زنيد

أيميل الباحث ahmaddanadna@yahoo.com

القسم الأول: بيانات تعريفية

أ -البيانات الشخصية :

يحتوى هذا القسم على البيانات الشخصية الخاصة بك، يرجى وضع رقم الإجابة الصحيحة التي تلائمك في المكان المخصص لذلك (.....).

A1-	الجنس	(.....)	1- ذكر	2- أنثى
A2-	الفئة العمرية	(.....)	1) 25 سنة فأقل	2) 26-35 سنة
			3) 36-45 سنة	4) 46 سنة فأكثر
A3-	الدرجة العلمية	(.....)	1) ثانوية فأقل	2) دبلوم متوسط
			3) بكالوريوس	4) دراسات عليا
A4-	سنوات العمل في العمل التعاوني الزراعي	(.....)	1) 3سنوات فأقل	2) 4-10 سنوات
			3) 11-15 سنة	4) أكثر من 15سنة
A5-	طبيعة العمل (الوظيفة) الحالية في الجمعية التعاونية	(.....)	1) رئيس مجلس الإدارة	2) عضو مجلس إدارة

ب -البيانات حول الجمعية التعاونية الزراعية : يحتوى هذا القسم على البيانات المتعلقة بجمعيتك، يرجى وضع رقم الإجابة الصحيحة التي تلائمك في المكان المخصص لذلك (.....).

A6- قيمة ممتلكات الجمعية (.....) (1) أقل من 100 ألف دينار (2) من 101 إلى 200 ألف دينار
التعاونية الزراعية (3) من 201 إلى 300 ألف دينار (4) من 301 إلى 400 ألف دينار
(5) من 401 إلى 500 ألف دينار (6) أكثر من 501 ألف دينار

A7- نتيجة أعمال الجمعية (.....) (1) فائض (2) عجز (3) تغطي تكاليفها (لا فائض ولا عجز)
التعاونية الزراعية لأخر سنة مالية.

القسم الثاني: ضع إشارة (X) في الخانة التي تعبر عن مدى موافقتك على كل مما يلي:
 المحور الأول: تطابق أهداف الجمعية التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية مع واقعها من حيث
 الأهداف الاقتصادية التالية:

أ- القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد

رمز	الفقرة	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً
B1	تعمل الجمعية على زيادة تراكم وتجميع رأس المال.					
B2	تعمل الجمعية وفق نظام عمل إنتاجي (خطة إنتاجية).					
B3	توزع الجمعية التعاونية العائد على الأعضاء؛ حسب حجم تعامله مع الجمعية.					
B4	يسود الشفافية (الوضوح) في التعامل بين أعضاء الجمعية					
B5	تتولى الجمعية التعاونية بيع منتجات الأعضاء بأسعار منافسة.					
	أي إضافات أخرى تراها مناسبة. حدد.....					

ب- ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة .

الرقم	الفقرة	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً
B6	تحد الجمعية من النزعة الفردية والأنانية في التعامل بين الأعضاء.					
B7	تحشد الجمعية جهود جميع الأعضاء لزيادة العملية الإنتاجية.					
B8	يتم شراء مستلزمات الإنتاج بطريقة مخطط لها من قبل إدارة الجمعية.					
B9	يلتزم أعضاء الجمعية بالخطط المقررة من قبل الإدارة.					
B10	يسهم انتماء أفراد الجمعية لها في تحقيق الأمن الوظيفي لإدارتها وأعضائها.					
	أي إضافات أخرى تراها مناسبة. حدد.....					

ج- محاربة الغش والتلاعب بالأسعار .

الرقم	الفقرة	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً
B11	يتم ضبط الكميات المنتجة من قبل الأعضاء بواسطة التخطيط المنهج من قبل إدارة الجمعية.					

					B12	تعمل الجمعية على بيع منتجاتها بشكل جماعي.
					B13	توفر المعلومات للأعضاء في ما يتعلق بالأسعار المستقبلية للمنتجات الزراعية.
					B14	توظف الجمعية الخبرات الفنية لدى أعضائها لمتابعة الأمور المالية.
					B15	توفر المعلومات للأعضاء في ما يتعلق بأسعار مستلزمات الإنتاج.
						أي إضافات أخرى تراها مناسبة. حدد.....

د - زيادة الإنتاج

الرقم	الفقرة	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً
B16	تجمع الوحدات الإنتاجية الصغيرة بوحدة إنتاجية كبيرة.					
B17	تطور الجمعية من نشاطاتها لزيادة قدرتها في التنافس في الإنتاج.					
B18	تحسن الجمعية مدخلات العملية الإنتاجية للأعضاء من خلال استحداث (مدخلات جديدة أو عروض لمدخلات جديدة).					
B19	تعمل الجمعية على استقطاب الكفاءات العلمية وتوظيفها في العملية الإنتاجية.					
B20	تدخل الجمعية وسائل تقنية حديثة في مجال الإنتاج الزراعي.					
B21	تعمل الجمعية على تسويق منتجاتها محلياً من خلال الدعاية له (في التلفزيون، أو الصحف، أو الإذاعة)					
	أي إضافات أخرى تراها مناسبة. حدد.....					

هـ - محاربة الاحتكار

الرقم	الفقرة	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً
B22	تعمل الجمعية على تنظيم أعضائها لتشكيل قوة مؤثرة في السوق.					
B23	تعمل الجمعية من خلال قوتها الذاتية على توفير الحماية للأعضاء من (الاستغلال والمضاربات)					
B24	تقلل الجمعية من تحول السوق إلى الاحتكار من خلال تسويق منتجاتها للمستهلك النهائي.					

					B25	تعمل الجمعية على التنسيق مع الجهات الرسمية للحد من السوق السوداء.
					B26	توسع الجمعية من قاعدة أعضائها بقبولها أعضاء جدد؛ للاستفادة من خبراتهم ومواردهم المالية.
						أي إضافات أخرى تراها مناسبة. حدد.....

و - المساهمة في التنمية الاقتصادية

الرقم	الفقرة	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً
B27	تدار مشاريع الجمعية بطريقة ممنهجة ووفق القوانين الاقتصادية السائدة.					
B28	توظف الجمعية قدرات الأعضاء لزيادة التنمية الاقتصادية.					
B29	تتخذ الجمعية الخطط التنموية من حيث إعطاء الجمعية لأعضائها الإيعاز بضبط نشاطهم الاقتصادي بما يتناسب وفعاليتها.					
B30	تدعم الجمعية إقامة مشاريع صغيرة بصفة مستمرة.					
B31	توائم الجمعية بين حاجات أعضائها والخطط التنموية الوطنية.					
B32	تحسن الجمعية من نوعية الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع.					
	أي إضافات أخرى تراها مناسبة. حدد.....					

المحور الثاني: المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية

أ- المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي

الرقم	الفقرة	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً
C1	الحد من حرية حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية والعالم الخارجي.					
C2	الحد من حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية ببعضها.					
C3	غياب المعلومات الكافية عن الأسواق الخارجية.					
C4	عدم توفر الحماية من قبل الحكومة الفلسطينية في التعامل بين الوسطاء الإسرائيليين والجمعيات (نصب، وتأخر في					

					المستحقات).
					C5 المنافسة غير المتوازنة من قبل المنتجات الزراعية الإسرائيلية للمنتجات الفلسطينية الزراعية.
					أي إضافات أخرى تراها مناسبة. حدد.....

ب- المعوقات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية

الرقم	الفقرة	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً
C6	محدودية المياه المسموحة بها في الأراضي الفلسطينية.					
C7	صعوبة التنبؤ بأسعار المنتجات الزراعية في المستقبل.					
C8	التغير في المناخ وتسببه في زيادة خسائر الأعضاء مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج.					
C9	الزحف العمراني والحضري والتوسع العشوائي في الإنشاءات على حساب الأراضي الزراعية.					
	أي إضافات أخرى تراها مناسبة. حدد.....					

ج- المعوقات الفنية والإدارية

الرقم	الفقرة	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً
C10	ضعف القدرات الفنية الزراعية لأعضاء الجمعية التعاونية.					
C11	عزوف الكفاءات عن العمل التعاوني لضعف الدخل.					
C12	تدني خدمات الإرشاد الزراعي المقدم للأعضاء.					
C13	الارتجالية في اتخاذ القرارات لتسيير أعمال الجمعية.					
	أي إضافات أخرى تراها مناسبة. حدد.....					

د- المعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي

الرقم	الفقرة	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً
C14	صغر وتششتت الحيازات الزراعية وشيوع ملكيته؛ مما قلل الكفاءة الإنتاجية لها					

					C15	انخفاض مستوى الإنتاجية من رأس المال؛ والذي يعود إلى قلة الأموال المتوفرة مع سوء استخدامها.
					C16	غياب واضح لدى غالبية التعاونيات في فهم المبدأ التعاوني الداعي على التعاون بين التعاونيات.
					C17	ضعف البنية الأساسية (مختبرات، أدوية،... إلخ) للبحوث الزراعية.
						أي إضـافات أخرى تراها مناسبة. حدد.....

هـ- المعوقات المالية

الرقم	الفقرة	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً
C18	غياب آلية توثيق سليمة تساعد على متابعة الأمور المالية.					
C19	ضعف الموارد المالية.					
C20	عدم تسديد أعضاء الجمعية للمستحقات عليهم.					
C21	صغر وضيق حجم السوق الفلسطيني يقلل من كفاءة المشاريع الكبيرة.					
	أي إضـافات أخرى تراها مناسبة. حدد.....					

و- المعوقات المؤسسية والتشريعية

الرقم	الفقرة	كبير جداً	كبير	متوسط	قليل	قليل جداً
C22	غياب القوانين الحديثة المنظمة للعمل التعاوني (قدم القانون).					
C23	عدم وجود نظام للتأمين الزراعي					
C24	عدم وجود سياسة حكومية واضحة لتعويض المزارعين لمواجهة الكوارث الطبيعية.					
C25	التضارب والازدواجية بين المؤسسات ذات العلاقة في القطاع الزراعي وضعف قدراتها.					
C26	تدخل الأحزاب السياسية في انتخابات الجمعية يضع الشخص الغير مناسب في موقع يعيق عمل الجمعية التنموي.					
	أي إضـافات أخرى تراها مناسبة. حدد.....					

المحور الثالث: ما الوسائل الكفيلة التي يمكن أن تسهم في تحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من وجهة نظرك؟

- •
- •
- •
- •
- •
- •
- •

إذا رغبت/رغبتني بالحصول على ملخص الدراسة اذكر طريقة التواصل أو الاتصال بك/بك

-
-
-
-
-

مع خالص شكري وتقديري لحسن تعاونكم الباحث

ملحق 2:3 قائمة محكمين الاستبانة

مكان العمل	التخصص	المحكم	
رجل أعمال (محاضر في جامعة القدس المفتوحة، وجامعة القدس)	علوم سياسية واقتصاد	د. محمد عبد الله القرنة	1
جامعة القدس	هيدروجيولوجي/ بيئة	د. زياد صالح قنام	2
جامعة القدس	علم اجتماع	د. عبد الوهاب الصباغ	3
مؤسسة الهيدرولوجيين	تخطيط وتطوير المصادر المائية	د. عبد الرحمن التميمي	4
جامعة بيت لحم	الإدارة عامة	د. أسامة شهوان	5
ذ. بيت لحم الثانوية	أساليب تدريس لغة عربية	أ.محمد كمال أبو عجمية	6
جامعة بيت لحم	علم اجتماع	د. سامي عدوان	7
جامعة بيت لحم	اقتصاد	د. رامي ساببلا	8
جامعة القدس	لغة عربية	د. حسين درويش	9
جامعة القدس	علاقات اقتصادية دولية	د.جمال أبو سباع	10
جامعة القدس	علم اجتماع	د.فدوى اللبدي	11
جامعة القدس	إدارة أعمال	د. جمال حلاوة	12
جامعة القدس	الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية	د. محمد عبادي	13

ملحق 3.3: أسئلة المقابلة / المجموعة البؤرية:

مقابلة لمعرفة دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة جنوب الضفة الغربية.

أولاً: تطابق أهداف الجمعية التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية مع واقعها من حيث الأهداف الاقتصادية التالية:

- 1) القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد.
- 2) ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة .
- 3) محاربة الغش والتلاعب بالأسعار .
- 4) زيادة الإنتاج.
- 5) محاربة الاحتكار .
- 6) المساهمة في التنمية الاقتصادية.

ثانياً: المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية:

- 1) المعوقات بسبب الاحتلال الإسرائيلي.
- 2) المعوقات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية.
- 3) المعوقات الفنية والإدارية.
- 4) المعوقات المالية.
- 5) المعوقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي.
- 6) المعوقات المؤسسية والتشريعية.

ثالثاً: ما الوسائل الكفيلة التي يمكن أن تسهم في تحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المجموعة؟

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
114	أسماء الجمعيات التعاونية الزراعية المبحوثة ورقم تسجيلها، واعداد اعضائها، ومنطقة عملها، والمحافظة.....	1.1
116الاستبيان	1.3
124قائمة محكمي الاستبيان	2.3
125أسئلة المجموع البؤرية	3.3

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
42	خارطة فلسطين تبين منطقة الدراسة محافظة بيت لحم والخليل.....	1.2

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	أنواع وأعداد الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي وأعداد أعضائها.....	11
2.2	أبرز الأنشطة الاقتصادية وأهم خصائصها في الأراضي الفلسطينية عام 2011...	15
3.2	تطور الحركة التعاونية الفلسطينية (1933 - 1994).....	18
4.2	أعداد الجمعيات ونشاطها والمناطق الجغرافية لعام 2010.....	20
5.2	أعداد الجمعيات العاملة في الضفة الغربية وعدد أعضائها ونسبهم المئوية.....	21
6.2	أعداد الجمعيات العاملة في الأراضي الفلسطينية مابين عددها وعدد أعضائها.....	22
7.2	المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للأراضي الفلسطينية بالاسعار الثابتة، (2004-2011).....	34
8.2	نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، 2009، 2010.....	37
9.2	أعداد الجمعيات التعاونية العاملة في جنوب الضفة الغربية واقسامها وعدد أعضائها.....	41
1.3	أقسام ومحاور وأعداد فقرات الاستبانة.....	56
2.3	الاتجاه للإجابة حسب قيم المتوسط المرجح.....	56
3.3	ارتباط مجالات الدراسة مع الدرجة الكلية للمقياس باستخدام معامل الارتباط بيرسون.....	57
4.3	نتائج معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لمجالات الدراسة وقيمة الثبات الكلية.....	58
5.3	توزيع المجتمع حسب الجنس.....	59
6.3	توزيع المجتمع حسب أعمارهم.....	59
7.3	توزيع المجتمع بحسب سنوات التعليم.....	59
8.3	توزيع المجتمع بحسب سنوات العمل في العمل التعاوني.....	60
9.3	توزيع المجتمع حسب طبيعة العمل.....	60
10.3	توزيع الجمعيات حسب قيمة ممتلكات الجمعية التعاونية.....	61
11.3	توزيع الجمعيات بحسب نتيجة أعمالها.....	62

63	توزيع أفراد المجموعة البؤرية حسب الجنس.....	12.3
63	توزيع أفراد المجموعة البؤرية بحسب الدرجة العلمية.....	13.3
64	توزيع أفراد المجموعة البؤرية بحسب الفئة العمرية.....	14.3
65	توزيع أفراد المجموعة البؤرية بحسب سنوات العمل التعاوني.....	15.3
66	مفاتيح الرئيسة لتحديد اتجاه إجابات مجتمع الدراسة.....	1.4
67	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لدور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية لجميع مجالات الدراسة.....	2.4
68	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لواقع مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث أهدافها الاقتصادية...	3.4
69	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث القضاء على الاستغلال الاقتصادي للأفراد.....	4.4
71	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث ترسيخ روح الانتماء إلى الجماعة.....	5.4
73	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث هدفها الاقتصادي محاربة الغش والتلاعب بالأسعار.....	6.4
74	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث هدفها الاقتصادي زيادة الإنتاج.....	7.4
77	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لمساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث هدفها الاقتصادي محاربة الاحتكار.....	8.4
78	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من حيث هدفها الاقتصادي المساهمة في التنمية الاقتصادية.....	9.4
80	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، للمشاكل والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية.....	10.4

81	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لمستوى المعينات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعينات بسبب الاحتلال الإسرائيلي.....	11.4
84	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لمستوى المعينات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعينات ذات العلاقة بالموارد الطبيعية والبيئية.....	12.4
85	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لمستوى المعينات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من جانب المعينات الفنية والإدارية.....	13.4
87	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لمستوى المعينات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من المعينات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي.....	14.4
88	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية، لمستوى المعينات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من المعينات المالية.....	15.4
90	أعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة الكلية لمستوى المعينات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية من المعينات المؤسسية والتشريعية.....	16.4
92	الوسائل والتكرارات والنسب المئوية لمقترحات مجتمع الدراسة حول الوسائل التي تسهم في تحسين دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية.....	17.4

فهرس المحتويات

الصفحة	المبحث	الرقم
أ	أقرار
ب	شكر وعرقان
ج	التعريفات
هـ	الملخص الدراسة
ز	الملخص بالانجليزية
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة وأساسياتها
1	1.1 مقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة
4	3.1 مبررات الدراسة
4	4.1 أهمية الدراسة
5	5.1 أهداف الدراسة
6	6.1 أسئلة الدراسة
7	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
7	1.2 مقدمة
7	2.2 مفهوم التعاون
8	1.2.2 التعاون لغة
8	2.2.2 التعاون اصطلاحاً
9	3.2.2 مفهوم الجمعية التعاونية الزراعية
9	4.2.2 خصائص الجمعيات التعاونية الزراعية
10	5.2.2 مبادئ الإدارة التعاونية
10	6.2.2 أهمية الجمعيات التعاونية

12أهداف الجمعية التعاونية.	7.2.2
12الأهداف الاقتصادية.	1.7.2.2
15الأهداف الاجتماعية.	2.7.2.2
16الأهداف الثقافية.	3.7.2.2
16مصادر تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية.	8.2.2
17نشأة الحركة التعاونية في فلسطين وتطورها.	9.2.2
22أنواع الجمعيات التعاونية في الأراضي الفلسطينية.	10.2.2
23أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية.	11.2.2
23حسب التخصص.	1.11.2.2
24حسب التصنيف الوظيفي.	2.11.2.2
25حسب الغرض من الجمعية.	3.11.2.2
25المعوقات التي تواجه الجمعيات الزراعية التعاونية.	12.2.2
29التنمية الاقتصادية.	3.2
29تعريف التنمية لغة.	1.3.2
29تعرف التنمية اصطلاحاً.	2.3.2
30التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.	3.3.2
30النمو الاقتصادي.	4.3.2
30شروط النمو الاقتصادي.	5.3.2
31أنواع النمو الاقتصادي.	6.3.2
31النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.	7.3.2
31خصائص التنمية الاقتصادية.	8.3.2
32أهمية التنمية الاقتصادية.	9.3.2
32مفهوم التنمية الفلسطينية.	10.3.2
33أهداف التنمية الاقتصادية.	11.3.2
33المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للأراضي الفلسطينية.	12.3.2
35العقبات الهيكلية للتنمية الاقتصادية.	13.3.2
35معوقات التنمية الاقتصادية.	14.3.2
36معوقات التنمية الاقتصادية الخاصة بالأراضي الفلسطينية.	15.3.2
37مستقبل التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وفق رؤية البنك الدولي.	16.3.2

38 مفهوم التخلف	.17.3.2
38 خصائص التخلف الاقتصادي	.18.3.2
38 آليات تجاوز معوقات التنمية الاقتصادي	.19.3.2
39 واقع القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية	.20.3.2
39 الأمن الغذائي في فلسطين	.21.3.2
40 جنوب الضفة الغربية(بيت لحم والخليل)	4.2
40 محافظة الخليل	.1.4.2
41 محافظة بيت لحم	.2.4.2
43 دراسات سابقة	5.2
43 الدراسات المحلية	.1.5.2
47 الدراسات العربية	.2.5.2
50 الدراسات الاجنبية	.3.5.2
51 التعقيب على الدراسات السابقة	.4.5.2
52 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة	.5.5.2

53 الفصل الثالث: منهج وإجراءات الدراسة

53 تمهيد	1.3
53 منهجية وإجراءات الدراسة	2.3
54 حدود الدراسة	3.3
55 المشاكل والمعوقات	4.3
55 أداة الدراسة	5.3
55 الاستبانة	.1.5.3
56 مقاييس الأداة	1.1.5.3
57 صدق أداة الدراسة	2.1.5.3
57 ثبات أداة الدراسة	.3.1.5.3
58 مجتمع الدراسة	.4.1.5.3
58 خصائص مجتمع الدراسة	.5.1.5.3
58 عرض نتائج البيانات شخصية عن المستجيب	1.5.1.5.3
61 عرض نتائج البيانات التعريفية حول الجمعية الزراعية التعاوني	2.6.1.5.3

61 المجموعة البؤرية..... 2.3.3

66 نتائج الدراسة ومناقشتها الفصل الرابع

66 مقدمة..... 1.4

66 مفتاح التصحيح..... 2.4

67 عرض النتائج ومناقشتها..... 3.4

67 دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الاقتصادية..... 1.3.4

68 عرض النتائج المتعلقة في السؤال الأول ومناقشتها..... 1.1.3.4

69 عرض النتائج المتعلقة بالهدف الاقتصادي القضاء على الاستغلال

الاقتصادي للأفراد.....

70 عرض النتائج المتعلقة بالهدف الاقتصادي ترسيخ روح الانتماء إلى

الجماعة.....

72 عرض النتائج المتعلقة بالهدف الاقتصادي محاربة الغش والتلاعب

بالأسعار.....

74 عرض النتائج المتعلقة بالهدف الاقتصادي زيادة الإنتاج..... 4.1.1.3.4

76 عرض النتائج المتعلقة بالهدف الاقتصادي محاربة الاحتكار..... 5.1.1.3.4

78 عرض النتائج المتعلقة بالهدف الاقتصادي المساهمة في التنمية

الاقتصادية.....

80 عرض النتائج المتعلقة في السؤال الثاني ومناقشتها..... 2.1.3.4

81 عرض النتائج المتعلقة بمعوقات دور الجمعيات من جانب الاحتلال

الإسرائيلي.....

83 عرض النتائج المتعلقة بمعوقات دور الجمعيات من جانب الموارد

الطبيعية والبيئية.....

85 عرض النتائج المتعلقة بمعوقات دور الجمعيات من المعوقات الفنية

والإدارية.....

86 عرض النتائج المتعلقة بمعوقات دور الجمعيات من جانب المعوقات

ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي.....

88 عرض النتائج المتعلقة بمعوقات دور الجمعيات من المعوقات المالية 5.2.1.3.4

86	عرض النتائج المتعلقة بمعيقات دور الجمعيات من جانب المعوقات المؤسسية والتشريعية.....	6.2.1.3.4
91	عرض النتائج المتعلقة في السؤال الثالث ومناقشتها.....	3.1.3.4
95	تحليل نتائج المقابلة البؤرية.....	4.1.3.4
104	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.....	
104	الاستنتاجات.....	1.5
105	التوصيات.....	2.5
105	توصيات للحكومة الفلسطينية.....	1.2.5
106	توصيات لوزارة العمل الفلسطينية.....	2.2.5
106	توصيات لإدارة الجمعيات التعاونية.....	3.2.5
107	توصيات لأعضاء الجمعية التعاونية.....	4.2.5
107	مقترحات بحثية.....	5.2.5
108	المراجع والمصادر.....	
126	فهرس الملاحق.....	
127	فهرس الأشكال.....	
128	فهرس الجداول.....	
131	فهرس المحتويات.....	